صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

ريال 2

العدد 2806 - الأحد 28 صفر 1446 هـ - 1 سبتمبر 2024
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
Issue No 2806 - Sunday 1 September 2024

1.16
مليـــار ريـــال
قروض بنك التنمية
لـ 1100 شركة
خـــلال 2023
07-06

منتزعة المركز الأول عالمياً
7.14 مليون طن غاز صدرتها قطر في يوليو الماضي

تعليـم متميز يدعم رؤية 2030

18.7
مليار ريال
ميزانية التعليم

قطر الأولى عربياً والـ 4 عالمياً
بجودة التعليم بمؤشر دافوس

%4.54
نمواً سنوياً
مركباً

لوسيل إنفوجرافيك

المدارس والروض الحكومية	مدرسة	روضة	طالبًا وطالبة
	214	65	132.128

% 50
تخفيضات عروض أسعار مستلزمات المدارس بالأسواق

43.2
ألف عدد المؤسسات التعليمية

28
ألف ريال قسيمة دعم تعليم الطالب القطري

9.9
مليون إجمالي عدد الطلبة في دول الخليج

150 مليار دولار مجمل الإنفاق على التعليم بدول المجلس

% 7 معدل نمو مركب للانفاق سنوياً في دول المجلس خلال 5 سنوات

المصدر:
لوسيل ودوائر تعليمية رسمية

By
Hatem Elqadi

04:02

05

%4.3
نسبة انخفاض إيرادات فوائد البنوك القطرية في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول 2024
17-16

حصة السويدي:
نحن بحاجة إلى مبادرات تمكن رائدات الأعمال من التغلب على التحديات
11 : 09

%5
من حركة المسافرين الدولية تستوعبها الخطوط الجوية القطرية
14

591.64
مليار ريال القيمة السوقية للبورصة في نهاية أغسطس
15

10 مليارات ريال
التبادل التجاري القطري البنغالي
19-18

60 مليار دولار إجمالي
تكلفة الحرب على غزة
23-22

11.1 مليـــار يورو عوائدها:
أولمبياد باريس غرقت في الفساد والسرقات والسقوط الأخلاقي والبيئي
13-12

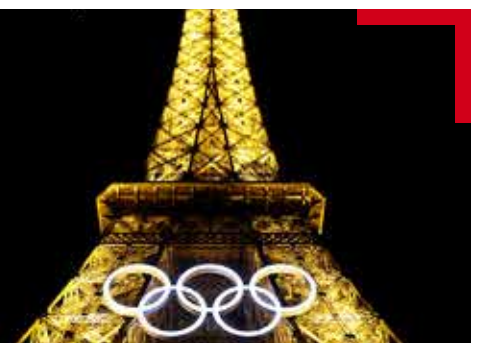

18.7 مليار ريال الإنفاق السنـــــــــوي على التعليـم بالدولـــة

4.54 % نموا سنـويا مركبا في سوق التعليم بقطر حتى 2029

يُعد قطاع التعليم أحد الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، لذلك كان تطويره في صميم جهود قطر على مدى السنوات القليلة الماضية. وتم إحراز خطوات بالغة الأهمية وتنفيذ العديد من الإصلاحات الشاملة بهدف إنشاء نظام تعليمي على مستوى عالمي، يوفر فرصًا استثنائية للتعليم والتدريب المتميز. وتعكس مثل هذه المبادرات الخاصة بتعزيز ثقافة التميز التعليمي عزم دولة قطر على إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة، وتوجد في قطر 9 جامعات رائدة على مستوى العالم لها فروع في المدينة التعليمية ويخصص من قبل الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي 1.4 مليار دولار لتمويل البحوث. ورصدت دولة قطر مخصصات لقطاع التعليم في الموازنة العامة الأخيرة في المركز الثاني بعد قطاع الصحة بقيمة 18.7% تُشكل 9% من إجمالي المصروفات العامة للدولة، بما يقدر ب18.7 مليار ريال قطري، وهو أمر يشير بوضوح الى نظرة الدولة للتعليم وأهميته القصوى في دعم إستراتيجية الاقتصاد المعرفي الذي يشكل العمود الفقري لرؤية قطر 2030».

صلاح بديوي

- فاطمة الغزال: المطلوب دراسات متأنية قبل إقرار رسوم المدارس الخاصة حتى لا يتحول التعليم لتجارة
- د.ميرفت إبراهيم: الدولة تحرص على تزويد المناهج بتقنيات الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة

جدير بالذكر أن الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي هو هيئة تمويل حكومية، أنشأتها مؤسسة قطر، لتعزيز البحوث الأصلية المختارة بشكل تنافسي في مجالات الهندسة والتكنولوجيا، والعلوم الفيزيائية والحياتية، والطب، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والفنون. ويقدّم الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي العديد من برامج التمويل للطلاب والمهنيين الذين يُجرون مشاريع بحثية تضم شريكًا قطريًا في القطاعات الأكاديمية والعامة والخاصة.

الخريطة التعليمية

ووفق موقع وزارة التعليم والتعليم العالي يبلغ عدد المدارس الحكومية (214) مدرسة، وعدد رياض الأطفال (65) روضة خلال العام الدراسي الأخير، كما بلغ إجمالي عدد الطلبة بالمدارس ورياض الأطفال جميعها (132,128) طالبًا وطالبة؛ حيث بلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية/ بنين وبنات (124,192)، وبلغ عدد الطلبة في رياض الأطفال (7,936)،بينما يبلغ عدد المدارس ورياض الأطفال الخاصَّة في قطر 334 مدرسةً وروضةً، تفتح أبوابها أمام أكثر من 215 ألفَ طالب وطالبة، وتُرخَّص هذه المدارس من قِبل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، لتُقدِّم مناهجَ وموادَّ دراسية متنوِّعة، إضافةً إلى العديد من الأنشطة الدراسيَّة التي تستجيب لتطلُّعات الطلاب وذويهم، وتُلزِم الوزارة جميعَ المدارس الخاصَّة بتدريس مناهجها في اللغة العربيَّة والتربية الإسلامية والتَّاريخ القطريّ.

ونتيجة لهذا الاهتمام من قبل الدولة بالتعليم على مدار سنين طويلة مضت، تبوأت قطر على مؤشر جودة التعليم العالي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، المرتبة الرابعة عالميا والأولى عربيا في جودة التعليم، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية عربيا والعاشرة عالميا، ثم لبنان في المرتبة الثالثة عربيا والـ25 عالميا. وجاء ترتيب الدول العربية بعد ذلك، البحرين (33)، الأردن (45)، السعودية (54)، تونس (84)، الكويت (97)، المغرب (101)، عمان (107)، الجزائر (119)، موريتانيا (134). بينما احتلت مصر المرتبة الأخيرة عربيا، والمرتبة 139 عالميا، من أصل 140 دولة تضمنتها مؤشر دافوس لجودة التعليم. يأتي ذلك في وقت خرجت كل من ليبيا والسودان والصومال والعراق وسوريا واليمن من الترتيب بشكل كامل. أما المرتبة الأولى في العالم، فقد كانت من نصيب سنغافورة، تلتها سويسرا في المرتبة الثانية، وفنلندا في المرتبة الثالثة. وتوجَدُ في قطرَ مدارسُ دوليّة خاصَّة تعتمد مناهجَ متنوِّعة، يبلغ تعدادها نحو 25 منهجًا، مثل: المنهج البريطاني، الأمريكي، الفرنسي، الألماني، وغيرها، بالإضافة إلى مدارس الجاليات التي يُقدِّم بعضُها شهادةَ البكالوريا الدوليَّة أو مناهجَ مختلِفة.

وفي تأكيد لهذا التقدم في التصنيف العالمي، أظهرت جامعة قطر صعودا على المستوى القاري؛ إذ سجلت المركز 28 في تصنيف مؤسسة تايمز للتعليم العالي (Times Higher Education (THE للعام 2023 في قارة آسيا.

ويعني هذا المركز أن الجامعة قفزت 18 مركزا عن نسخة العام 2022 من التصنيف، لتدخل قائمة أفضل 30 جامعة في آسيا، كما احتلت المركز 24 عالميا والأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا للجامعات الناشئة (عمرها أقل من 50 سنة) حسب تصنيف هذه المؤسسة.

وتلعب مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع دورا مهما في شؤون التعليم وهي مؤسسة غير ربحية تتألف من أكثر من 50 كيانًا عاملاً في مجالات التعليم، والبحوث، وتنمية المجتمع. وعلى مدار أكثر من 20 عامًا، فقد عززت مؤسسة قطر دورها في إنشاء مجتمع مبتكر ومنفتح، يطمح إلى تطوير القدرات البشرية المستدامة، وتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وجامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris هي أول شريك أوروبي للمدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر، وأول من أطلق ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية الدولية في قطر. باعتبارها مصنفة ضمن أفضل مقدمي التعليم التنفيذي في العالم، تقدم HEC Paris مجموعة كاملة من برامج الإدارة في قطر، بما في ذلك ماجستير التخصص في إدارة وحدات الأعمال الاستراتيجية، والشهادات التنفيذية، والبرامج التنفيذية المخصصة، بالإضافة إلى البرامج المخصصة للشركات والمؤسسات، وجميعها باللغة الإنجليزية.

سوق التعليم الخاص

وفي معرض تحليله لسوق التعليم الخاص في قطر من الروضة إلى الصف الثاني عشر يكشف مؤشر موردور انتجلينس أنه « يتم تصنيف نظام التعليم في قطر تحت زكيزتين منفصلتين - التعليم الأساسي والتعليم العالي. في حين يشمل التعليم الأساسي التعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي في حين يتكون التعليم العالي من الدورات المقدمة على المستويين الجامعي والدراسات العليا. التعليم الابتدائي إلزامي في قطر، مع توفير التعليم المجاني للمواطنين في المدارس الحكومية الابتدائية والثانوية.وخلال فترة 2024- 2029 من المتوقع أن ينمو سوق التعليم في قطر بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4,54% ».

وفوق المؤشر يقدر حجم سوق التعليم الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي من الروضة إلى الصف الثاني عشر بمبلغ 20,78 مليار دولار امريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 29,07 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6,95% خلال الفترة المتوقعة.

وذكر المؤشر « أن الحكومة القطرية خططت من خلال رؤية قطر الوطنية 2030 لتطوير قطاع التعليم، وهو أمر مهم لتحقيق التنويع الاقتصادي وليصبح مركزًا للتعليم في المنطقة. كما خصصت حكومة قطر ميزانية سنوية ضخمة لقطاع التعليم في قطر، مع التركيز على تعزيز مناهج المقررات الدراسية، وتحسين نتائج التعلم، وتشجيع التدريس الفعال وتحسين كفاءة نظام التعليم. ومن شأن هذه المبادرات أن تضع حجر الأساس لزيادة مشاركة الإناث والتحاق المغتربين بنظام التعليم القطري في السنوات القادمة».

ويشهد القطاع توسعاً بوتيرة سريعة لتلبية الطلب المتزايد من المواطنين والمقيمين - حسب المؤشر- وتشهد قطر أيضًا تحولًا نحو زيادة تفضيل التعليم الخاص، مما يؤدي إلى تدفق المؤسسات الدولية. وتقدم مثل هذه المؤسسات مناهج دراسية متنوعة، وهي مفيدة بشكل خاص للسكان الوافدين، الذين لا يُسمح لهم بالحصول على التعليم في المدارس العامة. تصنف المدارس في قطر إلى مدارس مستقلة (ممولة من الحكومة)، ومدارس دولية، ومدارس غير ربحية تتألف من أكثر من 50 كيانًا عاملاً في مجالات التعليم، والبحوث، وتنمية المجتمع. وعلى مدار أكثر من 20 عامًا، فقد عززت مؤسسة قطر دورها في إنشاء مجتمع مبتكر ومنفتح، يطمح إلى تطوير القدرات البشرية المستدامة، وتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وفي ظل الرواج الذي يشهده التعليم وارتفاع مستوى جودته يعتبر موسم العودة للمدارس فرصة كبيرة للتجار للحصول على جانب من حصة سوق بيع مستلزمات المدارس، وخلال جولة لصحيفة لوسيل في المجمعات التجارية، رصدت رواجا للعروض التنافسية بين المولات للظفر باكبر قدر من تلك الحصةواحد المجمعات التجارية المعروفة يعرض 1863 منتجا من أساسيات العودة للمدارس ومن بينها حوافظ الطعام وحقائب الظهر ومستلزمات الكتابة ولوازم الألوان وأدواته والغراء اللاصق وغير ذلك وتتضمن عشرات الأنواع من حقائب الظهر المدرسية المتنوعة الخاصة بالكتب ولوازم الدراسة والأجهزة الاليكترونية من بينها حقيبة لاب توب امريكان توريستر كحلي، الى جانب عدد آخر من حقائب الظهر الماثلة امريكان توريستر متعددة الألوان 2,0 بي بي 01 بسعر 99 ريالا للحقيبة، الى جانب حقائب ظهر أمريكان توريستر حقيبة ظهر 32 لترا بسعر 69 ريالا وحقيبة ظهر جوما كبيرة بسعر 89 ريالا، أما حقيبة الظهر للأطفال يصل سعرها الى 39 ريالا، ويعرض المتجر حاسبة هيليكس أكسفورد العلمية بسعر 30 ريالا ويقدم المجمع التجاري ذاته عروضا على 91 منتجا من أساسيات العودة للمدارس تتضمن القرطاسية ومستلزمات المدرسة من الأقلام والألوان تصل مستويات الخصم عليها بين 20 الى 30%.

وضمن جولة صحيفة لوسيل، يعرض مجمع تجاري محلي عروضا تنافسية على العشرات من الشنط المدرسية التي تتناسب مع جميع الزبائن وبخصومات تبدأ من 30% وتصل الى 50% وتتراوح أسعارها بين 36 ريالا وحتى 129 ريالا بعد الخصومات الناتجة عن العروض، وتعرض مجموعة من الالات الحاسبة التي تبدأ أسعارها من 19 ريالا بخصم يفوق 50% وتصل الى 49 ريالا، وتصل الخصومات على انواع الاقلام المختلفة الى ما يقرب من 40%.ويصل الخصم على الادوات الهندسية الى اكثر من 205% .

وفي ذات السياق يعرض مجمع تجاري ثالث حقائب مدرسية باسعار تتراوح ما بين 45 ريالا و99 ريالا وبخصومات تفوق الـ 50% وتصل الى جانب خصومات على بقية المستلزمات المدرسية تتراوح بين 20 الى 35%. وعلى ذات السياق تمضي غالبية المجمعات التجارية.

التعليم أولًا

والحصة الأهم في موسم المدارس تنافس المدارس الخاصة والدولية على استقطاب الطلاب للالتحاق بصفوفها في ظل نوع من المغالاة في رسومها، وفي معرض تشخيصها لتلك الظاهرة، تقول الخبيرة التربوية والكاتبة الصحفية مرشحة المجلس البلدي السابقة فاطمة الغزال: «ترفع المدارس الخاصة بقطر رسومها الدراسية تقريبا كل عام بوتيرة منتظمة مما يزيد الأعباء على كاهل أولياء الأمور والأسر التي يدرس ابناؤها في هذه المدارس، ويطالب الأهالي بوضع أسس من الجهات المختصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لهذه المدارس وعدم الموافقة على هذه الزيادات الا بعد اجراء دراسات متأنية للأوضاع من جميع الجوانب ومراعاة ظروف أولياء الأمور في نفس الوقت، وذلك لمنع تحوّل تلك المدارس لمؤسسات ربحيّة فقط تسعى لجمع أكبر قدر من الأموال مقارنةً بالتحصيل الأكاديمي».

وتستطرد الغزال:» يشتكي الكثير من الأهالي بأن الرسوم المدرسية مُرتفعة، وغير ثابتة، وفي أغلب الأحيان تزيد بوتيرة مرتفعة سنة بعد أخرى، ولايجاد حلول لهذه الزيادات يطالب الأهالي الوزارة بالإضافة الى القسائم الممنوحة لبعض المدارس والتي غالبا ما تكون أقل من الرسوم المقررة، يطالبون بالمساهمة بصورة كبيرة في الحد من هذه الزيادات عبر الدعم في عدد من احتياجات المدارس مثل توفير المواصلات، والكتب، وغيرها، علما بأن عدد المدارس الخاصة في قطر ازدياد ووصل الى أكثر من 300 مدرسة، وتستوعب اكثر من مائتي ألف طالب وطالبة».

وتخلص للقول:»رغم ان الدولة تمنح امتيازات لهذه المدارس بتوفير المباني الجاهزة لها وتسهيلات أخرى لتواكب السياسة التعليمية بالدولة وحرصها على أن تقدم هذه المدارس بتقديم مادة علمية جيدة يستفيد منها الطلاب وتهيئة الأجواء المناسبة لتطوير العملية التعليمية بالبلاد، وتقومُ وزارةُ التَّربية والتعليم والتعليم العالي – استجابةً لسياسة الدَّولة في التعليم الخاصّ – بتقديم عدّة حوافز وامتيازات للطلبة كالقسائم التعليمية».

دعم الاقتصاد المعرفي

وتقول رئيسة مجلس امناء مدرسة فاطمة بنت الوليد الإعدادية بنات الأستاذة الدكتورة ميرفت إبراهيم الكاتبة والخبيرة بشؤون التنمية المستدامة ان للمدارس الخاصة دورا مهما في تعزيز الهوية الوطنية في قطروتتضح تلك المدارس بمزايا تنافسية مهمة مثل اللغات الأجنبية والاهتمام باللغات من الدرجة الاولى. إلا أن السبب الذي يدعو بعض أولياء الأمور إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية والعزوف عن المدارس الخاصة يرجع إلى ان المدارس الحكومية تحرص على تعزيز الهوية الوطنية والعادات والتقاليد الإسلامية والعربية والقطرية لدى النشء، وهذه القيم ربما لا تحرص عليها بعض المدارس الخاصة وخاصة الأجنبية، كونها مدارس دولية ولها منهجها الخاص في التعليم وتركيزها على تاسيس الطلاب وتمكينهم في تعلم اللغات والتحصيل الدراسي وتضمن بذلك للطالب تفوقا أكثر بسبب صعوبة مناهجها مما يدفع الطالب الى التركيز على الدراسة بشكل أكبر والاعتماد على ذاته كي يكون متفوقا.

وتستطرد ميرفت قائلة « بيد أن المدارس المستقلة والحكومية تتمتع بأعلى استعداد وتجهيزات وكادر علمي متميز ولديها افضل التقنيات التربوية مثل توعية الطلاب بنظم الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وكيفية الاستفادة منها، ولكوني رئيسة مجلس امناء مدرسة فاطمة بنت الوليد الإعدادية بنات قمنا بوضع العديد من الخطط والاستراتيجيات التعليمية التي تدعم العملية التعليمية والاهتمام بالأنشطة والمناهج التعليمية والتقنية فالتعليم في قطر في المدارس الحكومية والمستقلة يجد كل الدعم والمساندة من قيادتنا الرشيدة بدءا من الاهتمام بالمعلم القطري وإعطائه كافة المميزات والتاهيل والتدريب والحوافز المادية والعينية لكي يتميز في تدريس المادة العلمية. ويكون محفزا لدعم الطلاب والطالبات».

وأوضحت ان نسبة كبيرة من الموازنة العامة للتعليم الحكومي تخصص لتوفير الأجهزة التقنية والتدريب عليها وصيانتها وتحديثها باستمرار لمواكبة التطور الحاصل في مجالات العلم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال مثل الذكاء الاصطناعي واستخدامه والتعامل مع البيانات وتشغيلها الى جانب وسائل التعليم عن بعد، كما أن الدولة تمنح محفزات إضافية مثل قسائم أو كوبونات تعليمية لأبناء القطريين الملتحقين بالمدارس الخاصة إذ انه يخصص للموظفين العاملين في القطاع الخاص وشبه الحكومي نظاما اسمه نظام بدل التعليم يصدر عادة من الجهات التي يعملون فيها، إضافة الى القسائم المالية التي تمنحها وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لهم من خلال كتاب ترسله إلى الجهات المعنية تخاطب فيه الوزارة بطلب الحصول على القسائم المالية، ويغطي التكاليف الإضافية التي من الممكن أن يدفعها ولي أمر الطالب من حسابه الخاص، مضافا لها قيمة القسيمة التي يتلقاها من الوزارة بالإضافة إلى بدل التعليم، والخيار متاح لأولياء الأمور إذا رغبوا بين الالتحاق بالمدارس الخاصة الأجنبية التي تمزق الهوية الوطنية والدينية او المدارس الحكومية التي تعززها ».

وفي ختام تعليقها توجهت الدكتور ميرفت ابراهيم بالشكر لإدارة المرور بوزارة الداخلية والأجهزة المعنية بالوزارة على جهودها لتنظيم حركة السير في الصباح حيث تزدحم الشوارع بالمركبات والباصات لحرص أولياء الأمور على توصيل أبنائهم إلى المدارس بأنفسهم حرصا على سلامة وصولهم وكالعادة مع بداية كل عام دراسي جديد، وتهيئة للأجواء التربوية والنفسية والإدارية، وتباشر إدارات المدارس المستقلة بجميع المراحل والمدرسين والمدرسات والفرق التربوية والإشرافية المعنية الدوام قبل نحو أسبوع لانطلاق الدراسة لإعداد الترتيبات لعام دراسي جديد وكذلك ليوم دراسي جديد».

ويقول حمد المري ولي أمر أحد التلاميذ: «إن رسوم الطالب الواحد في المدارس الخاصة باتت مرهقة لنا، وتصل تلك الرسوم الى 15 ألف ريال قطري إلى جانب القسيمة التعليميّة التي توفرها الوزارة لأولياء الأمور، أي إن رسوم الدراسة 43 ألف ريال خلال عام دراسي واحد، حيث تقدر قيمة القسيمة بـ 28 ألف ريال قطري تدفع على دفعتين، الأولى خلال الفصل الدراسي الأول تحديدًا بعد شهر واحد من بداية السنة الدراسية، والدفعة الثانية خلال الفصل الدراسي الثاني في شهر يناير، وأضاف: وخلال العام الدراسي تطالب تلك المدارس بطلبات أخرى تكلف أولياء المزيد من الأموال، الأمر الذي يطلب تدخل وزارة التعليم والتعليم العالي للحد من ارتفاع الرسوم دون ضوابط، وعدم تحوّل تلك المدارس لمؤسسات ربحيّة فقط تسعى لجمع أكبر قدر من الأموال».

رقابة صارمة

ووفق الموقع الرسمي لوزارة التعليم والتعليم العالي:» يقومُ قطاع التعليم الخاص في الوزارة بمُراقبة المدارس الخاصّة، للتأكُّد من امتثالها للشروط الأكاديمية، بعد ترخيصِها والوفاء بخُططها التعليمية، بالإضافة إلى مراقبة استخدام المُعلِّم أحدثَ الوسائل التعليمية».

ويشير الموقع الى «أن كلَّ الطَّلاب القطريين الذين يدرسون في المدارس الخاصة الحاصلة على الاعتماد الوطني يتمتعون بالقسائم التعليمية التي تتمثَّل في مبلغ مالي تمنحه الدولةُ لتغطية جزْء من الرسوم الدراسية أو كلها، وللحصول على هذه القسائم يجبُ على الطالب أن يُقدِّمَ خطابًا من ولي أمره يفيد بأنَّه لا يتلقَّى أيَّ بدل تعليم من مكان عمله».

ووفق الموقع تُقدَّرُ قيمةُ القسيمة بـ 28,000 ريال قطريّ، تُدفع على دُفعتَين؛ الأولى خلال الفصل الدراسيّ الأوّل، تحديدًا بعد شهر واحد من بداية السنة الدراسية، والدُّفعة الثانية خلال الفصل الدراسيّ الثاني في شهر يناير.

ووصل عدد المدارس المنضمة للقسائم حوالي 120مدرسة.

بيئة تعليمية محفزة للأبناء

وفي الآونة الأخيرة، استعرضت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي مع مديري المدارس ورياض الأطفال الخاصة، تجهيزاتها واستعداداتها قبل بدء العام الدراسي 2023-2024.

وعقد السيد عمر النعمة الوكيل المساعد لشؤون التعليم الخاص بالوزارة عدة اجتماعات بهذا الخصوص عبر تقنية «تيمز» الإلكترونية، مع مديري 355 مدرسة وروضة خاصة على شكل مجموعات مصغرة، وعبر عن الشكر لما بذلته من جهود خلال العام الدراسي الماضي، متمنيا استمرارها بتوفير البيئة التعليمية المحفزة للأبناء الطلبة والطالبات.

وأكد النعمة على المحاور الرئيسية التي يتطلب من الإدارة المدرسية متابعتها والتحقق منها، بدءا من جاهزية المباني المدرسية ومرافقها وإجراءات الصيانة والتحقق من سلامة الأجهزة والأدوات ومدى توفرها، مشيرا إلى ضرورة توعية المجتمع المدرسي بكافة المعلومات المهمة والقوانين والأنظمة والتعاميم، لضمان اطلاع الجميع عليها والالتزام بها. كما شدد على الالتزام بأخلاقيات المهنة والواجبات اللازمة على كافة المجتمع المدرسي، وما حدده الميثاق الأخلاقي، والتي تبدأ بمسؤوليات ملاك المدارس والمديرين والموظفين والمعلمين والطلبة وأولياء الأمور والمجالس بأنواعها وغير ذلك من الأمور ذات الصلة، وعلى ضرورة الالتزام بالخطط التعليمية ومعاييرها وفق البنود المحددة، التي تعد حجر الزاوية لأي مدرسة أو روضة، وذلك لما لها من مرتكزات رئيسية تحقيقا للأهداف المنشودة، ووفق رؤية أي منها وتطلعاتها، مع ضرورة إطلاع أولياء الأمور على السياسات المدرسية المهمة بكافة الوسائل، ومنها الموقع الإلكتروني.

فاطمة الغزال

د. ميرفت ابراهيم

- جامعة قطر الـ 24 عالميـاً والأولى على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا للجامعات الناشئة

عمر النعمة

- النعمة: قطاع التعليم الخاصّ يراقب المدارس الخاصّة للتأكُّد من امتثالها للشروط الأكاديمية
- الوزارة تتابع اكتمال الاستعدادات لانطـــلاق العام الدراسي

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ ـ 1سبتمبر 2024

نحو تعليم متميز يدعم رؤية 2030

50
كيانا عاملا في مجالات التعليم بمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

9
جامعات رائدة على مستوى العالم لها فروع في المدينة التعليمية بقطر

214
مدرسة حكومية

65
روضة أطفال حكومية

132,128
طالبا وطالبة بالحكومية

334
مدرسة وروضة أطفال خاصة

215
ألف طالب وطالبة بالخاصة

% 50
نسبة التخفيض بالأسواق على المستلزمات المدرسية

21 مليار دولار سنويا الإنفاق على التعليم الخاص في مجلس التعاون الخليجي 2024 خليجياً

مؤشر جودة التعليم العالمي «ديفوس»

الأولى عربيا والرابعة عالميا

الثانية عربيا والعاشرة عالميا

الثالثة عربيا والـ 25 عالميا

18.7
مليار ريال الإنفاق السنوي على التعليم

% 9
من الموازنة تنفق على التعليم

% 4.54
نموا سنويا مركبا في سوق التعليم حتى 2029

1.4
مليار دولار لرعاية البحوث العلمية

28
ألفا قيمة القسيمة المدرسية لدعم المواطنين

120
مدرسة منضمة للقسائم

28
مرتبة جامعة قطر في تصنيف مؤسسة تايمز للتعليم العالي الآسيوي

المصدر: لوسيل

By : Hatem Elqady

www.lusailnews.net

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ - 1سبتمبر 2024

متفوقــة على أمريكا وأستراليا

قطر الأولى عالمياً في تصدير الغاز المسال

خاص – لوسيل

تكشف دراسات دولية أن ترتيب قائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا تغير خلال شهر يوليو الماضي، إذ فقدت الولايات المتحدة الصدارة لصالح دولة قطر مع تداعيات إعصار بيريل على محطات التصدير ووفق تقرير «مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية» الصادر حديثًا عن وحدة أبحاث الطاقة؛ كانت الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة للغاز المسال عالميًا في النصف الأول من 2024، بمقدار 43 مليون طن، بزيادة 4% على أساس سنوي، تبعتها أستراليا وقطر على الترتيب.

في يوليو، صدّرت الولايات المتحدة 6,76 مليون طن من الغاز المسال، بانخفاض من 7,06 مليون طن في الشهر السابق له، و7,13 مليون طن في يوليو 2023، ما جعلها تتراجع للمركز الثاني بقائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا. وجاء ذلك مع هبوط بنسبة 57% في شحنات الغاز المسال من محطة فريبورت، حيث أدت تداعيات إعصار بيريل إلى إغلاقها خلال المدّة من 7 إلى 21 يوليو المنصرم.في المقابل، أظهرت بيانات وحدة أبحاث الطاقة زيادة كبيرة في صادرات قطر تقارب 11% على أساس شهري، جعلتها تتفوق على أميركا وأستراليا وتصبح أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا خلال شهر يوليو الماضي، لأول مرة منذ بداية 2023.

صادرات قطر من الغاز

وحسب دراسة لاحمد شوقي بوحدة ابحاث الطاقة:» بلغت صادرات قطر من الغاز المسال 7,13 مليون طن في يوليو الماضي، ارتفاعًا من 7,06 مليون طن في الشهر نفسه من 2023، ونحو 6,44 مليون خلال يونيو المنصرم.

كما ارتفعت صادرات أستراليا من الغاز المسال إلى 6,73 مليون طن في يوليو/تموز، بزيادة 1,7% على الشهر السابق له (6,62 مليون طن)، كما صعدت بنحو 2,6% مقارنة بالشهر نفسه من 2023، حينما بلغت 6,56 مليون طن، ورغم هذه الزيادة، فإنها جاءت ثالثةً بقائمة أكبر الدول المصدرة عالميًا، بعد قطر وأمريكا».

وبحسب قاعدة بيانات وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)؛ فإن قطر لم تقتنص لقب أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا على أساس شهري منذ يناير 2023، حينما بلغت شحناتها للأسواق العالمية 7,39 مليون طن، تبعتها أستراليا وأميركا بمقدار 6,92 مليونًا و6,74 مليون طن على التوالي.

وارتفعت الصادرات القطرية في يوليو 2024 للشهر الثاني على التوالي، مع زيادة الواردات من جانب الكويت -أكبر مستورد للغاز المسال القطري- لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء، وسط الموجة الحارة التي ضربت البلاد، ودفعتها إلى سياسة مؤقتة لتخفيف الأحمال وفي النصف الأول من 2024، أسهم الغاز المسال القطري بنحو 1,89 مليون طن في إجمالي واردات الكويت البالغة 3,02 مليون طن، كما يوضحه تقرير «مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية»، الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة.

أهم الدول المصدرة للغاز

بعيدًا عن التغيّرات الملحوظة في ترتيب المراكز الـ3 الأولى بقائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا، احتفظت روسيا بالمرتبة الرابعة رغم انخفاض صادراتها إلى 1,98 مليون طن، في يوليو 2024، مقابل 2,09 مليون طن في الشهر نفسه من 2023.

وبفارق طفيف، جاءت ماليزيا في الترتيب الخامس، بصادرات بلغت 1,97 مليون طن خلال الشهر المنصرم، دون تغيير تقريبًا عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وفي المركز السادس بقائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا، حلّت نيجيريا، بعدما ارتفعت صادراتها إلى 1,35 مليون طن في يوليو/تموز، مقارنة مع 1,17 مليون طن في الشهر نفسه من 2023.

كما ارتفعت صادرات إندونيسيا من الغاز المسال إلى 1,23 مليون طن، مقابل 1,09 مليون طن في يوليو 2023، لتأتي في المركز السابع، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وجاءت سلطنة عمان بالمركز الثامن في قائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا خلال يوليو، مع ارتفاع صادراتها إلى 1,06 مليون طن، مقابل مليون طن في الشهر نفسه من 2023، متفوقة على الجزائر التي تراجعت شحناتها إلى الأسواق العالمية عند 0,71 مليون طن، انخفاضًا من 1,05 مليونًا في يوليو من العام الماضي.

واختتمت بابوا غينيا الجديدة قائمة الـ10 الكبار، بصادرات 0,69 مليون طن في الشهر الماضي، بزيادة طفيفة على أساس سنوي.

ابرز الدول المستوردة للغاز

وتصدّرت الصين قائمة أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال في العالم خلال النصف الأول من عام 2024، وسط منافسة قوية مع كبرى الاقتصادات الآسيوية والأوروبية على اقتناص الشحنات، وفق تقرير «مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية في النصف الأول من 2024»، الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة ومقرّها واشنطن.

وأظهرت بيانات وحدة أبحاث الطاقة، استحواذ 6 دول آسيوية و4 دول أوروبية على المراكز الـ10 الأولى في استيراد الغاز المسال عالميًا خلال النصف الأول من عام 2024.

وجاءت الصين في مقدمة أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال، مع ارتفاع وارداتها بنسبة 14,5% إلى 38,69 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 33,78 مليون طن خلال المدة نفسها من العام الماضي (2023).

بينما حلّت اليابان وكوريا الجنوبية في المركزيْن الثاني والثالث بالقائمة، مع ارتفاع طفيف في واردات كل منهما امتدادًا للاتجاه المنخفض واردات البلدين منذ العام الماضي (2023).

وحلّت الهند في المركز الرابع ضمن قائمة أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال، مع ارتفاع وارداتها بنسبة 30,3%، ليصل الإجمالي إلى 13,59 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 10,43 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2023.

بينما جاءت تايوان في المركز الخامس مع ارتفاع وارداتها بنسبة 3,4% إلى 10,26 مليون طن خلال النصف الأول من 2024، مقارنة بنحو 9,92 مليون طن خلال المدة نفسها من 2023.

وجاءت فرنسا في المركز السادس، مع تراجع وارداتها من الغاز المسال بنسبة طفيفة 0,8% إلى 10,2 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 10,29 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2023.

وحلّت إسبانيا في المركز السابع ضمن قائمة أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال، مع انخفاض وارداتها بنسبة 23,3%، لتصل إلى 7,55 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 9,84 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2023.

على الجانب الآخر، جاءت هولندا في المركز الثامن مع انخفاض وارداتها بنسبة 10,7%، ليصل الإجمالي إلى 7,19 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 8,05 مليون طن خلال المدة المقارنة من العام الماضي.

بينما حلّت تايلاند في المركز التاسع ضمن القائمة لتخترق تسلسل الدول الأوروبية مع ارتفاع وارداتها بنسبة 10,3% إلى 6,51 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة بنحو 5,9 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2023.

أما إيطاليا فقد جاءت في آخر قائمة أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال عالميًا مع انخفاض وارداتها بنسبة 9,3% إلى 5,44 مليون طن خلال النصف الأول، مقارنة مع 6 ملايين طن في المدة نفسها مع عام 2023.

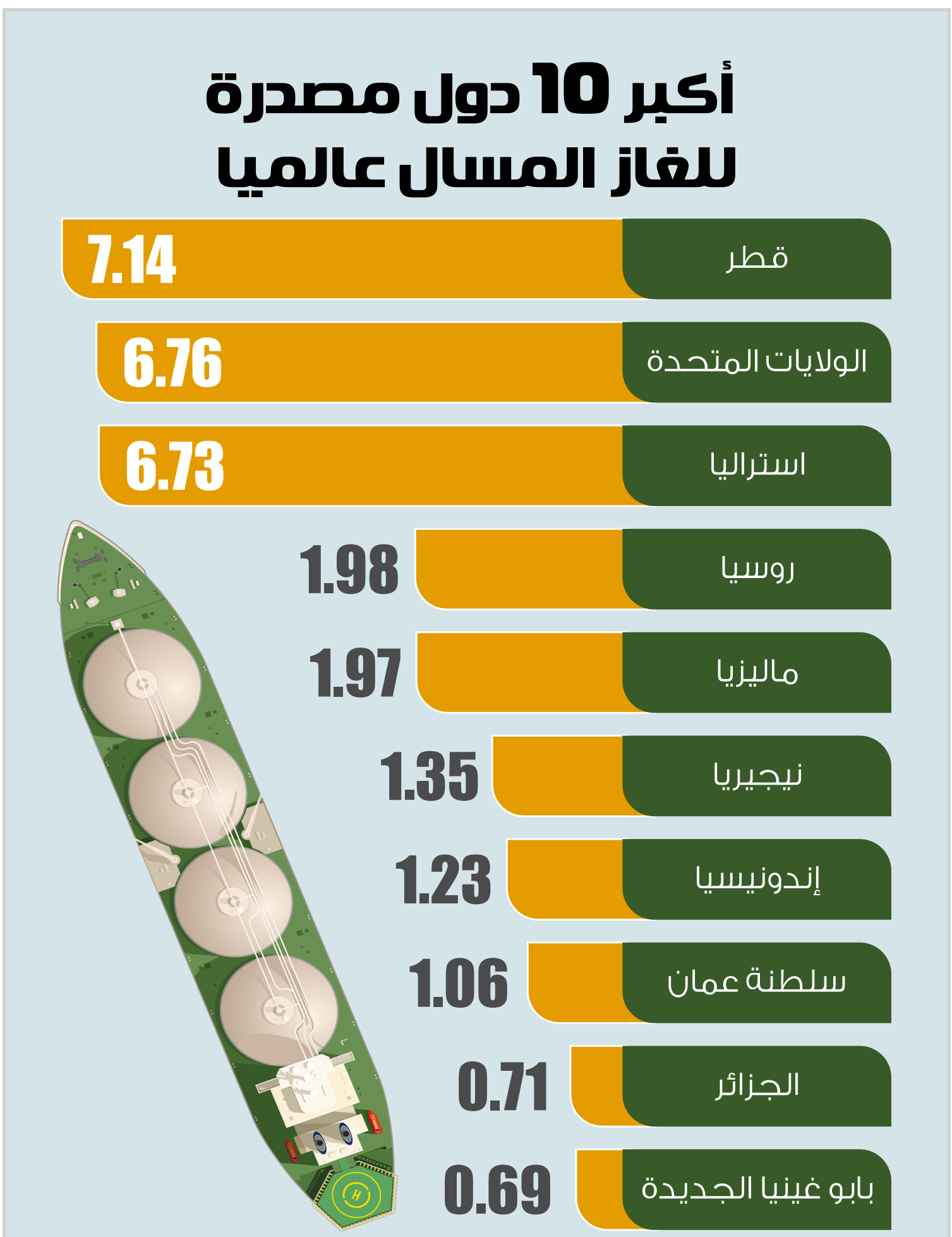

قراءة في دراسة دولية حـــــــــول ريادة الأعمال في قطر:

1.16 مليار ريال قروض بنك التنمية لـ 1100 شركـة خلال العام الأخيـر

خاص – لوسيل

في الآونة الأخيرة صدرت عن التحالف الدولي للمرصد العالمي لريادة الأعمال، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية النسخة الثامنة من دراسة علمية مهمة تتعلق بريادة الأعمال عن الفترة 2024/2023، شارك في الدراسة فريق من جامعة بابسون في أمريكا، وكلية لندن للأعمال. وتضمنت الدراسة تقريرا عن دولة قطر يتضمن رؤى قيمة وبيانات مقارنة مع 49 دول أخرى من المنطقة والعالم.

وعن تلك الدراسة ذكر سعادة السيد عبدالرحمن بن هشام السويدي الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية في معرض تقديمه لتقرير قطر حولها « نفتخر في بنك قطر للتنمية بتمثيل دولة قطر للسنة الثامنة على التوالي في الدراسة السنوية التي يجريها المرصد العالمي لريادة الأعمال والتي تتميز بقيمتها الكبيرة في تقييم بيئات ريادة الأعمال حول العالم، بما يوفر فهمًا شاملًا لمشهد ريادة الأعمال العالمي».

زيادة في نشاط ريادة الأعمال

ومضى السويدي قائلا ضمن تقديمه للتقرير: « تعتمد دراسة المرصد على استبيانين رئيسيين هما استبيان تحليلي للسكان البالغين واستبيان الخبراء المحليين. فمن خصائص ودوافع وطموحات الأفراد الذين يُنشئون مشاريع ريادية، يسلط استبيان السكان البالغين من جهة الضوء على العقلية الريادية في قطر، فيما يُعنى استبيان الخبراء المحليين من جهة أخرى بتقييم الظروف التي يؤسس فيها الأفراد البالغون شركاتهم من خلال استطلاع آراء الخبراء، ما يتيح لنا تحليلا متعمقا لنقاط قوة بيئة ريادة الأعمال ومجالات التحسين فيها».

ويضيف: « شهدت دولة قطر زيادة ملحوظة في نشاط ريادة الأعمال، حيث وصل إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة إلى نسبة بلغت 14,3%، مقارنة بـ 10,7% في العام السابق، في زيادة تعكس اهتمام مجتمعنا المتنامي بريادة الأعمال، يؤكد على ذلك أن 82,2% من السكان البالغين في قطر يرون ريادة الأعمال خيارًا مهنيًا جيدًا، وهي أعلى نسبة تحققت خلال السنوات الخمس الماضية.

وأوضح عبدالرحمن بن هشام السويدي «من المهم بالدرجة نفسها التزامنا بالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. فبينما نحتفي بإحراز التقدم في مساعي ريادة الأعمال، ندرك أيضًا التأثير الذي نحدثه في محيطنا ومجتمعاتنا. لذا من اللافت أن نرى - كما تشير نتائج الاستبيان أن 84,5% من أصحاب الشركات القائمة يراعون الآثار الاجتماعية عند اتخاذ القرارات، في حين أن 85,6% من رواد

الأعمال في المرحلة المبكرة يعطون أهمية أكبر للآثار البيئية مقارنة بتوليد الأرباح أو النمو. كما أن 67,9% منهم يولون أهمية أكبر للأثر الاجتماعي».

وأوضح «هذه المؤشرات السابقة وغيرها مما يستعرضه هذا التقرير تعكس كثيرا من الاتجاهات، أهمها اهتمام الأفراد بريادة الأعمال وتوافر البنية الأساسية والمؤسسية الداعمة وتطور البرامج ذات الصلة، التي توفر بيئة مشجعة، تلك الحقائق تسجيل قطر درجة 5,9 في مؤشر بيئة ريادة الأعمال المحلية، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 4,7 لتحتل المركز الخامس عالميًا والثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

بنـاء بيئـة أعمـال مزدهـرة

ويخلص عبدالرحمن بن هشام السويدي للقول: « تظهر نتائج الدراسة التزام جميع اللاعبين في بيئة ريادة الأعمال في قطر ببناء بيئة أعمال مزدهرة، ويعمل بنك قطر للتنمية مع كافة المؤسسات ذات الصلة جنبا إلى جنب لإحداث تطوير مستمر لبيئة الأعمال في قطر.

حيث يذكر أن البنك قدم 1,16 مليار ريال قطري على شكل قروض مباشرة لأكثر من 1100 شركة صغيرة ومتوسطة - بزيادة قدرها 21% عن العام السابق واستثمر ما يقرب من 92 مليون ريال قطري في أكثر من 140 شركة ناشئة، واحتضن أكثر من 550 شركة ناشئة وسعى لتسهيل وصول المهتمين إلى الأسواق العالمية، ليحقق المصدرون الذين تلقوا الدعم إجمالي حجم صادرات بلغ 1,5 مليار ريال، وعلاوة على ذلك، وفّرنا التدريب لأكثر من 6000 شركة قطرية ناشئة وصغيرة ومتوسطة ورائد أعمال وأعددنا حوالى 28 تقريرًا ودراسة غطت العديد من القطاعات. ولعل هذه الجهود كلها تعكس التزام بنك قطر للتنمية بتمكين رواد الأعمال ودفع بيئة ريادة الأعمال في قطر قدمًا».

قطر الخامسة عالمياً

وقد عكست نتائج التقرير نموًا ملحوظًا في النشاط الريادي في قطر عبر نمو معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة، ونمو معدل ملكية الشركات القائمة، وقد تركز نشاط الشركات العاملة في قطاع الخدمات. كما أشار التقرير إلى العديد من إنجازات منظومة ريادة الأعمال القطرية حيث حصلت قطر على المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخامسة عالمياً في مؤشر بيئة ريادة الأعمال المحلية.

كما حصدت قطر المرتبة الثالثة على مستوى المنطقة على صعيد اهتمام أصحاب الأعمال بالقيم الاجتماعية والبيئية، وقد أشار التقرير إلى اهتمام رواد الأعمال القطريين بهذه القيم، ولا سيّما عند اتخاذ القرارات. كما توقع التقرير توسعا هاما في مجال ريادة الأعمال في التوظيف والتصدير إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يعكس مستقبلاً واعداً لريادة الأعمال في قطر.

وقَيم تقرير دولة قطر2024/2023 جوانب عديدة متصلة برواد الأعمال ومساعيهم، إلى جانب تصورات المجتمع القطري بشأن ريادة الأعمال.

عبدالرحمن بن هشام السويدي

السويدي: نحرص على تطوير ريادة الأعمال في قطر

استنتاجات حول رواد الأعمال

وفيما يلي لمحة سريعة عن أبرز الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير:

أن نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة، شهد هذا العام زيادة في نسبة ملكية الشركات القائمة، على غرار ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة، فازدادت نسبة البالغين في قطر الذين لديهم شركات قائمة من 3,9% عام 2022 إلى 4,4% عام 2023.

إلى ذلك، أظهر معدل توقف الشركات عن العمل ميلا للارتفاع سنة بعد سنة، ليبلغ أعلى مستوياته عام2023 بـ9,6%. غير أن معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة (14,3%) ومعدل الشركات القائمة (4,4%) مجموعين، يشير إن إلى أن سوق ريادة الأعمال القطرية قد شهدت نموا لا يُستهان به.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم أصحاب الشركات القائمة والشركات في المراحل المبكرة يخدمون قطاع الخدمات الاستهلاكية. حيث ارتفعت نسبة رواد الأعمال في المرحلة المبكرة الذين ذكروا أنهم يعملون في قطاع الخدمات الاستهلاكية إلى 59,4% في عام 2023 مقارنة بـ 40,7% في العام السابق. بالمثل، ارتفعت نسبة الشركات القائمة في قطاع الخدمات الاستهلاكية من 38,8% في عام 2022 إلى 47,3% في عام 2023.

وارتفع عدد الرجال القطريين بين عمر 18 و64 سنة الذين ينظرون إلى ريادة الأعمال باعتبارها خيارا مهنيا جيدا من 79,6% في عام 2022 إلى 82,2% في عام 2023، وهو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية (2019-2023).

إلى ذلك، أفاد معظم المشاركين في دراسة عام 2023 أن الناجحين في ريادة الأعمال يحظون باحترام ومكانة كبيرين في المجتمع القطري (90,3% في عام 2023) وهو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية (2019-2023).

ويشارك 9,7% من الأفراد في قطر بتأسيس شركات تجارية جديدة (رواد الأعمال الناشئون)، مقارنة بـ 5,1% من البالغين الذين يديرون شركات جديدة (أصحاب شركات جديدة). وفي عام 2023، بلغ معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة في قطر والذي يضم رواد الأعمال الذين سبق أن أطلقوا شركات جديدة أو يديرونها، نسبة 14,3%.

المجتمع يشجع ريادة الأعمال

بعد التراجع خلال العامين الماضيين من 17,2% في عام 2020 وصولا إلى 10,7% عام 2022، عاد معدل ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة إلى الارتفاع حيث سجل نسبة 14,3% عام 2023 كما ذكرنا سابقًا. وارتفع كلا معدلي ملكية الشركات الجديدة والشركات الريادية الناشئة من 1,4% و6,8% في العام السابق إلى 5,1% و9,7% على التوالي في عام 2023، ما يعكس نمطا مماثلا.

كما في العام السابق، تجد نسبة كبيرة من السكان البالغين في قطر أن المجتمع القطري يشجع على ريادة الأعمال ويروج لها. فقد ارتفعت نسبة البالغين في قطر (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و64سنة الذين ينظرون إلى ريادة الأعمال باعتبارها خيارا مهنيا جيدا من 79,6% في عام 2022 إلى 82,2% في عام 2023، وهو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية (2019-2023).

إلى ذلك،افاد معظم المشاركين في دراسة عام 2023 بأن الناجحين في ريادة الأعمال يحظون باحترام ومكانة كبيرين في المجتمع القطري (90,3% في عام 2023) وهو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة في السنوات الخمس الماضية (2019-2023).

الرغبة فـي بناء ثروة كبيرة

ووفق الدراسة، تشكل الرغبة في «بناء ثروة كبيرة أو دخل مرتفع للغاية» الدافع الأول خلف تاسيس شركة لرواد الأعمال في المرحلة المبكرة وأصحاب الشركات القائمة، فما يقرب من اربعة من أصل كل خمسة رواد أعمال في المرحلة المبكرة (77,4%) وأصحاب شركات قائمة (82,5%) في قطر ذكروا هذا الدافع.

وكان أقل دافع لرواد الأعمال في المرحلة المبكرة هو «مواصلة تقليد عائلي» (38,4%). أما بالنسبة إلى أصحاب الشركات القائمة، فكان «إحداث فرق في العالم» (49,8%).

ارتفعت نسبة البالغين في قطر الذين يعتقدون أنهم يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لبدء مشروع تجاري من 64,1% في عام 2022 إلى 68,0% في عام 2023

وارتفعت نسبة أصحاب الشركات في المرحلة المبكرة الذين يتوقعون جني ما لا يقل عن 25% من دخلهم من مصادر خارج قطر بشكل مطرد من 10,2% في عام 2021 إلى 11,9% في عام 2023، ما يدل على أن الشركات في قطر تتطلع بشكل متزايد للحصول على إيرادات إضافية من خارج البلاد (شركات عالمية منذ نشأتها). بالمثل، ارتفعت نسبة أصحاب الشركات القائمة الذين يتوقعون الحصول على ما لا يقل عن 25% من إيراداتهم من مصادر خارج قطر من 5,1% في عام 2021 إلى 12,1% في عام 2023. وبالنظر إلى نطاق الشركات، فمن المشجع أن نرى أن 27,6% من أصحاب الشركات في المرحلة المبكرة و32,9% من أصحاب الشركات القائمة لديهم عملاء خارج قطر.

خصائص تأثير ريادة الأعمال

يوظف أصحاب الشركات الجديدة متوسط 25,7 شخص (في ارتفاع كبير مقارنة بـ12,0 في عام 2022 بينما يوظف رواد الأعمال الناشئون بالمتوسط 2,3 شخص (في زيادة من 0,8 في عام 2022). في حين يوظف أصحاب الشركات القائمة بالمتوسط 65,1 موظف، وهي زيادة كبيرة عن 34,5 موظف بالمتوسط في عام 2022.

كما في العام السابق، يتوقع غالبية رواد الأعمال في قطر (84,7% من أصحاب الشركات القائمة و75,0% من رواد الأعمال في المرحلة المبكرة) توظيف ستة أشخاص أو أكثر في غضون السنوات الخمس المقبلة.

تبلغ نسبة رواد الأعمال في المرحلة المبكرة في قطر أعلى نسبة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاما (15,9%)، في حين أن أقل عدد هو للأشخاص الأصغر سنا (بين 18 و24 عاما) بنسبة 12,9% وتمثل الفئة العمرية من 55 إلى 64 عاما النسبة الأكبر من أصحاب الشركات القائمة (8,3%). إضافة إلى ذلك، سجلت مجموعة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاما أعلى معدل توقف للشركات (12,5%).

كذلك فإن المشاركين الأكثر نشاطا في عملية ريادة الأعمال في قطر من الذين في المرحلة المبكرة وفي مرحلة الشركات القائمة هم أولئك الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه (22,9% و5,4% على التوالي). كما أن رواد الأعمال الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه ورواد الأعمال الذين يحملون شهادة جامعية أو شهادة من كلية مجتمعية لديهم أعلى معدل توقف للشركات (10,9%).

في عام 2023، تبين أن معدل ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة للذكور أعلى منه للإناث (15,4% و13,1% على التوالي)، ولوحظ اتجاه مماثل في أوساط أصحاب الشركات القائمة (5,4% للذكور و2,4% للإناث). إلى ذلك، سجّل الذكور في قطر معدل توقف شركات أعلى مما سجّلته الإناث (9,9% و8,2%على التوالي).

التمويل والتأسيس

وتماشيا مع العامين الماضيين، فإن غالبية الشركات التي أنشئت حديثا في قطر أسسها مواطنون قطريون وليس وافدون (22,1% مقابل 13,3%على التوالي). كما أن المواطنين القطريين أكثر احتمالا من غير القطريين لامتلاك وإدارة شركات قائمة (14,1% مقابل 2,1% على التوالي) وتسجيل توقف شركات (15,3% مقابل 8,3% على التوالي).

وفيما يتعلق بالاستثمار 22,1% مواطنون قطريون و13,3% وافدون، وإجمالي معدل ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة 70,1% والادخار الشخصي (رواد الأعمال في المراحل المبكرة) أعلى مصدر للتمويل 64,5% الادخار الشخصي (أصحاب الأعمال القائمة).

وعلى غرار العام السابق، يقوم غالبية رواد الأعمال في المرحلة المبكرة وأصحاب الشركات القائمة بتمويل مشاريعهم بالاستعانة بالمدخرات الشخصية (70,1% و64,5% على التوالي)، حيث انخفض الاعتماد على القروض الشخصية أو التجارية أو القروض المقدمة من أفراد الأسرة لدى أصحاب الشركات القائمة مقارنة بالعام السابق. وفي ما عدا الزيادة في معدل الحصول على رأس المال من الأصدقاء والعائلة، اتبعت مصادر تمويل مشاريع رواد الأعمال في المرحلة المبكرة في الغالب اتجاهات شبيهة لاتجاهات أصحاب الشركات القائمة.

لدى اتخاذ القرار بشأن كيفية المضي قدما بتاسيس شركاتهم، يتفق 84,5% من أصحاب الشركات القائمة و82,2% من رواد الأعمال في المرحلة المبكرة في قطر على أنهم يأخذون دائما الآثار الاجتماعية في الاعتبار. وتتفق نسبة عالية مماثلة من أصحاب الشركات في المرحلة المبكرة وأصحاب الشركات القائمة (85,6% و83,9% على التوالي) على أنهم يأخذون الآثار البيئية في الاعتبار دائما عند صنع القرارات بشأن اتجاه شركاتهم. كما يذكر 67,9% من رواد الأعمال في المرحلة المبكرة و60,1% من أصحاب الشركات القائمة أنهم يعطون أولوية أعلى للتأثير الاجتماعي والبيئي لشركتهم مقارنة بعوامل النمو أو الربحية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

بحسب ما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وهي الخطة الأخيرة المصممة لتلبية أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، تخطط الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية من أجل الحفاظ على مستويات الدعم العالية وتوسيع حجم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف متعددة (منها معدل نمو سنوي مركب قدره 6% لمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، و7% من الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، و70% من تمويل رأس المال الجريء من القطاع الخاص، و0,1% من الناتج المحلي الإجمالي في تمويل الشركات الناشئة):

تطوير «برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة»

استحداث لوائح جديدة بشأن التمويل البديل (مثل التكنولوجيا المالية)

مراجعة خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال

زيادة الائتمان المصرفي

وتوضح المعلومات الواردة أعلاه أن دولة قطر تدرك أهمية سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد وتلتزم بتقديم كل الدعم الممكن لها ولديها خطط قوية لتنفيذ مبادراتها وطموحات كبيرة بتحقيق نتائج مميزة للبيئة الريادية في البلاد.

وتؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر دورا مهما في الاقتصاد المحلي، تماما كالدور الذي تؤديه بشكل عام على المستوى العالمي، حيث تشكل 97% من شركات القطاع الخاص المسجلة في قطر (والتي يزيد عددها على 25 الف شركة). وتنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في قطاعات السياحة والضيافة وتكنولوجيا المعلومات وتجارة التجزئة والعقارات.

نظرا للأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد البلاد، زادت الحكومة القطرية من التزامها بتسهيل نموها وتقديم الدعم المناسب لها. حيث ان هناك عددا كبيرا من السياسات والجهود الرامية لتعزيز هذا القطاع ويشمل بعضها تبسيط عمليات تسجيل الشركات وتقليل التعقيدات البيروقراطية وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل. وتشجع العديد من المؤسسات المالية في قطر على تخصيص جزء من محافظ الإقراض الخاصة بها لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن حصولها على رأس المال اللازم للتوسع. كما تم استحداث حاضنات ومسرعات أعمال وبرامج لتطوير الأعمال ترعاها الحكومة لمساعدة رواد الأعمال على اكتساب المهارات والمعرفة والموارد اللازمة لتحقيق النجاح.

الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة

وفي إطار سعيها لتنويع اقتصادها والانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، أدركت قطر أهمية ريادة الأعمال كمحفز للابتكار والنمو. وستحدد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لقطر وجهة التغييرات التي من شأنها تعزيز مناخ الأعمال وديناميكيات سوق العمل ورأس المال البشري وستستند أيضا إلى التقدم الحالي وتقدم التوجيهات. وإلى جانب تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتحول الأخضر، يستدعي تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 تعزيز التحول الرقمي بسرعة إلى جانب مراقبة المخاطر المحتملة عن كثب.

يتحلى الاقتصاد القطري بمكانة قوية بشكل عام، حيث حقق ميزان حساب قطر الجاري فائضا قدره 17,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام2023، كما أن الوضع المالي في الدولة مو ات، وذلك يتضح من نسبة الميزان المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 10,8% في عام 2023، والتي من المتوقع أن تظل مستقرة على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما أنه من المتوقع انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 32,3% بحلول عام 2028 بفضل الاحتياطيات الكبيرة من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي والأصول السائلة بالعملة الأجنبية لدى الصندوق السيادي ونمو الدخل بالعملات الأجنبية من مبيعات النفط والغاز. وقد تراجع معدل التضخم بعد تشديد السياسة النقدية بالتزامن مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، نظرا إلى ارتباط العملة بالدولار الأمريكي.

اعتبارا من عام 2023، أصبح 7,4% من السكان البالغين في قطر يعتبرون مستثمرين غير رسميين، أي أنهم ساهموا بأموال مباشرة في مشروع جديد أنشأه شخص آخر في السنوات الثلاث الماضية (غير شراء الأسهم أو الصناديق الاستثمارية). انخفضت نسبة هذا العام عن العام السابق (11,1%) وأدى انعكاس الاتجاه هذا العام إلى انخفاض النسبة إلى أدنى نقطة لها خلال فترة التحليل الممتدة على ثلاث سنوات (2021-2023).

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ ـ 1سبتمبر 2024

الريادة القطرية العالمية مستمرة

"دراسة علمية سنوية مهمة أصدرها في الآونة الأخيرة التحالف الدولي للمرصد العالمي لريادة الأعمال، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية عن الفترة 2024/2023 ، شارك في الدراسة فريق من جامعة بابسون في أمريكا، وكلية لندن للأعمال. وتضمنت الدراسة تقريرا عن دولة قطر يتضمن رؤى قيمة وبيانات مقارنة مع دول أخرى من المنطقة والعالم فيما يلي اهم مؤشراتها"

% 14.3
نسبة ريادة الأعمال 2023 مقارنة بـ 10.7 % في 2022

% 82.2
من القطريين يرون ريادة الأعمال خيارًا مهنيًا جيدًا

5.9
مؤشر بيئة ريادة الأعمال القطري متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 4.7

1.16
مليار ريال قروضاً من بنك التنمية

1100
شركة صغيرة ومتوسطة مستفيدة من القروض 2023

%21
نسبة الزيادة في الشركات عن 2022

لوسيل إنفوجرافيك

قطر تحتل المركز 5 عالمياً و 3 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

92 مليون ريال استثمرها بنك التنمية في 140 شركة ناشئة

1.5 مليار ريال صادرات 550 شركة ناشئة احتضنها بنك التنمية

%4.4 نسبة شركات البالغين في قطر 2023

%9.6 معدل توقف الشركات 2030

%9.7 من الأفراد يشاركون بتأسيس شركات تجارية جديدة

%25 من أصحاب الشركات يتوقعون دخلهم من التصدير

6000
شركة تلقت كوادرها تدريبات بواسطة بنك التنمية

25 شركة بقطر 97 % منها قطاع خاص

25.7 شخصًا متوسط التوظيف بالشركات

%39 من الشركات تعمل بالخدمات الاستهلاكية

%82 من البالغين ينظرون لريادة الأعمال خياراً جيداً

%7.4 من السكان البالغين بقطر مستثمرون غير رسميين

%32 انخفاض بنسبة الدين إلى الناتج المحلي بحلول 2028

المصدر:
دراسة دولية بالتنسيق مع بنك قطر للتنمية

www.lusailnews.net

By:
Hatem Alqadi

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ ـ1سبتمبر 2024

مؤسس وشريك مجموعة «كن».. حصة السويدي لـ «لوسيل»:

نحن بحاجة إلى مبادرات تمكن رائدات الأعمال من التغلب على التحديات

خلال مقابلة أجرتها لوسيل مع سيدة الإعلام والأعمال الأستاذة حصة السويدي، مؤسس وشريك مجموعة «كن» أسهبت في الحديث عن تجربتها بمجالات ريادة الأعمال ورؤيتها لها، ونصائحها للعاملين والمقبلين على تلك المجالات.

وفي ذات السياق، استعرضت السويدي، التحديات التى تواجهها رائدات الأعمال ودور أجهزة الدولة المعنية في تذليلها، والجهود التى تبذلها تلك الأجهزة في هذا المجال من أجل دعم وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب.

وضمن تجربتها تلك، تناولت بعض التجاوزات التى تعرضت لها وكيف نجحت وفريقها في التغلب عليها وحماية المشروعات التى يعملون عليها.

وأكدت، أن المرأة القطرية أثبتت وجودها في مجال ريادة الأعمال بدعم جهات في الدولة لها، وهناك أسماء بارزة في مجالات مختلفة، لكن تحتاج رائدات الأعمال للمزيد من هذا الدعم.

وشددت على أنها خلال عملها تؤمن بسياسة الكل يربح، بحيث نرتقي معًا - على حد قولها -.

وأشارت حصة السويدي إلى، أهمية التدريب ودراسات الجدوى وتبادل الخبرات والعلاقات العامة بمعناها الواسع لرجال الأعمال من أجل التغلب على أي خلل أو عقبات.

وكشفت عن جانب من مشاريع المجموعة داخل وخارج قطر، ودورها في دعم مشاريع التنمية المستدامة، متوجهة بنصائح مهمة لرواد الأعمال.

وأوضحت أن القلة من الناس في قطر لديها تفكير تجاري، لكون الشعب مرفه ولا يقبل على التدرب أو التعلم.

وخلصت السويدي، بالقول، إلى أن خططنا الاستراتيجية تشمل تعزيز الشراكات وتنظيم كل المعاملات والأنشطة والوساطة التجارية التي تقوم بها المجموعة وعلى إعطاء الأولوية لحاجة السوق والنظام التكنولوجي والبيئي المستدام الذي يخدم رؤية الدولة المستقبلية، واضعين نصب أعيننا الناتج المحلي الإجمالي للنمو الاقتصادي القطري البالغ 337,52 مليار دولار، ونمو القطاع الصناعي بنسبة 50,3%، ونمو قطاع الخدمات بنسبة49,5%، وبالتالي انخفاض التضخم إلى حوالي 3%.

وفيما يلي نص المقابلة:

حاورهـا: هيثم الدراوي

حصة السويدي متحدثه لـ «لوسيل»

الكثيرون يرفضون دراسات الجدوى ويعتبرونها حبراً على ورق

تواصل الجهات المعنية مع رائدات الأعمال في الوقت الراهن لا يكفي

تعرضنا لعمليات نصب وواجهناها واستعدنا أموالنا خلال عامين

البعض من رواد الأعمال يتجهون الآن إلى السوق السعودي لتوسيع نشاطهم

الدولة أدركت منذ سنوات أن الغاز لن يدوم للأبد وبدأت تركز على تنويع الاقتصاد

كيف نجحت المذيعة حصة السويدي في الجمع بين ريادة الأعمال والإعلام؟

في مجال الأعمال، بدأت في بعض النشاطات التجارية التي لم تكن معروفة كثيرًا في البداية، لكنها كانت جزءًا من مسيرتي. كانت لدي شركة باسم «غاية الدوحة»، وأيضًا شركة «باك ستيج». إن هاتين الشركتين كانتا متخصصتين في تنظيم الفعاليات والمناسبات، وكنت دائمًا أتميز في هذا المجال، لأنني أحب التفرد والتميز في عملي. لم أكن أرغب في أن تكون أعمالي مشابهة لما هو موجود في الساحة. وفي ذلك الوقت، كنت أسير على نهج ديني وروحاني في حياتي. لذلك، عندما بدأنا هذه الشركة، كان أول مشاريعنا هو تنظيم حفل لجمع التبرعات للأعمال الخيرية، ومن ثم تقديمها لجهات خيرية. وكانت هذه البداية جيدة جدًا.

شركة «باك ستيج» كانت متخصصة في تنظيم مناسبات على مستوى أكبر، بينما كانت «غاية الدوحة» تركز على المستوى المحلي. وبما أنني كنت مهتمة بمجال الإعلام قبل دخولي إليه رسميًا، خصصت جزءًا من عملي في الجانب الإعلامي، حيث تعاونت مع وزارة الثقافة في ذلك الوقت.

ونظمنا العديد من الفعاليات الثقافية، واستمرت فعالية «في حب قطر» لمدة ثلاث سنوات في كتارا. لم تكن هذه الفعالية مرتبطة فقط بالمناسبات الوطنية، بل كانت تشمل أي نشاط في الدولة، ولذلك اخترنا لها هذا الاسم.

في تلك الفترة، كانت قطر، وقبل أن تصبح الاستدامة والتغير المناخي مصطلحات شائعة، تهتم بإعادة التدوير وحماية البيئة. لذلك، كنا نركز على هذه الأمور في فعالياتنا، وكنا نشارك طلاب المدارس والمراكز الشبابية في تنظيم هذه الفعاليات، مما جعلها أكثر تأثيرًا. إضافة إلى ذلك، كان الدمج بين الفعاليات والجانب الإعلامي مفيدًا جدًا لي. في ذلك الوقت، لم تكن هناك شركات كثيرة متخصصة في تنظيم الفعاليات الثقافية. كنت أقدم نفسي للجهات المعنية في وزارة الثقافة بدون شروط خاصة. حتى لو كان هناك تراجع في الدعم، كنت أقبل بذلك وأستمر في العمل. وحصلت على الدعم بهذه الطريقة، لأنني إذا كنت أسعى لتحقيق الربح والمكاسب، كنت أركز على الشركة الكبيرة الثانية «باك ستيج». وهي التي توسعت خارج قطر، بينما «غاية الدوحة» وصلت إلى مرحلة معينة. في تلك المرحلة، كان العمل يتطلب جهدًا أكبر، والفريق كان يحتاج إلى أن يكون مؤمنًا بالفكرة. نعم، أتوقع أن هذه الشركة توقفت لفترة بسبب بعض الصعوبات والتحديات الخاصة.

وهذه من الأمور التي تواجه رواد الأعمال ؟

نعم، بالضبط. والنقطة الثانية هي أن الفكر أصبح ماديًا بدرجة كبيرة. عندما ترغب في تكوين فريق وتأسيس عمل، تحتاج إلى أشخاص يصبرون معك. هذا الأمر كسرني نوعًا ما، وجعلني أتوقف لفترة لأعيد التفكير في الأمور. أخذت استراحة قصيرة، لأن نشاط الشركة كان جميلًا جدًا، وكان عليّ أن أملأ الفراغ الذي تركه هذا النشاط. بعدها اتجهت بشكل كلي للعمل في القطاع الحكومي، وبدأت العمل في مجال الإعلام.

أهمية العلاقات العامة

واضح من خلال حديثك أن للعلاقات العامة دورا مهما في مشروع ريادة الأعمال؟

العلاقات العامة مهمة جدًا ويجب أن تكون بعيدة عن العلاقات الشخصية. اسمها علاقات عامة، لأنها تتعلق بالتواصل مع الجميع، وليس فقط مع دائرة المعارف الخاصة. من ملاحظتي، العديد من المشاريع التي قامت في قطر، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، كانت تعتمد على العلاقات الشخصية. وهذا قد يكون بسبب صغر حجم الدولة. لكن العلاقات العامة أكبر بكثير ولها بروتوكولات معينة. أول شيء، يتطلب الكثير من الجهد. أن أقدم نفسي لكل الجهات. ولأقوم بذلك، يجب أن أبدأ ببعض المبادرات التي تظهرني بطريقة صحيحة، مثلاً من خلال تقديم الجانب الآخر ودعمه على حسابي.

وفي ذات السياق يمكنني العمل على سياسة «الكل يربح»، بحيث نرتقي معًا. النقطة الثانية هي كيفية تقديم نفسي في العلاقات العامة. هل أقدم نفسي بتحفظ أم أكون جريئة في التعامل؟ خصوصًا كرائدة أعمال، يجب أن تكون أكثر انفتاحًا. قابلت العديد من رواد الأعمال الذين لم يستجيبوا من المرة الأولى، ولكن مع التكرار والإصرار، يحدث الصدى المطلوب ويفتح الباب حتى لو كان مغلقًا في البداية. لكن يجب استخدام أسلوب ذكي للوصول.

والجزء الجميل في العلاقات العامة هو أنني أعمل مع فرق متنوعة. أستفيد مما أعرفه وأدخل في مجالات جديدة بطريقة تفيدني وتفيد الجميع. نحن في قطر، والمجتمع متنوع بين قطريين وغير قطريين. لذلك، أحتاج إلى معرفة من هم أهل الثقة واستغلال تنوع الثقافات والخبرات. والاطلاع على تجارب الآخرين ليس عيبًا، بل يمكنني أن أتعلم من تلك التجارب وأطبقها على عملي.

تدريس ريادة الأعمال لا بد وأن يصبح جزءًا أساسيًا من مناهج التعليم

التفكير خارج الصندوق

هناك خوف من «العين» والاعتقاد بأنك يجب أن تخفي نجاحك ؟

هذا صحيح، ولكن هذا التفكير لن يحقق لك نتائج. العمل في صمت قد يمر دون أن يسمع أحد عنك، وجزء مهم من العلاقات العامة هو التفكير خارج الصندوق، خاصة في التعامل مع الأطراف الخارجية خارج السوق المحلي. هذا يمكن أن يساعد كثيرًا في توسيع شبكة علاقاتك. في بعض الأحيان، المشاركات الخارجية تشبه الدخول في بورصة، إذا أثبت وجودك فيها كرائد أعمال، ستفتح أمامك العديد من الأبواب. بشكل عام، العلاقات العامة تتطلب شخصًا قادرًا على التعلم والتغيير، يحتاج إلى التدريب والتطوير المستمر، ويجب أن يستعين بالخبراء المتخصصين في هذا المجال. حتى لو كنت لا تعرف الكثير عن العلاقات العامة، يمكنك تعلمها من خلال مقابلة أشخاص ذوي خبرة، ودراسة تجاربهم وتطبيقها على عملك. هذا سيساعدك بشكل كبير.

نعم، هذا ينقلنا إلى موضوع التعليم والتدريب. ما الذي يحفز القطريين للدخول في مجال ريادة الأعمال؟ وما هو دور التعليم والتدريب في هذا الجانب؟

سأذكر لك نقطة مهمة جدًا. بما أنني مدربة منذ عام 2009، الشعب القطري معروف بأنه شعب مرفه، أنا لم أكبر وأشاهد والدي كتاجر أو كموظف عادي، ولكنه عاش حياة مرفهة بفضل الخدمات التي تقدمها الدولة والامتيازات التي يحصل عليها المواطن القطري. لهذا، نجد أن القلة من الناس لديهم تفكير تجاري. القلة فقط يفهمون أنه عندما تعمل حتى في وظيفة عادية، عليك أن تبذل جهدًا وتتحمل. بسبب الحياة المرفهة التي عشناها، نجد أنه في بعض الأحيان لا نرى الحاجة للتدريب أو التعلم، لأن الكثير من الأشياء تأتي بسهولة وبدون جهد. ولذلك بسبب الحياة المرفهة التي عشناها، قد نجد أننا لا نحتاج للتدريب أو التعلم لأن الكثير من الأمور تأتي بسهولة. على سبيل المثال، لا أحتاج للتدريب لأن كل شيء كان يأتي جاهزًا.

وعندما أكبر وأنا أعتقد أن ريادة الأعمال مجرد موضة، أفكر: لدي راتبي، ويمكنني الحصول على سلفة من الدولة لدعمي في جانب معين. يبدو الأمر سهلًا، لكن الحقيقة أنه ليس بالسهل وليس بالصعب إذا درست الأمور بشكل صحيح. لو لم أكن مرفهة، كنت سأعرف قيمة المال وكيفية التعامل معه. لهذا السبب، من المهم أن أعمل على دراسة جدوى لأي مشروع أقوم به. لكن المشكلة أن الكثيرين يرفضون دراسة الجدوى ويعتقدون أنها مجرد ورق.

أهمية دراسات الجدوى

لكن عندما تدخل السوق، تجد أن دراسة الجدوى وجدية الموضوع أمر مهم. هل هو قابل للتنفيذ؟

بالفعل. وعندما يفشل المشروع، يعودون ويسألون عن الخلل. ولكن بدون دراسة جدوى، لن تعرف أين كان الخطأ، ولن تتمكن من متابعة خطتك ومعرفة الاتجاه الصحيح. هذه نقطة مهمة.

إذن، ما هي النصيحة الذهبية التي يمكن تقديمها للشباب في هذا السياق؟

التدريب مهم جدًا لأنه يساعدك على أن تكون واعيًا وتعرف أين تكمن الأخطاء من البداية. عندما أتدرب، أطلع على المصادر التي يمكن أن تفيدني سواء داخل قطر أو خارجها. أذكر أنني كنت أسافر لحضور دورات وأعمل على تطوير نفسي. لماذا؟ لأنني عندما أقدم نفسي للجهات المعنية أو أكون قد درست هذا المجال جيدًا، أستطيع الإجابة على أي سؤال بثقة، وأمتلك المعرفة التي تجعل الطرف الآخر يقتنع بمشروعي.

إذا لم توفر الدولة التدريب، يجب أن تعمل على تطوير نفسك بنفسك. الدولة لا تحظن أن رواد الأعمال يحتاجون إلى هذا النوع من الدعم، ولهذا السبب أنشئت حاضنات الأعمال مثل «حاضنة قطر للأعمال» في البداية.

دعم سيدات الأعمال

ما هي التحديات التي تواجهها المراة القطرية ؟

بصراحة، المرأة القطرية أثبتت وجودها في مجال ريادة الأعمال، وهناك أسماء بارزة في مجالات مختلفة. لكن بحكم صغر حجم قطر، نجد أن أغلب السيدات القطريات اللواتي برزن في مجال ريادة الأعمال يعملن تحت مظلة رابطة سيدات الأعمال في غرفة تجارة قطر. العديد منهن مدعومات من عائلاتهن ومرتبطات بالبزنس العائلي. لكن ليس جميعهن محط التركيز، أو ربما هن أنفسهن لا يرغبن في أن يكن تحت الأضواء.

ما نراه يظهر في الساحة هم غالبًا من يعملون تحت الجهات المعنية بالمشاريع العامة أو هم المرتبطون بالجهات الحكومية مثل رابطة سيدات الأعمال.

هؤلاء هم من يتركز عليهم الاهتمام بشكل أكبر.

بالضبط، ويجب أن يكون هناك تواصل وامتداد أكبر مع رائدات الأعمال في قطر. ينبغي أن يكون هناك قرب أكبر بين الجهات المعنية ورائدات الأعمال. قد تكون هناك بعض النشاطات، لكنها ليست مبنية على استراتيجية قوية لاحتضان المواهب بشكل فعلي. أذكر أنه في الماضي كان الاهتمام يركز فقط على الكم، وجمع عدد من النساء تحت الرابطة، لكنه لم يكن بشكل منظم ومميز. هناك أشخاص يخجلون من المشاركة أو التواصل بشكل مفتوح. هذا هو الفارق. على سبيل المثال، مركز قطر للمال يحتضن الآن بعض المبادرات الجميلة، وهناك شريحة نسائية تعمل بجد، لكن هذا التكاتف لا يزال محدودًا.

ونحن بحاجة إلى مبادرات تحتضن النساء اللواتي يعانين من صعوبات في ريادة الأعمال. النساء بحاجة إلى تمكين أكبر في العمل، وتوعية أكبر. ولا بأس أن تبدأ هذه التوعية من المدارس. وزارة التربية والتعليم بدأت بتطبيق بعض المواد التي تدخل في نشاطات معينة داخل المدارس، مما يساعد على توعية الطلاب بالإدارة المالية. هذا سيساهم في خلق جيل واعٍ عندما يفكر في دخول مجال ريادة الأعمال بفكر جديد ومختلف.

وتخيل لو أن هذه المواد أصبحت جزءًا أساسيًا في المناهج الدراسية، حيث تطرح بشكل أسبوعي، خارج الإطار الأكاديمي التقليدي. هذا سيكون له تأثير كبير.

وشخصيًا، شاركت مع مركز قطر للمال في فترة من الفترات والدكتور عبدالعزيز الحر عندما كان رئيس أكاديمية قطر للمال والأعمال. قمنا بمبادرة رائعة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، حيث قسموا مجموعة من الطلاب للمشاركة في هذا النوع من البرامج.

برنامج تدريبي مهم

تقصدين العمل من خلال مركز قطر للمال؟

نعم، قسمنا مجموعة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية، وقدمنا برنامجًا تجريبيًا لمادة تدريبية. هذه المادة كانت تتضمن عدة مهارات، منها الإدارة المالية والمهارات الشخصية. كانت الإدارة المالية مرتبطة بشكل كبير بالمهارات الشخصية.

وهذا البرنامج التجريبي تم تطبيقه لأن هناك فكرة من وزارة التربية والتعليم بإدخال مادة المهارات الشخصية في المدارس. خلال هذا البرنامج، كنت أعمل مع مجموعة من الطالبات الموهوبات، وأذكر أن هذا كان في عام 2018. قبل سنتين، التقيت بإحدى هؤلاء الطالبات، وكانت تشارك في معارض في الدوحة وفي السعودية، حيث كانت تعمل على مشروع يعتمد على الرسم على التيشيرتات، خاصة في مجال الفن التجريدي، وكانت تستفيد من سوق السعودية بشكل أكبر.

وتقول لي إنها استفادت كثيرًا من الدورة، وأعجبت بها. على الرغم من أننا قضينا شهرين فقط وكنا نلتقي مرتين في الأسبوع، إلا أن هذه التجربة لو تم تكرارها بتفاصيلها، يمكن أن تساهم في تنمية الفكر الريادي للطلاب بشكل كبير. والكثير من الطلاب والشباب في قطر لديهم مهارات وهوايات مميزة، خاصة في جانب الفن، لكنهم يحتفظون بأعمالهم في الخزائن. على سبيل المثال، قد تجد ابنتك أو ابنتي تمتلك أعمالًا فنية جميلة في غرفتها، ولكن عندما تحاول تحويلها إلى مشروع تجاري، تجد ضعفًا في الثقة بالنفس. إذا تم تدريبها على المهارات المالية والإدارية وكيفية دمجها، هنا يمكن أن يكون مفتاح النجاح.

صندوق قطر للاستثمار

ذكرتي أن الطالبة ذهبت إلى السعودية، فما هو وضع ريادة الأعمال في قطر مقارنة بدول المنطقة؟ وما الذي يجعل قطر متميزة في هذا المجال، خصوصًا من حيث سهولة التأسيس وسهولة الإجراءات والانفتاح على الأسواق المجاورة؟

أول شيء، دولة قطر تعمل جاهدة لدعم ريادة الأعمال. صحيح أن قطر دولة صغيرة وقد تكون ريادة الأعمال فيها محدودة بعض الشيء، لكن التسهيلات المتاحة يجب أن يتم استغلالها بذكاء. لدينا الكثير من الامتيازات، لكن كيفية التعامل معها هو ما يهم. في ثقافتنا، إذا لم نجهد أنفسنا لتحقيق شيء، لن نقدّر قيمته. أحيانًا نحتاج إلى سماع كلمة «لا» لنتعلم كيف نتعامل معها بذكاء. إذا رأت الدولة أن رائد الأعمال يعمل بذكاء، ستفتح له الأبواب تلقائيًا.

وجهاز قطر للاستثمار. في إحدى السنوات، تحدثت مع شخصية معنية هنا وطرحت فكرة معينة، فقال لي: «لماذا لا تتقدمين بها؟» فقلت له: «أنا لست مهيأة لذلك الآن.» لم أكن جاهزة في ذلك الوقت. كانت تلك الفترة مختلفة، حيث كانوا يفتحون الأبواب لأي فكرة.

ألا ترين أن الفكرة يمكن أن تنجح إذا تم العمل عليها؟

نعم، لكن هناك، كانوا يعملون مع رائد الأعمال على تطوير الفكرة. وأنا في ذلك الوقت لم أكن مستعدة. كنت قد خرجت للتو من مشروع «غاية الدوحة» وكنت بحاجة لاستراحة المحارب. كما قلت، قطر توفر الكثير من الامتيازات. الآن، يجب على رائد الأعمال أن يستغل التسهيلات التي تقدمها الدولة، فهي تساعده بشكل كبير مقارنة بدول الخليج الأخرى.

مثلاً، في السعودية، هناك تسهيلات كبيرة تُحدث الآن. الاحظ أن بعض من أسسوا أعمالهم في قطر يتجهون الآن إلى السوق السعودي لتوسع نشاطهم. هذا الامتداد ينقل لهم خبرات جديدة من خلال التعامل مع سوق أكبر وخبرات متنوعة. عندما يعودون إلى قطر، سيعملون على تطوير أعمالهم هنا بشكل أفضل.

بعض القطريين لا يُقبلون على التدريب بشكل كبير وقلة منهم يهتمون بالتفكير التجاري

السوق الخليجي

بعض رواد الأعمال يعملون ضمن إطار سوق خليجي موحد؟

السوق الخليجي الموحد على مستوى ريادة الأعمال سيثري الكثير من رواد الأعمال. الأجواء في دول الخليج متشابهة إلى حد ما، لكن هناك فرقا في حجم السوق وثقافته. وليس فقط الثقافة الخليجية العامة، بل ثقافة السوق نفسه. كما قلت، الجانب المرفه يمكن أن يكون دافعًا قويًا إذا تم استخدامه بشكل صحيح.

عندما نذهب مثلاً إلى البحرين أو السعودية، سنجد تفاوتًا كبيرًا في مستوى الرفاهية. هذا التفاوت يجعل المعيشة أرخص، مما يساعد رواد الأعمال على التحرك بشكل أسرع وأكثر سلاسة. الفئة الشبابية هي التي تسيطر هناك، مما يساهم في تسهيل الأمور بشكل كبير. لهذا السبب، نجد توسعًا في نشاط رواد الأعمال القطريين الذين يتجهون إلى السوق الخليجي، خاصة السوق السعودي، ثم يعودون إلى قطر. هذا التوسع يثري السوق هنا.

أما الذين يبقون في قطر ويشكون من قلة التسهيلات أو من الوضع العام للسوق، فقد يكون السبب أنهم لم يستغلوا الفرص المتاحة بشكل كامل.

والدولة تشجع على ريادة الأعمال، وهذه سياسة قطر. الدولة أدركت منذ سنوات أن الغاز لن يدوم للأبد، لذا بدأت بالتركيز على تنويع اقتصاد الدولة. عندما نسمع أن قطر اشترت «هارودز» أو بنت البنية التحتية للدولة، فهذا جزء من الاستثمارات التي تهدف إلى دعم الاقتصاد.

أزمة كورونا

نود أن نسمع بعض النصائح للشباب. نحن خرجنا للتو من أزمة كورونا التي أثرت على العديد من الأعمال، وأوقفت مسيرة العديد من رواد الأعمال. كيف تأقلمتِ، حصة السويدي، مع هذه الفترة كرائدة أعمال؟

أولاً، دعني أبدأ بحصة السويدي ثم أتناول تجربتي خلال فترة كورونا. الأزمة علمتنا العديد من الدروس، أولها أنه يجب أن تكون لديك معرفة تامة بالسوق. إذا كنت قد بدأت مشروعك بالبركة فقط، فإن الأزمات مثل هذه تجبرك على العودة للتدريب والتعلم. تعلمت أهمية إدارة الأزمات والصبر. الكثير من رواد الأعمال واجهوا أول صدمة لهم خلال أزمة كورونا، ورأينا العديد منهم يسعون لإغلاق أعمالهم.

في ذلك الوقت، كنا ندرس السوق بسرعة ونعمل على تحليل الأنشطة. كنا نركز على كيفية تقديم المساعدة للمشاريع الخاسرة ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. نصحنا البعض بإغلاق أعمالهم لتجنب المزيد من الخسائر.

النقطة الثانية هي العودة إلى الجانب الديني والإنساني. عندما تكون نيتك صافية خلال الأزمات، ستجد أن هذا الجانب يساعدك كثيراً. الصبر هو المفتاح، والصبر الجميل تحديدًا. تجربة العمل مع «باك ستيج» مثلاً أظهرت لي أن من يعمل بجد وقت الشدائد يبرز بشكل أكبر.

كما أن دراسة الجدوى هي أمر لا يمكن تجاهله. دائمًا ما نعود إلى دراسة الجدوى لمراجعة الخطط والتأكد من صحة المسار. في النهاية، الاستمرارية في التعلم والتدريب أمر حتمي. العالم الآن يتجه نحو الاستدامة، والوضع متقلب، لذا من الضروري أن تكون متصلاً بالجهات التي تقدم التحديثات والتطورات في مجالك.

الدول الآن تركز على الذكاء الاصطناعي، الصحة، التعليم، والاستدامة. لذلك، يجب أن تكون على اطلاع دائم، وتطور نفسك باستمرار لتتمكن من التميز في هذه المجالات. عندما تفهم نقاط قوتك ولا تخجل من إظهار نقاط ضعفك، ستتمكن تدريجيًا من تحسين نفسك واستخدام نقاط قوتك لتحقيق النجاح.

في قطر، موضوع الشراكة يشكل قلقًا لبعض رواد الأعمال. هناك نوع من الخوف من الدخول في شراكات مع الآخرين؟

نعم، الشراكة تأتي مع تفاصيلها الخاصة، مثل تقبل الرأي الآخر والاختلاف. أحيانًا، قد يكون هناك خلافات، مثلاً لدي شريك، قد نختلف أحيانًا ولا نتحدث لعدة أيام، ولكن أمام الناس نتعامل بشكل طبيعي. مررنا بخسائر كبيرة، وواجهنا مواقف صعبة، أحدها كان نصبًا.

هل تعرضتم لأية عملية نصب؟ هذا شيء قد يواجهه أي رائد أعمال.

نعم، تعرضت، ولكن بحمد الله، استعدنا أموالنا بعد فترة. في ذلك الوقت، أغلقنا مكاتبنا ونحن في حالة صدمة. لم أستطع حتى التحدث مع الموظفين. بعد فترة، جلسنا معًا، قرأنا القرآن وهدأنا. بعدها باسبوع، اجتمعنا مرة أخرى وبدأنا في تحليل الموقف وتحديد أين كان الخلل.

بعد سنتين، استعدنا أموالنا بالكامل. كانت تلك تجربة تعلمنا منها الكثير. في ريادة الأعمال، يجب أن تكون مستعدًا لتحمل الخسائر كما تستعد للربح. كلما وسعت مداركك ودرست من تجاربك، كلما فتحت أمامك آفاقًا جديدة

الدولة تشجع ريادة الأعمال، وتقول لك «انطلق». ؟

نعم، ولكن نحن لم نأخذ قروضًا أو منحًا. عملنا بجهدنا وبنينا أعمالنا بأنفسنا. حتى الآن، لم نلجأ إلى قروض ضخمة. الدولة تشجع العمل في القطاع الخاص، وكلما فهم رائد الأعمال عالم الأعمال الخاص، كلما زادت فرص نجاحه. قطر توفر العديد من الفرص، ولكن الأمر يعتمد على تغيير الثقافة والإيمان بقدرتك على النجاح.

خطط مستقبلية

ما هي خطط مجموعة «كن» المستقبلية لدعم الاقتصاد القطري؟ وهل هناك مشاريع قادمة يمكن أن تحدث تحولا في القطاع الذي تعملون فيه ؟

تشمل خططنا الاستراتيجية تعزيز الشراكات وتنظيم كل المعاملات والأنشطة والوساطة التجارية التي تقوم بها المجموعة وعلى إعطاء الأولوية لحاجة السوق والنظام التكنولوجي والبيئي المستدام الذي يخدم رؤية الدولة المستقبلية وأضعين نصب أعيننا الناتج المحلي الإجمالي للنمو الاقتصادي القطري البالغ 337,52 مليار دولار، ونمو القطاع الصناعي بنسبة 50,3%، ونمو قطاع الخدمات بنسبة 49,5%، وبالتالي انخفاض التضخم إلى حوالي 3% وللشق الثاني من السؤال، نعم هناك مشاريع آنية لها أثر مستقبلي وإيجابي يحدث الفارق والامتداد المطلوب في عالم الاستشارات.

هل يمكنك اطلاعنا على أبرز الاتفاقيات والشراكات التي أبرمتها المجموعة مؤخرا ؟ وكيف تسهم هذه الشراكات في تحقيق أهدافكم ؟

لدينا شراكات عدة على مستوى مشروع «كن الدبلوماسي» أبرزها وآخرها توقيع اتفاقية التفاهم بأن تكون شركة «كن» شريكا إستراتيجيا لكل من سفارة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية أوغندا، وهناك غيرها من الشراكات القائمة على مدى إستراتيجي وتحالف وتواصل وتنسيق خصوصا مع شركة سرك (الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير). هذه الشراكات لها من الدور الفعال في الحفاظ على أهدافنا من خلال التأكيد على الرؤية المشتركة والحفاظ على استمراريتها.

بين «مايكل أنجلو» **2022** و«دافينشي» **2024** يتعرى من هاجموا قطر

أولمبياد باريس غرقت في الفساد والسرقـــــات والسقوط الأخلاقي والبيئي

2022
مونديال الدوحة
يظل على القمة

صلاح بديوي

يجمع الخبراء والنقاد الرياضيون في معرض تقييمهم لأولمبياد باريس على أنه بين «مايكل أنجلو» الدوحة 2022 و«ليوناردو دافينشي» باريس 2024 يتعرى من هاجموا قطر ويغرقون في اتهامات بالفساد المالي والاخلاقي، والسخرية من العقائد، والترويج لهوية جنسية على غير السواء البشري، يقول الاستاذ الدكتور سيف بن علي الحجري الخبير الرياضي والمفوض الأمني بمجال الاستدامة لـ لوسيل «في مونديال قطر 2022 نجحت الدوحة في التحول لمنظومة واحدة، كل شخص له دوره فيها، وبحب واقتدار، أدى كل شخص دوره بمسؤولية، فكانت سيمفونية، أذهلت العالم، وأثبتت لنا: «إننا قادرون»، وفي باريس تجلى التفوق القطري من خلال الواقع العملي .ويقول ناصر الخاطر، الرئيس التنفيذي لبطولة كأس العالم 2022 إن «البطولة لم تشهد حدوث أية معوقات أمنية، كما أنها كانت ملتقى للثقافات في العالم وتميزت بأنها آمنة وعائلية».فيما شهدت دورة اولمبياد باريس تجاوزات عديدة بدأت بفساد ظهر بين مسؤولون باللجنة المنظمة طال رئيسها التنفيذي ووصل للقضاء الفرنسي. واتهم موقع التحقيقات الشهير ميديا بارت منظمي الألعاب الأولمبية التي اختتمت في باريس بالتحايل على الالتزامات البيئية التي قدموها، عبر إطلاق مشاريع إيكولوجية بلا قيمة أساسها إعادة التشجير.

من الناحية الاقتصادية، وفقاً لمركز القانون واقتصاد الرياضة «سي، دي، إي ،إس» الذي يراقب تلك الألعاب لصالح اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمي اولمبياد باريس 2024، فإن الحدث الرياضي الأرفع عالمياً ينتظر ان يحقق مكاسب اقتصادية تصل لمدينة باريس تصل الى 11.1 مليار يورو ، لكنه أوضح أنّ هذه المكاسب قد تتوزع على الأعوام العشرين المقبلة.

وحسب اللجنة المنظمة ، أنفقت باريس 10 مليار يوروعلى إقامة البطولة، وهي أقل النسخ تكلفة في تاريخ الألعاب الأولومبية. ومن خلال تلك الألعاب سعت باريس لتحقيق توازن بين التكاليف والفوائد، مع التركيز على تحقيق إرث مستدام طويل الأمد. بينما وصلت تكلفة الألعاب الأولمبية الأخيرة في طوكيو 2020 على سبيل المثال إلى أكثر من 13.7 مليار دولار.

ترشيد الإنفاق

ووفق قراءات النقاد الرياضيين وخبراء الاقتصاد، استخدمت باريس لتقليل التكاليف المنشات الرياضية الموجودة بالفعل وتجنبت بناء منشآت جديدة غير ضرورية. وتملك فرنسا بالفعل العديد من المنشآت الرياضية مثل «استاد دو فرانس» ومجمع «رولان غاروس» للتنس. اما المشاريع الرئيسية الجديدة التي شيدتها فرنسا فتشمل قرية الأولمبياد، ومركز الألعاب المائية، وصالة تتسع لثمانية آلاف مقعد، وكلها مصممة للاستخدام بعد الألعاب.

يقول تووني إستانغيه، الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم أولمبياد باريس 2024 «كانت الخطة منذ البداية هي توفير المال وعدم الاستثمار في أشياء غير مفيدة، الألعاب تتكيف مع المدينة وليس العكس، ومن هذا المنطلق استثمرت فرنسا معالمها الشهيرة، حيث ستقام مباريات الكرة الشاطئية بجانب برج إيفل، والمبارزات في القصر الكبير، ومسابقات الفروسية في حدائق فرساي».

ومن جانبها اعتمدت اللجنة المنظمة للأولمبياد على الأموال المقدمة من رئيسي من الرعاة (1.24 مليار يورو)، اللجنة الأولمبية (1.2 مليار يورو) والتذاكر المبيعة (1.4 مليار يورو). بالمجمل، يصرف نحو 4.4 مليار يورو في استئجار ملعب «ستاد دو فرانس»، مصاريف القوى الأمنية، الإقامة في القرية الأولمبية، المدرجات المؤقتة أو حتى مصاريف الراقصين والراقصات في الحفل الافتتاحي.

ووفقا لصيغة المنظمين، مولت الألعاب نفسها فكان مخططا منذ البداية أن تكون تغطية البنية التحتية من الأموال العامة. من القرية الأولمبية التي ستتحول إلى مساكن معروضة للبيع بعد الألعاب (646 مليون يورو من بينها 542 يورو للدولة)، إلى جسر المشاة الممتد بين «ستاد دو فرانس» والمركز المائي الأولمبي، وأحواض السباحة الجديدة في سين-سان-دوني. فقد خصص نحو 1.8 مليار يورو من الأموال العامة (الدولة، منطقة إيل دو فرانس، باريس، سين سان دوني) للألعاب الأولمبية.

وبلغت الميزانية العامة للشركة المسؤولة عن تسليم المشاريع الأولمبية (سوليديو) 4.4 مليار يورو. ومع إضافة ميزانية اللجنة المنظمة، يصبح المجموع العام 8.8 مليار، وهذا يعني زيادة بقيمة ملياري يورو عما كان متوقعا في عام 2019 (6.8 مليار).

الاستثمارات والعوائد

ووفق ارقام رسمية تراوح سعر التذاكر بين 15 و500 يورو وشارك في الألعاب حوالي 10500 رياضية ورياضي من 206 دول، على مدى 19 يوما، من 26 يوليو إلى 11 أغسطس، تنافسوا في 32 رياضة للحصول على مكان على منصة التتويج. وفي المجموع، هناك 329 ميدالية ذهبية للفوز بها، وشهدت الألعاب حضور 15 مليون زائر.

وتقول مصادر فرنسية أن تغلب باريس على التحديات ونجاحها في تحقيق رؤيتها قدم نموذجاً جديداً لاستضافة الألعاب الأولمبية في المستقبل،و ووازن بين التكاليف والفوائد و عزز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمدينة والمجتمع بأسره. وقدّرت شركة «أستريس» الاستشارية، أن الألعاب ستدر نحو 5.3 مليار يورو من الإيرادات الضريبية والاجتماعية الإضافية.

وقال «ويتشه بنك» في دراسة هذا الشهر، إن «الدول المضيفة للألعاب الأولمبية أو نهائيات كأس العالم لكرة القدم، نادراً ما تحقق عوائد اقتصادية أو حتى اجتماعية إيجابية، فيما تعد عادة استثمارات ضخمة وممولة من القطاع العام في الملاعب الجديدة والبنية التحتية العامة»،وأشار أيضاً إلى أن تحقيق دفعة ولو قصيرة المدى للاستثمار والتوظيف «محدود» إلا إذا كانت الدولة المضيفة تمر بحالة ركود.

بالنسبة لمحافظ بنك فرنسا، فرنسوا فيلروا دي غاليو، فإن دورة الألعاب الأولمبية في باريس كان لها تأثير «نفسي» أكثر من تأثيرها الاقتصادي.بيد أنه شرح أن فرنسا استطاعت تحسين صورتها حول العالم من خلال الألعاب، مما قد يجذب في نهاية المطاف استثمارات جديدة.

وفي المدى القصير، تسعى بعض الشركات للاستفادة من أرباح مالية وقامت شركة «لو سليب فرنسيه» وهي شركة لصناعة الملابس الداخلية، بتصنيع الآلاف من الملابس الداخلية الإضافية وملابس السباحة وملابس النوم، وغيرها من السلع المرتبطة شكلاً بالألعاب الأولمبية، وفقاً لمديرتها الإدارية ليا ماري،وقالت: «لقد خلقت العمل في مصانعنا» ولكثير من المقاولين الذين يعملون مع شركتنا البالغ عددهم 80، حسب تعبيرها دائماً كما استفادت الشركات المعنية بقرية البناء الأولمبي.

ووفقاً لمركز القانون واقتصاد الرياضة، جنت شركات البناء والتطوير ايرادات تصل إلى 3 مليارات يورو من الألعاب الأولمبيةوجنى القطاع السياحي ما يصل إلى 3.6 مليار يورو من 15 مليون زائر حضروا الألعاب، من بينهم مليونان من الخارج،واستفادت شركة «أودو بي إتش إف» شركات الإعلام والترفيه والمشروبات والكحول والسلع الاستهلاكية وشركات النقل من الألعاب، على حد سواء.

قطر الأعلى في المكافآت

ويعد البطل الأولمبي في قطر صاحب المركز الأعلى من حيث المكافآت المالية التي تصل قيمتها 23 مليون ريال قطري، وهو ما يتخطى 4 ملايين دولار، تليها المغرب التي ت منح صاحب الذهبية 230 الف دولار، و الفضية 120 ألف دولار، والبورونزية 60 ألف دولار.

وتفوق لائحة المغرب المالية نظيرتها في مصر، التي قررت منح مكافآت مالية قيمتها 64 ألف دولار لصاحب الميدالية الذهبية (مليون جنيه)، وصاحب الفضية 750 ألف جنيه، ما يعادل 48 ألف دولار، فيما ينال صاحب المركز الثالث والبرونزية 500 ألف جنيه، ما يعادل 32 ألف دولار.

وفي تونس ووفقا للائحة المالية، يحصل صاحب الميدالية الذهبية في السباحة، على 40 ألف دولار (100 ألف دينار)، فيما ينال صاحب الميدالية الفضية في التايكوندو، 28 ألف دولار، و 20 ألف دولار

واجمع نقاد ومسؤولون على أن الفرق العربية انفقت ما يقرب من مائتي مليون يورو على اعداد وتكاليف إرسال فرقها مقابل نتائج ضعيفة حققتها.

يقول الناقد الرياضي والحكم الدولي السابق ناصر صادق لـ لوسيل أن «مصر أرسلت بعثة كبيرة الى أولمبياد تصل الى ثلث البعثات العربية مجتمعة وجرى إنفاق ما يقرب من 50 مليون دولار عليها على الأقل إذا ما اخذنا في الاعتبار الإنفاق الإضافي، وكانت النتائج هزيلة لأسباب تتعلق بعدم الشفافية في اختيار الوفود المشاركة في الأولمبياد والتي تمثل مختلف اللعبات الأمر الذي القى بظلاله على النتائج التي جاءت هزيلة أضافة الى سلوكيات أعضاء بالبعثة التي لا تشرف تمثيلها ووصل الأمر ان لقي فريق كرة القدم الأولومبي هزيمة 6 صفر على ايدي نظيره المغربي واحتل معظم المشاركين من مصر في الألعاب الأولمبية فردية وجماعية القاع وحققت فرق مشاركة نتائج افضل من نتائجنا على الرغم من إرسالها بعثات لايتعدى عددها ربع البعثة المصرية».

ناصر صادق: يتوجب إنفاق الأموال على القاعدة العريضة لإفراز الأبطال الأولمبيين

وبعد ان أسهب في شرح أوجه المجاملات وإرسال نافذين ابناء لهم لمشارك بالأولمبياد لا يستحقونها مضى صادق قائلا «إن الأموال التي تنفق على المشاركين في الأولمبياد كان يتعين إنفاقها على القاعدة العريضة للألعاب الرياضة من اجل تحسين مرافقها ومستواها وبدورها تفرز من بينها الموهوبين الذين يفرضون انفسهم في البطولات المحلية والدولية».

وخلص للقول «إن لاعبين في الأولمبياد يتمتعون بالموهبة فرضوا انفسهم، وعلى سبيل المثال باكستان تفوز بميدالية ذهبية في أولمبياد باريس، فاز بها لاعب الرمح «ارشاد نديم»، وإرشاد شاب فقير جدا، من قرية فقيرة في إقليم البنجاب، منزله تم تشييده من الطين «الطوب اللبني»، وقريته ليس فيها كهرباء ولا صرف صحي ولا شبكة مياه، لم يكن له ملعب يتدرب فيه، كان يتدرب في حقول القمح، لم يكن لديه رمح، فكان يتدرب على رمح خشبي صنعه بنفسه من جذوع الشجر، وقبل الأولمبياد بثلاثة أشهر فقط الحكومة أرسلت له 3 رماح مطابقة للمعايير الدولية ليتدرب عليها، والأهالي جمعوا له أموالا لمساعدته على السفر، أرشاد فاجا الجميع وحقق ذهبية صعبة جدا، مع رقم عالمي جديد».

المونديال والأولمبياد

وما بين مونديال دولة قطر 2022 لكرة القدم، والدورة الأولومبية في باريس تنفضح كل الأقلام الفرنسية وغير الفرنسية التى حاولت النيل من المونديال الذي نجحت قطر في تنظيمه بامتياز بأجماع كافة الدوائر الرياضية العالمية، ويتجلى نجاح مونديال قطر الذي كان نظيفا شكلا ومضمونا من كافة التجاوزات فيما شهدته دورة اولمبياد باريس من تجاوزات عديدة بدأت بفساد ظهر بين مسؤولون باللجنة المنظمة طال رئيسها التنفيذي ووصل للقضاء الفرنسي. وفضائح شهدها حفل افتتاح اولمبياد باريس 2024 على اثر ظهور أشخاص يجسدون المثلية ويحاكون «لوحة العشاء الأخير» غضب الكثير من الشخصيات الدينية المسيحية، وحتى قبل انطلاق ألعاب باريس.

وظهرت بعض المشاكل والعقبات، أبرزها الهجوم الذي تعرضت له شبكة سكك الحديد الفرنسية عشية انطلاق الإضافي، بالإضافة إلى «فضائح» طالت رياضيين ومدربين من المشاركين في هذه الدورة الصيفية. وقال منظمون للألعاب إن رياضيين وقعوا ضحية لعمليات سرقة في القرية الأولمبية خلال المشاركة في أولمبياد «باريس 2024»، وتم إبلاغ الشرطة عن تلك الحوادث.

وكشفت وكالة «كيودو» اليابانية للأنباء، أن لاعبا في فريق الركبي السباعي الوطني، تعرض لسرقة خاتم زفافه وعقد ومبلغ مالي من غرفته في القريةكما وقع دراجون من سلوفاكيا ضحايا لسرقة معداتهم في القرية الأولمبية بالقرب من باريس، حسبما أفاد صحفي من مجلة «أموري بريليه» الفرنسية نقلا عن مصدر في الشرطةوذكر الصحفي عبر حسابه على منصة «X» أن «راكبي الدراجات من الوفد السلوفاكي تعرضوا للسرقة في القرية الأولمبية في سان دوني».

وأفاد المدير الفني لمنتخب الأرجنتين الأولمبي لكرة القدم، خافيير ماسكيرانو، الأسبوع الماضي أيضا، بأن بعض لاعبيه تعرضوا للسرقة قبل مباراتهم الأولى. بالمقابل قالت أن ديكا المتحدثة باسم أولمبياد باريس 2024: «تم إبلاغ الشرطة عن تلك الحوادث»وأضافت: «نحن ندعم الرياضيين والبعثات. القرية مكان آمن للغاية»،وأشارت إلى أن: «هناك أكثر من 180 كاميرا أمنية، ونحن ملتزمون للغاية بجعل القرية مكانا آمنا للرياضيين».

قطر أوفت بالوعود

ومقارنة بمونديال قطر، فإن خبراء الرياضة اعتبروا «دولة قطر أوفت بالوعود والالتزامات التي قطعتها قبل تنظيم المونديال من خلال الكثير من المعايير المميزة التي سيستوعبها العالم بعد فترة طويلة من الزمن».

ولبّت البطولة كل المعايير الخاصة بالتنظيم واضافت لبطولات كأس العالم الكثير»، مشيرا انها «كانت فرصة طيبة غيرت الكثير من مفاهيم العالم حول منطقة الشرق الأوسط وأن الكفاءات القطرية قامت بعمل كبير وصنعت المستحيل من أجل تنظيم مبهر للبطولة»

وفي مقابلة اعلامية سابقة، قال ناصر الخاطر، الرئيس التنفيذي لبطولة كأس العالم 2022 إن «البطولة لم تشهد حدوث أي معوقات أمنية، كما أنها كانت ملتقى للثقافات في العالم وتميزت بأنها آمنة وعائلية».

وتابع الخاطر: «كل البطولات السابقة في كأس العالم لم تشهد إقامة 4 مباريات في مدينة واحدة أو منطقة واحدة، وكان هذا من أصعب التحديات التي واجهت اللجنة».

واعترافا منها بالمكانة التي تتمتع بها دولة قطر في تنظيم البطولات الكبرى، في إطار اتفاق تعاون بين باريس والدوحة، ساهمت فرقة من الشرطة القطرية في إنجاح أولمبياد 2024 والألعاب البارالمبية التي احتضنتها الدولة الأوروبية، للاستفادة من الخبرات التي اكتسبها رجال الأمن القطري، بعد النجاح المحقق في تنظيم بطولة كأس العالم 2022، عبر تأمين المشجعين الذين زاروا العاصمة الدوحة والمناطق المجاورة لها.

ووفقًا لما نشره موقع قناة تي إف 1 الفرنسية، ظهرت سيارات شرطة لخويا في شوارع العاصمة باريس، بعدما جاءت لتدعم قوات الأمن المحلية حيث شارك 105 من رجال الأمن القطريين في تأمين المنافسات العالمية، ونقلوا خبرتهم في ميادين عدة، منها الدوريات الراجلة، والتحكم في الطائرات المسيرة، وإبطال مفعول المتفجرات والذخائر، وتفتيش السيارات، وتقديم المساعدات الأولية وعمليات البحث والإنقاذ، وهي خبرات اكتسبها القطريون بفضل تنظيم المنافسات الرياضية الكبرى.

الالتزامات البيئية

وبينما نجحت دولة قطر في المونديال أن تفي بالمعايير البيئية وتجعل منه صفر كربون، في الآونة الأخيرة اتهم موقع التحقيقات الشهير ميديا بارت منظمي الألعاب الأولمبية التي اختتمت في باريس بالتحايل على الالتزامات البيئية التي قدموها، عبر إطلاق مشاريع إيكولوجية بلا قيمة أساسها إعادة التشجير، وتخضع أساسا لمنطق اقتصادي تشجعه الحكومة وشركات صناعة الخشب.

وكانت اللجنة المنظمة وعدت نهاية يونيو بأن يكون أولمبياد باريس الأكثر حفاظا على المناخ في التاريخ، واعلنت لتحقيق ذلك أنها ستعوض 1.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ستسببها الألعاب، بإطلاق مشاريع في فرنسا والعالم تحتجز هذا الغاز، مثل حماية الحظائر الطبيعية أو استعادة النظم الحيوية.

ويتعلق الأمر في فرنسا بـ4 مشاريع تشمل إعادة تشجير غابات مهددة في مناطق «فال دواز» و«لسن» و«لي فوسج» و«إيستومبيي»، بما يسمح -حسب المنظمين- باحتجاز 14 ألفا و500 طن من ثاني أكسيد الكربون تمثل 1% من الانبعاثات التي سببتها النشاطات المرتبطة بالألعاب منذ 2018، في حين تُعوّض الـ 99% الباقية، نظريا، بـ9 مشاريع في عدد من دول الجنوب، علما أن إعادة التشجير هو المعيار الوحيد المعتمد في فرنسا لتعويض الانبعاثات، وأن الكلفة في هذا البلد تفوق 6 إلى 7 مرات المعدل الدولي حسب اللجنة المنظمة.

أولمبياد باريس.. بالأرقام

21.1
مليار يورو
كلفتها وارباحها

11.1
مليار يورو
مكاسب باريس

9.6
مليار يورو
تكلفة الاستضافة
0.1 % من الناتج المحلي

200
مليون يورو
أنفقها العرب
مع نتائج ضعيفة

500
يورو
اسعار التذاكر

105
رجال أمن قطريين
شاركوا في التنظيم

15
مليون زائر شهدتها
الألعاب الأولومبية
بـ 35 موقعاً في فرنسا

10500
رياضية ورياضي
تنافسوا في 32
رياضة من 206 دول

د. سيف بن علي الحجري

بين أنجلو ودافينشي

في معرض تحليل مقارن له بين مونديال الدوحة 2022 واولمبياد باريس 2024 أوضح الأستاذ الدكتور سيف بن علي الحجري «الرياضي القطري البارز والخبير بشؤون الأولمبياد وشؤون الاستدامة لصحيفة لوسيل ما يلي:

«حقًا إننا في عصر العولمة التي جعلت من الأرض مركبًا واحدًا، عولمة وحّدت الهموم، ومن المفترض أن توحد الإيقاع، ما يسمح بمواجهة التحديات المصيرية على الصعيدين التقني والإنساني، ولقد تلمسنا جميعًا حقيقة ذلك، في بيان أثر «عصر النهضة» على فعالياتنا الرياضية، ففي كأس العالم قطر 2022م، نجد الافتتاح مستوحى من لوحة (آدم) للفنان «مايكل أنجلو» التي تعود إلى 1495، لإذ كاء روح الوحدة البشرية، وعالمية المهام الإنسانية، إلى الافتتاح المتأخر في الوميياد باريس 2024 المستوحى من لوحة (العشاء الأخير) للفنان «ليوناردو دافنشي» التي تعود إلى 1511 ، الافتتاح الذي جاء للسخرية من العقائد، والترويج لهوية جنسية على غير السواء البشري».

واستطرد قائلاً «لقد أكدت النسخة القطرية، نجاحنا في ابتكار نسخة تجمع رياضي عالمي، تجتمع فيه القيم، والالتزام بإنسانيتنا، فضلًا عن كونها عكست قيمنا، وأخلاقنا، من الكرم والعطاء، وصولًا لمستوى الأزياء، والتقاليد، لقد تفوقنا بالاهتمام بكل التفاصيل، حمّلنا الأماكن والجمادات الرسائل، وضعنا الدلالات في أشكال الملاعب (وعلى رأسها ملعب الخيمة)، دققنا في تفاصيل الظروف المناخية، ودرجات حرارة الملاعب، أمعنا في توفير استراتيجيات الوصول للجمهور بصورة عامة، وحتى للأشخاص ذوي الإعاقة، بتوفير الغرف الحسية لأطفال التوحد، والوصف الصوتي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، إلى الاستباق في التأهب في سيناريوهات الفعاليات، ووضع الخطط والخطط البديلة، نجحنا في تحويل قطر لمنظومة واحدة، كل شخص له دوره فيها، وبحب واقتدار، أدى كل شخص دوره بمسؤولية، فكانت سيمفونية، أذهلت العالم، وأثبتت لنا: «إننا قادرون».

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ - 1سبتمبر 2024

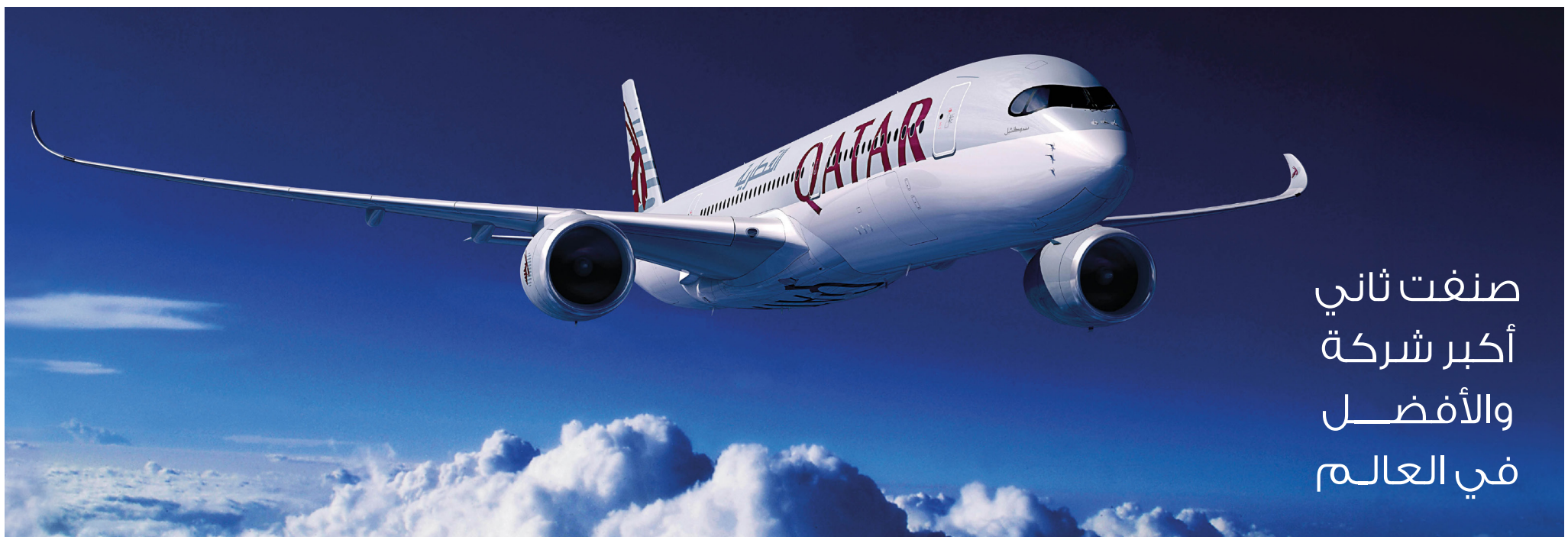

5 % من حركة المسافرين الدولية تستوعبها شركة الخطوط الجوية القطرية

يوسف حاتم

في الآونة الأخيرة، كشفت مجموعة الخطوط الجوية القطرية عن ضخها استثمارات جديدة في مطارات وشركات طيران في أفريقيا والعالم، ضمن التوسعات المستمرة للشركة من أجل تعزيز مجالات عملها، في ذات السياق ذكرت القطرية أنها استحوذت على حصة استثمارية بقيمة 25 % في شركة «إيرلينك»، شركة الطيران الإقليمية المستقلة الأولى في جنوب أفريقيا، ويأتي هذا الاستثمار كجزء من إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز وجود الناقلة الوطنية لدولة قطر في الأسواق الناشئة، وخاصة في القارة الأفريقية، التي تشهد نموًا سريعًا في قطاع الطيران، وتعزز تلك الخطوة الجديدة وتعكس رؤية الخطوط الجوية القطرية الطموحة.

وقال سعادة السيد م. بدر محمد المير، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية خلال مؤتمر صحفي: «إن استثمار الشركة في ايرلينك، يرجع إلى كونها شركة طيران قادرة على التأقلم وقوية ماليا وتتمتع بأسس ومبادئ راسخة، في سوق السفر الواعد الذي يمتلك إمكانيات هائلة في أفريقيا».

بينما أوضح رودجر فوستر الرئيس التنفيذي لشركة ايرلينك: «إن الصفقة تعزز خططنا للنمو والتوسع من خلال زيادة كفاءة الحجم وتوسيع نطاقنا التسويقي»، ويساهم هذا الاستثمار بـ«تعزيز الشراكات القائمة التي تجمع ايرلينك وشركات الطيران الأخرى على مدى العديد من السنوات، وتشغل رحلاتها الجوية إلى أكثر من 45 وجهة في 15 دولة أفريقية».

مؤتمر صحفي بين ايرلينك والقطرية

وفق البيانات المتوفرة، تواجه شركات الطيران ومن بينها القطرية بعضًا من التحديات للفترة المتبقية من العام بما في ذلك التوترات الجيوسياسية في عدد من أنحاء العالم، والذي من المتوقع أن يؤثر سلبًا على طلب المسافرين للسفر الجوي فضلًا عن احتمالية تشكيل قيود تشغيلية جديدة. وتشكل تكلفة الوقود التحدي الأصعب لشركات الطيران حيث أثرت تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن قوة الدولار الأمريكي على الأداء. غير أن الإدارة الحكيمة والجهود المشتركة لفريق القيادة في المجموعة عملت على وضع مجموعة واسعة من التدابير التشغيلية للتصدي للصعوبات في النصف الثاني من السنة المالية 2023/ 2024. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الأداء حيث حققت المجموعة أعلى المستويات في دقة مواعيد الرحلات الجوية.

وفي ذات الاتجاه، كشف رئيس شركة رواند إير وهي الشركة الوطنية للطيران في رواندا، أن الخطوط الجوية القطرية ستستحوذ على حصة قدرها 49% في الشركة، واستحوذت الخطوط الجوية القطرية في عام 2019 على حصة 60% في مطار دولي جديد تحت الإنشاء في رواندا بتكلفة 1,3 مليار دولار، ولديها اتفاقيات رمز مشترك مع العديد من شركات الطيران في أفريقيا من بينها (رواند إير). وقالت إيفون مانزي ماكولو الرئيسة التنفيذية لشركة رواند إير، في كلمة في الدوحة إن المطار يمكن أن يبدأ العمل في 2027 أو 2028 تقريبا.

وعلى الرغم أن هذه الاستثمارات الضخمة تأتي في أفريقيا التي تمثل حوالي 2% فقط من الحركة الجوية العالمية، وفقًا لمنظمة الطيران العالمية IATA، إلا أنه ومع ذلك، تعد أفريقيا واحدة من أسرع أسواق الطيران نموا في العالم.

وتتوقع شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات أن تتضاعف حركة الركاب في القارة أكثر من 4 أضعاف في السنوات العشرين المقبلة، وتتوقع بوينغ نموًا بنسبة تزيد عن 7% في حركة المرور سنويًا في أفريقيا حتى عام 2042، ولذلك تعد هذه التحركات من الجوية القطرية تحركات طموحة تنظر للمستقبل وتعمل بخطط استراتيجية بعيدة المدى.

ومع ذلك لا تقتصر استثمارات القطرية الجوية على أفريقيا فحسب بل تمتد لتشمل دولا أخرى مثل أستراليا، ففي بداية يوليو الماضي كشفت صحيفة أستراليان فايننشال ريفيو (AFR) عن صفقة مرتقبة تستحوذ فيها الناقلة القطرية على حصة تصل إلى 20% في شركة فيرجن أستراليا الجوية.

إلى جانب ذلك استثمرت الشركة في «مجموعة الخطوط الجوية الدولية» (International Airlines Group)، حيث قامت بعدة استثمارات على مراحل مختلفة في 2015، 2020، و2021. كما استثمرت القطرية في «الخطوط الجوية الجنوبية الصينية» (China Southern Airlines) و«لاتام إيرلاينز» (LATAM Airlines) في تشيلي.

محفظة الاستثمارات

نتيجة لذلك، وبحسب الاتحاد الدولي للنقل الجوي، أصبحت الخطوط الجوية القطرية ثاني أكبر شركة طيران، حيث استحوذت وحدها على 4,89% من حركة المسافرين في العالم. وتشمل محفظة استثمارات المجموعة حصة في مجموعة الخطوط الجوية الدولية، وخطوط كاثي باسيفيك، وخطوط جنوب الصين الجوية، ومجموعة لاتام للخطوط الجوية. وتعد مجموعة الخطوط الجوية الدولية هي الشركة الأم لعدد من أكبر شركات الطيران في أوروبا، بما في ذلك الخطوط الجوية البريطانية، والخطوط الجوية الأيبرية، وإير لينجوس، وفيولينغ، وليفيل. وتعتبر خطوط كاثي باسيفيك الجوية هي الناقلة الوطنية لهونغ كونغ، وتسير رحلات ركاب مجدولة وخدمات الشحن إلى وجهات في آسيا وأمريكا الشمالية، وأستراليا وأوروبا وأفريقيا. وخطوط جنوب الصين الجوية هي أكبر شركة طيران في جمهورية الصين الشعبية مع تشغيل رحلاتها المحلية داخل الصين بالإضافة إلى رحلاتها الدولية. أما مجموعة خطوط لاتام الجوية، فهي شركة طيران قابضة يقع مقرها الرئيسي في سانتياغو في تشيلي، وهي أكبر شركة طيران في أمريكا اللاتينية.

كل هذه الاستثمارات تؤكد على إستراتيجية طموحة من الخطوط الجوية القطرية لتعزيز مكانتها في سوق الطيران الدولي، حيث إنها من خلال استثماراتها في أفريقيا، وأوروبا وأستراليا والصين تسعى إلى تأمين حصتها في الأسواق الناشئة والكبرى على حد سواء، مما يعزز من تنافسيتها ويضمن استدامة نموها على المدى الطويل، ولا تعد هذه الاستثمارات اقتصادية فحسب، بل تعكس أيضًا توجهات إستراتيجية لتعزيز نفوذ قطر العالمي في قطاع الطيران.

ووفقًا للاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، شهد قطاع الطيران الأفريقي زيادة بنسبة 8,1% في الطلب من المسافرين الداخليين مقارنة بعام 2023. ويمكن لدخول قطر إلى أفريقيا أن يعوض ارتفاع أسعار التذاكر الذي يأتي عادةً مع زيادة الطلب على السفر. وخلال الشهرين الأولين من عام 2023، شهدت أفريقيا زيادة بنسبة 24% في أسعار درجة الأعمال وزيادة بنسبة 18% في أسعار الدرجة الاقتصادية كسفر رجال الأعمال.

وتعتقد بوني سميث، المدير العام لشركة FCM، أن هذا التطور يبشر بفترة تحول لسفر الشركات. وأضاف: «من المتوقع أن يؤدي توسع قطر في أفريقيا إلى تعزيز الاتصال بشكل كبير، وهو أمر بالغ الأهمية للمسافرين من رجال الأعمال. وتقول: «إن الاتصال الأفضل يعني المزيد من خيارات السفر ويؤدي إلى أسعار تنافسية، مما يجعل سفر الأعمال الدولية أكثر فعالية من حيث التكلفة».

وحصدت الخطوط الجوية القطرية جائزة «أفضل شركة طيران في العالم» خلال حفل توزيع جوائز سكاي تراكس العالمية 2024 لتتربع على عرش صدارة شركات الطيران للمرة الثامنة، محققةً بذلك إنجازاً غير مسبوق. ويأتي هذا التكريم المرموق ليؤكد على التزام الخطوط الجوية القطرية الراسخ بالتميز.

كما نالت الناقلة القطرية أيضاً ثلاث جوائز مميزة، وهي: جائزة «أفضل درجة رجال أعمال في العالم» وجائزة «أفضل صالة مسافرين على درجة رجال الأعمال في العالم» وجائزة «أفضل شركة طيران في الشرق الأوسط».

وفي وقت سابق من هذا العام، فاز مطار حمد الدولي، مقر عمليات الخطوط الجوية القطرية، بجائزة «أفضل مطار في العالم» لعام 2024 وجائزة «أفضل مطار في الشرق الأوسط» للمرة العاشرة، فيما حازت سوق الحرة القطرية، المالك والمشغل لجميع منافذ البيع بالتجزئة والمطاعم في مطار حمد الدولي، على جائزة «أفضل مطار للتسوق في العالم» للعام الثاني على التوالي. ويمثل هذا الإنجاز الباهر المرة الأولى التي يتم فيها تتويج الناقلة القطرية ومطار حمد الدولي والسوق الحرة القطرية بلقب الأفضل في العالم في جميع فئات سكاي تراكس الثلاث.

أداء مالي قوي

وأصدرت مجموعة الخطوط الجوية القطرية تقريرها السنوي عن السنة المالية 2023/2024 مظهرةً أداءً مالياً يعد الأقوى في تاريخها الممتد على مدار 27 عاماً، حيث بلغ صافي الأرباح 6,1 مليار ريال قطري (1,7 مليار دولار أمريكي).

ومن جانبه قال م. بدر محمد المير، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية تعليقا على تلك النتائج: «تعدّ هذه النتائج المالية المبهرة مؤشراً واضحاً وجليّاً على طموح المجموعة وتوجهها الواضح والراسخ نحو التطور والازدهار طوال السنة المالية 2023/2024»

وأكمل المهندس المير قائلاً: «قد اعتمدت المجموعة على تحقيق الأرباح وتطوير الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء وذلك من خلال اعتماد إستراتيجية تختص بتنمية شبكة وجهاتها العالمية وتعزيز أسطول طائراتها والتي أدت إلى تحقيق أعلى نسبة عائدات وهامش أرباح في تاريخ الخطوط الجوية القطرية. ومن هذا المنطلق، نجحنا في ترسيخ مكانتنا العالمية كشركة طيران رائدة تتصدر قائمة شركات الطيران المفضلة لدى ملايين المسافرين من مختلف أنحاء العالم».

وأضاف المهندس المير: «إن الفضل في هذا الإنجاز العظيم يعود إلى جهود ومساعي كافة موظفي مجموعة الخطوط الجوية القطرية الذين عملوا بكل تفانٍ لتحقيق هذه النتائج المبهرة والتي بدورها ستمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من النجاحات غير المسبوقة في المستقبل».

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ ـ 1سبتمبر 2024

مع ارتفاع طفيف في القيمة السوقية

بورصة قطر تحقق أعلى إغلاق في 5 أشهر

يوسف حاتم

اختتمت بورصة قطر تداولاتها لشهر أغسطس 2024، الذي تضمن 21 يوم تداول، على ارتفاع مقارنة بشهر يوليو. حيث أغلق المؤشر العام عند مستوى 10،203,040 نقطة، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 1,04% مقارنة بمستوى 10،098,36 نقطة المسجل في نهاية يوليو. ويُعد هذا الإغلاق أعلى إغلاق شهري تم تسجيله خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وعلى صعيد القيمة السوقية، شهدت البورصة ارتفاعًا بنسبة 1,15% لتصل إلى 591,64 مليار ريال قطري في نهاية أغسطس، مقارنةً بـ 584,94 مليار ريال قطري في نهاية يوليو.

أما فيما يتعلق بأداء الأسهم، فقد سجلت 28 شركة ارتفاعًا، وجاء في مقدمتها سهم «شركة الفالح التعليمية القابضة» حيث ارتفع بنسبة 28,24%، ليكون الرابح الأكبر خلال الشهر، وذلك بالتزامن مع عودة المدارس في قطر. وأوضحت إدارة بورصة قطر أنها خاطبت الشركة بشأن زيادة الطلب على سهمها، وأكدت الشركة عدم وجود أي معلومات أو قرارات جوهرية لم يتم الإفصاح عنها. على الجانب الآخر، سجلت 24 شركة انخفاضًا، وكان سهم «ودام» هو الأكثر تراجعًا، بانخفاض بلغت نسبته 11,19%.

إلى جانب ذلك، شهدت البورصة أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا في حجم التداولات الإجمالي، حيث بلغ 3,20 مليار سهم في أغسطس، بزيادة قدرها 4,58% مقارنة بحجم التداولات في يوليو الذي بلغ 3,06 مليار سهم. كما ارتفع عدد الصفقات الإجمالي بنسبة طفيفة قدرها 0,50%، ليصل إلى 322،355 صفقة مقارنةً بـ 320،742 صفقة في يوليو.

من ناحية أخرى، شهدت قيمة التداولات تراجعًا طفيفًا خلال الشهر، حيث بلغت 8,169 مليار ريال قطري، مقارنة بـ 8,408 مليار ريال قطري في يوليو، ما يمثل نسبة انخفاضا بلغت نسبته 2,83%. وجاء سهم بنك قطر الوطني على قمة الشركات من حيث قيمة التداولات في أغسطس.

وعلى مستوى القطاعات، حققت جميع القطاعات ارتفاعًا بنهاية الشهر باستثناء قطاع النقل. تصدر قطاع الاتصالات القطاعات المرتفعة بزيادة بلغت 5,47%، تلاه قطاع التأمين بارتفاع قدره 4,17%، ثم قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 2,94%، يليه قطاع الصناعات بنسبة 0,43%، وحقق قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية زيادة طفيفة بنسبة 0,44%، وكذلك قطاع العقارات بارتفاع طفيف قدره 0,28%. وكان قطاع النقل هو القطاع الوحيد الذي سجل تراجعًا، بانخفاض قدره 1,06%.

المؤشر العام
10.203.04
نقاط

نسبة التغير
%0.480
التغير
48.990
نقطة

إلى جانب ذلك، أظهر توزيع السيولة عبر مختلف القطاعات في شهر أغسطس تركيزًا كبيرًا في قطاع البنوك والخدمات المالية، الذي استحوذ على 33,8% من إجمالي القيمة المتداولة. يواصل هذا القطاع الهيمنة على نشاط السوق، مما يعكس ثقة المستثمرين في العمود الفقري المالي للاقتصاد. يليه قطاع الصناعات بنسبة 19,5% من السيولة، مما يشير إلى اهتمام ثابت بالأسهم الصناعية. في الوقت نفسه، استحوذ قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية على 11,8%، مما يدل على مستوى معتدل من نشاط التداول. استحوذت قطاعات أخرى مثل الاتصالات والعقارات على 6,4% و6,0% من السيولة على التوالي، في حين تمكن قطاع النقل من إدارة 4,2%. وشهد قطاع التأمين أقل نشاط، حيث شكل 2,1% فقط من إجمالي القيمة المتداولة.

شهدت البورصة خلال شهر أغسطس توزيعًا متنوعًا لنشاطات الشراء والبيع بين المساهمين من مختلف الجنسيات، حيث استحوذ القطريون على الحصة الأكبر في أنشطة الشراء بنسبة 59,82%، مما يعكس الثقة المستمرة للمستثمرين المحليين في السوق القطرية. وجاءت نسبة الشراء من العرب عند 10,64%، في حين بلغت النسبة لدى الأجانب 26,96%، مما يشير إلى تزايد الاهتمام الدولي بالسوق. أما نسبة الشراء من دول مجلس التعاون الخليجي فكانت 2,58%. في جانب أنشطة البيع، سجل القطريون نسبة 58,49%، وبلغت نسبة بيع الأجانب 26,69%، بينما كانت نسبة البيع من العرب 10,90%، ومن دول مجلس التعاون الخليجي 4,32%.

شهدت المؤسسات الأجنبية نشاطًا ملحوظًا في سوق الأسهم القطرية خلال شهر أغسطس 2024، حيث حققت صافي شراء بقيمة 0,30 مليار ريال قطري، مما يعكس نمطًا إيجابيًا ويؤكد تعزيز حضور المستثمرين الأجانب في السوق القطرية. على الجانب الآخر، سجلت الفئات الأخرى من المساهمين صافي مبيعات مختلفا، حيث بلغ صافي بيع المستثمرين القطريين -0,15 مليار ريال قطري، بينما سجل كل من المستثمرين الخليجيين والعرب صافي بيع بقيمة -0,02 مليار ريال قطري لكل منهما. تعكس هذه الأرقام توازنًا في أنشطة التداول بين المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين في بورصة قطر خلال شهر أغسطس.

وأصدرت شركة بنك قطر الوطني للخدمات المالية (QNBFS) تقريرها حول أداء المؤشر العام لبورصة قطر، والذي أشار إلى ارتفاع طفيف في المؤشر الذي أغلق عند 10،203,0 نقطة، وهو أعلى إغلاق خلال الأشهر الخمسة الماضية. يشير التحليل إلى أن المؤشر يتجه نحو ارتفاع إضافي على المدى القريب، مع استقرار البورصة على المدى البعيد. يظل مستوى المقاومة عند 10،500 نقطة، ومستوى الدعم عند 9،300 نقطة.

تعاملات المساهمين

توزيع السيولة على قطاعات السوق

الشركات المتداولة	مؤشر بورصة قطر	عدد الصفقات	حجم التداول	قيمة التداول [ر.ق]	رسملة السوق [ر.ق]
52	10,203.04	274,240	2,749,564,372	6,919,942,136.034	591,637,608,037.360

الأكثر ارتفاعا

الاسم	قيمة التغير
شركة الفالح التعليمية القابضة	26.316
القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	24.809
كيو إل إم للتأمينات الحياة والتأمين الصحي	9.995
فودافون قطر	6.450
Ooredoo	5.455

الأكثر انخفاضا

الاسم	قيمة التغير
شركة ودام الغذائية	-11.028
مجموعة المستثمرين القطريين	-6.590
الخليج الدولية للخدمات	-5.266
شركة بلدنا	-4.296
القطرية للصناعات التحويلية	-3.884

الأعلى حسب القيمة

الاسم	قيمة التداول [ر.ق]
QNB	881,238,682.740
بنك دخان	487,483,436.430
صناعات قطر	377,304,140.130
مصرف الريان	371,674,863.600
قطر لصناعة الألمنيوم	333,930,353.829

الأعلى حسب الحجم

الاسم	حجم التداول
مزايا للتطوير العقاري	272,055,725
قطر لصناعة الألمنيوم	266,231,109
مصرف الريان	164,717,474
مسيعيد للبتروكيماويات القابضة	151,221,833
شركة بلدنا	135,359,137

ارتفاعا انخفاضا ثبات

قراءة في أداء قطـــــــــــاع البنوك الخليجية

2.1 تريليـــون دولار قيمة الإقراض في البنوك الخليجية خلال الربع الثاني 2024

خاص – لوسيل

وصل صافي الإيرادات التي أعلنت البنوك الخليجية المدرجة عن تسجيلها إلى رقم قياسي جديد في الربع الثاني من عام 2024 بعد أن زادت أرباح البنوك المدرجة في أربع من أصل ست دول مقارنة بالربع الأول من عام 2024. ووفق تقارير رويترز وبحوث كامكو إنفست، بلغ صافي الربح 14,8 مليار دولار أمريكي هذا الربع مقابل 14,4 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من عام 2024، ليصل بذلك معدل النمو إلى نسبة 2,6% على أساس ربع سنوي. كما وصل النمو على أساس سنوي إلى مستويات جيدة، بارتفاع بلغت نسبته 9,2% مقارنة بالربع الثاني من عام 2023. ويعتبر الانخفاض الحاد لمخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها بنوك المنطقة على أساس ربع سنوي من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز صافي الربح. وبلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض أدنى المستويات المسجلة منذ 33 فترة ربع سنوية على الأقل عند 1,9 مليار دولار أمريكي، مما يعكس انخفاضها بمعدل ثنائي الرقم على أساس ربع سنوي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ويشير تراجع مخصصات انخفاض القيمة إلى تحسن أداء الاقتصاد، هذا إلى جانب جودة الائتمان بصفة عامة. كما شهدت محافظ القروض تحسناً على مدى السنوات الماضية كما يتضح من الانخفاض المطرد للقروض المتعثرة.

تثبيت أسعار الفائدة

بالإضافة إلى ذلك، تكشف التقارير نه نظراً لتثبيت البنوك المركزية الخليجية لأسعار الفائدة دون تغيير خلال هذا الربع، بلغ صافي إيرادات الفوائد ذروة جديدة خلال الربع عند 21,5 مليار دولار أمريكي، في تحسن هامشي مقابل 21,3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. في المقابل سجلت الإيرادات من غير الفوائد انخفاضاً هامشياً لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ثلاثة ارباع عند 10,1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي إيرادات البنوك 31,6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، مسجلاً نمواً هامشياً على أساس ربع سنوي بنسبة 0,4 في المائة.

من جهة أخرى، وفق التقارير استمر نمو أنشطة الإقراض في المنطقة على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وكشفت بيانات البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي عن ارتفاع أنشطة الإقراض على أساس ربع سنوي في كل دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أظهرت بيانات البنوك الخليجية المدرجة عن تسجيل إجمالي قيمة قروض البنوك الإماراتية أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 3,4 في المائة، تليها البنوك السعودية بمعدل نمو أقل قليلاً بنسبة 3,1 في المائة. كما عكست بيانات البنوك المركزية صورة مماثلة، حيث شهدت السعودية نمو الائتمان بنسبة 3,1 في المائة تليها عمان والكويت وقطر بنمو بلغ نحو 1,0 في المائة على أساس ربع سنوي. من جهة أخرى، انخفضت ودائع العملاء بنسبة هامشية بلغت 0,5 في المائة خلال الربع الأول فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض ودائع عملاء البنك الأهلي السعودي بالإضافة إلى انخفاض الودائع في البحرين بعد شطب مجموعة البركة المصرفية من البورصة. في مقابل تلك الانخفاضات، ارتفعت ودائع العملاء في بنوك كل من الكويت وعمان وقطر.

أبرز النقاط بقطاع البنوك الخليجية

وتضمنت التقارير التي اصدرتها بلومبرج وكامكو تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الثاني من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

أن الأسواق تسعر خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بوتيرة أسرع هذا العام حيث أوضح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في البيان الأخير الذي ألقاه أن خطوة خفض أسعار الفائدة قادمة الشهر المقبل. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن وتيرة وحجم تخفيضات أسعار الفائدة زادت من مضاربات الأسواق. وسيعتمد مسار خفض سعر الفائدة، وفقا لبيان الاحتياطي الفيدرالي، على مدى التقدم المحرز على جبهة التضخم وقوة سوق العمل. ومن المتوقع أن تشهد أسعار الفائدة الضمنية تأثيراً أقل من المتوقع نتيجة للتخفيضات المحتملة لأسعار الفائدة، وذلك في ظل بحث المستثمرين عن أصول الملاذ الآمن مثل سندات الخزانة الأمريكية في أوقات الوقائع الجديدة والقضايا الجيوسياسية بما في ذلك تجدد الحرب على غزة وكذلك تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يشهد الدولار الأمريكي، الذي كان سيشهد انخفاضاً مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك نظراً لأن خفض سعر الفائدة له تأثير سلبي على الدولار، بعض الدعم على المدى القريب. كما يراهن بعض المتداولين على خفض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس بنهاية العام، بما في ذلك خفضها بمقدار 50 نقطة أساس في الاجتماع القادم المقرر عقده في سبتمبر2024 يليه تخفيضان بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعات نوفمبر2024 وديسمبر2024. ودعمت توقعات انخفاض أسعار الفائدة نمو عائدات سندات الخزانة التي هي الآن في طريقها لتحقيق مكاسب للشهر الرابع على التوالي. إذ انخفضت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 13 شهراً وصولاً إلى 3,79 في المائة.

وحسب تلك التقارير على صعيد آخر، من المتوقع أيضاً أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل، حيث من المتوقع أن يواصل التضخم اتجاهه مرة أخرى نحو المعدل المستهدف. إلا أن المحللين ينتابهم القلق إزاء بيانات التضخم الأساسي وتضخم قطاع الخدمات التي ما زالت مترسخة، الأمر الذي من شأنه أن يحيل دون التزام صناع السياسة بمواصلة خفض سعر الفائدة. وفي الوقت الحالي، تشير آراء الإجماع إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة مرتين هذا العام، في حين يصل احتمال خفضها في اجتماع أكتوبر 2024 إلى نسبة 55%.

نمو القروض يسلط الضوء على مرونة الاتجاهات الاقتصادية

وذكرت تقارير كامكو ورويتر، أن بيانات البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي سلطت الضوء مرة أخرى على مرونة اقتصادات المنطقة في ظل استمرار نمو التسهيلات الائتمانية. وواصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنوك المنطقة نموها خلال الربع الثاني من العام 2024 بدعم من النمو واسع النطاق عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت المكاسب قوية مقارنة بالعام الماضي حيث شهدت كافة الدول نمواً جيداً في أنشطة الإقراض. وشهدت التسهيلات الائتمانية القائمة في السعودية نمواً ثنائي الرقم بنسبة 11,4% على أساس سنوي، في حين سجلت البنوك المدرجة في قطر نمواً سنوياً بنسبة 5,5%. وتعكس مرونة نمو أنشطة الإقراض في المنطقة قوة سوق المشاريع في ظل بلوغ إجمالي قيمة العقود المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي 45,0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وبالمثل، كشفت بيانات أنشطة التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (مسوح ماركيت للاقتصاد الشامل) عن استمرار قوة بيانات مؤشر مديري المشتريات خلال هذا الربع، إذ استقرت قراءته فوق مستوى النمو البالغ 50 نقطة لدبي والسعودية وقطر والإمارات بنهاية الربع الثاني من العام 2024. وحافظ نشاط التصنيع في المملكة على قوته، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 55,0 نقطة في يونيو 2024، بتراجع هامشي مقارنة بالمستوى المسجل بنهاية مارس 2024 البالغ 57,0 نقطة. كما نجحت الإمارات في تسجيل رقم قوي، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 54,6 نقطة في يونيو 2024 بينما أظهرت دبي نمواً بوتيرة مماثلة في ظل وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 55,9 نقطة. وشهدت قطر انتعاشا ملحوظا خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 55,9 نقطة، فيما بعد أعلى المستويات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2024 مقابل 50,6 نقطة في مارس 2024.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، أظهرت التقارير بيانات البنك المركزي السعودي عن تسجيل أسرع وتيرة لنمو التسهيلات الائتمانية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2024. ووفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية القائمة في المملكة بنسبة 3,1% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام 2024 لتصل إلى 2,75 تريليون ريال سعودي بدعم من النمو واسع النطاق الذي شهدته كافة قطاعات الاقتصاد تقريباً. ومن أبرز القطاعات، ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة لقطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية) بنسبة 8,3% خلال هذا الربع، في حين سجل كل من قطاع العقارات والبناء والتشييد نمواً بنسبة 4,3% و4,0%، على التوالي. كما زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 1,7% ليصل إلى 1,3 تريليون ريال سعودي بنهاية الربع. وارتفع إجمالي ائتمان قطاع البنوك الإماراتي بنسبة 1,5% خلال أول شهرين من الربع ليصل إلى 2,1 تريليون درهم إماراتي بنهاية مايو 2024. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بنمو أنشطة إقراض البنوك الإسلامية بوتيرة أسرع بنسبة 1,9%، بينما سجلت أنشطة إقراض البنوك التقليدية نمواً بوتيرة أبطأ قليلا بنسبة 1,4% خلال أول شهرين من الربع الثاني من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، سجل كل من الائتمان المحلي والائتمان الأجنبي نمواً خلال أول شهرين من الربع الثاني من العام 2024.

البنوك المدرجة تشهد نمواً واسع النطاق في الإقراض

ووفق رويترز وبحوث كامكو إنفست استمر إجمالي الإقراض من قبل البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي في إظهار نمو ربع سنوي خلال الربع الثاني من عام 2024 مدعوماً بالنمو في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تقريبًا. وصل إجمالي القروض إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2,1 تريليون دولار أمريكي بعد تسجيل أعلى نمو ربع سنوي في أربعة أرباع بنسبة 2,1% بينما بلغ النمو على أساس سنوي 7,9%. سجلت البنوك في الإمارات العربية المتحدة أكبر نمو في إجمالي القروض على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 3,4% بقيادة الإقراض القوي للأفراد. جاء نمو إجمالي القروض للبنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بنسبة 3,1% لكل منها 711,1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2024 مما يعكس نمواً صحيًا في الإقراض في جميع القطاعات تقريبًا. سجلت البنوك العمانية والكويتية نمواً في الإقراض بنحو 2% بينما سجلت البنوك القطرية نمواً بنسبة 1,3%

ومن حيث نوع البنوك، كانت البنوك التقليدية هي الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ نمو القروض الإجمالية 2,6% لتصل إلى 1,4 تريليون دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك الإسلامية نمواً ربع سنوي بنسبة 0,9% لتصل إلى 612 مليار دولار أمريكي.

نسبة القروض إلى الودائع

وذكرت رويترز وبحوث كامكو إنفست أن «النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية شهدت زيادة قوية خلال هذا الربع، متخطية أكثر من 80% لتصل إلى 81,5%. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وشهدت البنوك السعودية أعلى معدل نمو خلال الربع الأول من العام، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع 93,6% للبنوك المدرجة في المملكة مقارنة بنسبة 90,2% خلال الربع الأول من العام 2024. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى تحسن هذه النسبة بشكل رئيسي بالنسبة للبنك الأهلي السعودي كما سجلت البنوك المدرجة في الامارات نمواً قوياً بنسبة 2,5%، إذ وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى 69,0%. وما تزال ثاني أدنى نسبة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعد البحرين التي سجلت نسبة 65,8%. وسجلت قطر وعمان نسبة قروض إلى ودائع تزيد عن 80% في حين بلغت في الكويت 77,5% بنهاية الربع الثاني من العام 2024

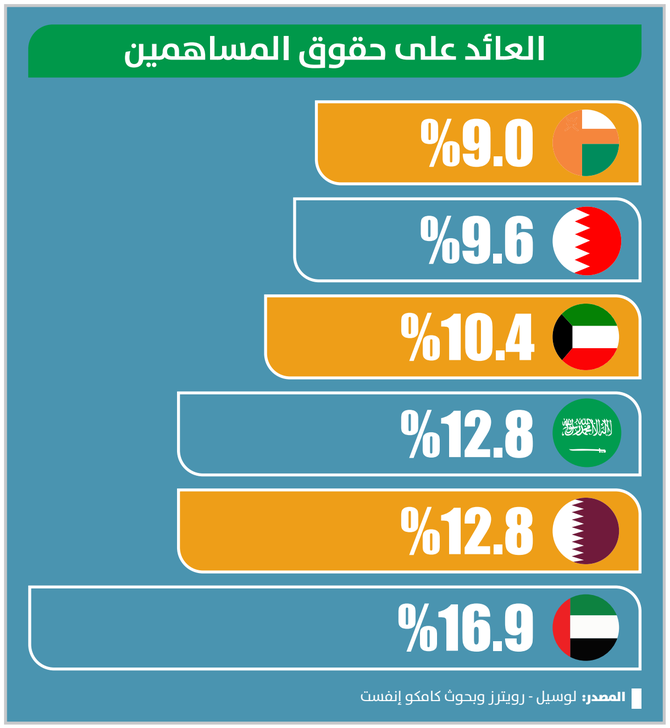

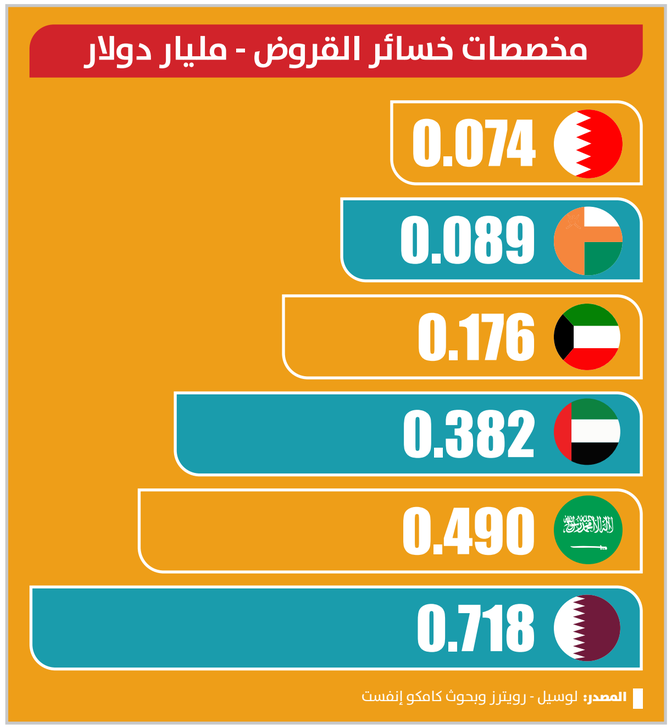

ووصل إجمالي صافي إيرادات الفوائد التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى قياسي جديد بلغ 21,5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024، بارتفاع بلغت نسبته 0,96% على أساس ربع سنوي. وجاءت هذه الزيادة بعد انخفاض تم تسجيله خلال الربع السابق وكانت نتيجة لنمو صافي إيرادات الفوائد في أربعة من أصل ستة دول في المنطقة.

وأوضحت كل من رويترز وبحوث كامكو إنفست أن البنوك الكويتية أكبر زيادة بنسبة 6,3% خلال هذا الربع، بلوغ صافي إيرادات الفوائد 2,5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وتبعتها البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو بلغت نسبته 2,5% لتسجل صافي إيرادات فوائد بقيمة 7,3 مليار دولار أمريكي، كما سجلت البنوك العمانية والإماراتية نمواً بنسبة 2,3% و1,5% على التوالي خلال هذا الربع، في حين سجلت البنوك القطرية انخفاضاً حاداً، وبلغ صافي إيرادات الفوائد 3,3 مليار دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 4,3% مقارنة بالربع الأول من العام 2024. أما من حيث النمو على أساس سنوي، كان نمو صافي إيرادات الفوائد قوياً بنسبة 7,6% مما يعكس ارتفاع أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتسق مع معظم الاقتصادات العالمية الأخرى.

خسائر القروض في أدنى المستويات

وحسب التقارير، استمر انخفاض قيمة المخصصات التي سجلتها البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من العام 2024 لتصل إلى أحد أدنى مستوياتها المسجلة في 33 فترة ربع سنوية على الأقل. كما انخفض إجمالي المخصصات إلى ما دون مستوى 2,0 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى في عدة فترات ربع سنوية ليصل إلى 1,9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وكان الانخفاض واسع النطاق وشمل 4 من أصل 6 قطاعات مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي. وشهد الإمارات أكبر انخفاض لمخصصات انخفاض القيمة التي بلغت 0,38 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع مقابل 0,52 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، بانخفاض بلغت نسبته 26,8 في المائة. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة الثانية بانخفاض مخصصاتها بنسبة 26,2 في المائة لتصل إلى 0,49 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 0,66 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. كما انخفضت مخصصات خسائر القروض للبنوك الكويتية والعمانية بنسبة 17,8 في المائة و9,8 في المائة على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت مخصصات خسائر القروض التي احتجزتها البنوك البحرينية والقطرية في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 10,2 في المائة و1,3 في المائة، على التوالي.

وتشير رويترز وبحوث كامكو إنفست الى انه في ذات الوقت، استمرت تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) في الانخفاض مقارنة بالأرباع الأخيرة، إذ وصلت إلى 0,50 في المائة لقطاع البنوك الخليجية ككل. وتشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى 0,89% في الربع الثاني من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0,80%. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك السعودية والكويتية بنسبة 0,33% و0,38%، على التوالي، بينما كانت تكلفة المخاطر للبنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلاً بنسبة 0,50%.

العائد على حقوق المساهمين

استمر تحسن إجمالي العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية في الربع الثاني من العام 2024 ليصل إلى أحد أعلى المستويات خلال السنوات القليلة الماضية عند 13,6% مقارنة بنسبة 13,5% في نهاية الربع الأول من العام 2024، ليصل إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما تحسنت النسبة من حيث المقارنة على أساس سنوي بمقدار 70 نقطة أساس بدعم من نمو إجمالي الربح على مدار 12 شهراً إلى جانب نمو حقوق المساهمين بمعدل أقل نسبياً. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 421,5 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 2,7% مقارنة بالربع الأول من العام 2024.

وتكشف كل من رويترز وبحوث كامكو إنفست انه على مستوى كل دولة على حدة، جاءت البنوك المدرجة في الإمارات مرة أخرى في صدارة بنوك المنطقة بتسجيلها لأعلى عائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة 16,9%، تليها البنوك السعودية والقطرية بوصول العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة 12,8% كما شهدنا نمو العائد على حقوق المساهمين للبنوك المدرجة في الإمارات بمعدل أكبر على أساس سنوي قدره 160 نقطة أساس، والذي كان مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع الأرباح بالإضافة إلى نمو أصغر نسبياً سجله إجمالي حقوق المساهمين. وظل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الكويتية مرتفعاً بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 10,4%، في حين سجلت البنوك البحرينية والعمانية عائد على حقوق المساهمين بنسبة 9,6% و9,0%، على التوالي.

لماذا أطاح الثوار بحسينة واجد؟

خاص – لوسيل

في مطلع شهر أغسطس الماضي، أجبرت احتجاجات عارمة رئيسة وزراء بنغلاديش حسينة واجد على الاستقالة من منصبها والفرار إلى الهند بعد أن تعهدت السلطات الهندية بضمان سلامتها. وبذلك أُسدل الستار على 15 عاما من حكمها، الذي استند الى دعم الجيش وولائه. وترتب على ذلك أن باتت بنغلاديش في قبضة الجيش النافذ في البلاد، حيث شكلت قيادته حكومة انتقالية برئاسة الحائز على جائزة نوبل للسلام محمد يونس ، ودعا الطلبة الذين نظموا الاحتجاجات إلى تولي محمد يونس -مؤسس بنك الفقراء رئاسة الـوزراء فزر نجاح ثورتهم، وتحدثوا بالفعل مع يونس، الذي وافق على تولي المسؤولية بالنظر إلى الوضع الحالي في البلاد، وكان الجيش صاحب قرار الاختيار . و يتمتع الجيش بنفوذ سياسي كبير في بنغلاديش، التي واجهت أكثر من 20 انقلابا أو محاولة انقلاب منذ الاستقلال عام 1971.

WORLD BANK

رشحها البنك الدولي لمصاف الدول الـ 20 الأكبر اقتصادا في العالم 2024

بنغلاديش.. من أسرع 5 اقتصادات نموا في العالم

يجيء ذلك في وقت أعلن فيه رئيس بنغلاديش محمد شهاب الدين في بيان له أنه تم حل البرلمان، وأمر رئيس بنغلادش بالإفراج عن الأشخاص الذين سجنوا على خلفية الاحتجاجات وعن رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة المعارضة خالدة ضياء (78 عاما) التي سجنتها حسينة عام 2018 بتهم الفساد، والتي تعاني من وضع صحي متدهور.

وقد التقط البعض صور «سيلفي» مع الجنود الذين يحرسون قصر الشيخة حسينة، حيث نهب المتظاهرون الغاضبون الأثاث واللوحات وحتى الدجاج وأوانى الزهور الخاصة برئيسة الوزراء السابقة. واقتحموا البرلمان وأحرقوا محطات تلفزيونية بينما حطم عدد منهم تماثيل لوالد حسينة، الشيخ مجيب الرحمن الملقب بـ«بطل الاستقلال»، وأضرموا النيران في متحف يحمل اسمه، والتهمت السنة اللهب صوره، وحرقوا مكاتب رابطة عوامي، حزب حسينة، ونهبوه في أنحاء البلاد، كما اقتحمت حشود المبتهجين المقار الفخمة التابعة للرئاسة بدون معارضة، ونهبت الأثاث وأجهزة التلفاز. في مشهد لم يكن من الممكن تخيله قبل ساعات فقط، عندما كانت حسينة تحظى بدعم القوات الأمنية لحكمها الاستبدادي.

أسباب التظاهرات

واندلعت المظاهرات الطلابية بشكل مفاجئ، إثر حكم قضائي للمحكمة العليا في داكا في الخامس من يونيو الماضي يعيد العمل بحجز نسبة 30% من الوظائف الحكومية الجديدة لأبناء وأحفاد المحاربين القدامى الذين قاتلوا في حرب استقلال بنجلاديش عن باكستان عام 1971.

كما يقضي بحجز نسبة 26% لفئات غيرهم، وذلك استجابة لمرافعة تقدم بها 7 من أبناء وأحفاد تلك الأسر. القرار جاء مفاجئا لعلم الجميع بحساسية ذلك الموضوع المرتبط بتوظيف الشباب المتخرج من الجامعات والساعي لمستقبل أفضل.

وخرج الطلاب في الجامعات الحكومية والأهلية غاضبين في مظاهرات استمرت أسابيع، قبل أن تتحول إلى مواجهات دامية، انضم إليها متظاهرون معارضون في مواجهة الأجهزة الأمنية إلى جانب آخرين من شباب أو طلاب الحزب الحاكم، واجهتها الشرطة بالقمع والعنف والاعتقالات الامر الذي ادى لوقع مئات الضحايا واعتقال الآلاف.

قصة نجاح اقتصادي

وتكشف تقارير صندوق النقد الدولي «ان بنغلاديش، التي صُنفت يوماً من بين أفقر دول العالم، والأكثر كثافة سكانية على مستوى العالم، ورابع أكبر دولة من حيث عدد السكان المسلمين، مثال لقصة نجاح اقتصادي كبيرة. وقد حققت بنغلاديش أكبر نمو لإجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2017-2018، ونسبته 7,86 %، متخطية النمو التقديري البالغ 7,65 %، الأمر الذي ساعد على انتشال 50 مليون شخص من الفقر المدقع».

ووفق الصندوق «يكافئ عدد سكان بنغلادش، البالغ 160 مليوناً، عدد سكان كل من فرنسا وألمانيا وهولندا مجتمعة. وبالنظر إلى حجم جذور فقرها وعمقه، يجب تصنيف الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد مؤخراً باعتباره أفضل قصة نجاح اقتصادي في العالم. وقد احتفت بنغلاديش في بداية عام 2019 حين انطبقت عليها معايير الأمم المتحدة، لتخرج من مجموعة "الدول الأقل تطوراً وتنمية" بحلول عام 2024. ومن المتوقع أن يتحول الوضع الاقتصادي في تلك الدولة التي كانت تشتهر بحالتها الفقيرة، والتي كانت دوماً ضحية للمجاعات والفيضانات، إلى وضع يشبه وضع المكسيك وتركيا، على حد تصريح الأمم المتحدة».

وحسب التقرير، تبرز بنغلاديش كسوق ديناميكية وسريعة النمو. هذا النمو مدفوع بسوق استهلاكية محلية كبيرة، وطبقة متوسطة وثرية سريعة التوسع، ومعدل تبنٍّ رقمي مثير للإعجاب. تضم البلاد الآن أكثر من 2500 شركة ناشئة، مع إضافة حوالي 200 شركة أخرى كل عام، مع التركيز على مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية.

ولا تزال هناك مجموعة مزدهرة من الشركات والتكتلات التقليدية التي لعبت لأكثر من عقد من الزمان دورًا مهمًا في سلاسل التوريد المحلية والعالمية للمنسوجات والملابس والتصنيع الخفيف وتربية الأحياء المائية.

الناتج المحلي الإجمالي

ووصل الناتج المحلي الإجمالي لبنغلاديش نحو 446 مليار دولار عام 2023 ويظهر مؤشر الأداء الاقتصادي مسارا تصاعديا من النمو بشكل شبه منتظم منذ الاستقلال، مع قفزات مهمة من بينها قفزة 2016 التي أوصلته إلى 265 مليار دولار مقابل 195 في العام الذي يسبقه.

وبلغ الناتج الفردي السنوي 2529 دولارا في 2023، ويمثل هو الآخر تراجعا بعد أن وصل إلى 2688 دولارا في 2022، لكن المؤشر بشكل عام يظهر أن الناتج الفردي ظل في مسار تصاعدي شبه منتظم هو الآخر منذ الاستقلال.

بينما انخفضت نسبة البطالة لتصل إلى نحو 5% في 2023 مواصلة حالة الانخفاض المتتابع في السنوات الثلاث السابقة، بعد أن ارتفعت بشكل ملحوظ في 2020 تزامنا مع جائحة كورونا، إذ وصلت حينها إلى 5,83% مقابل 4,69% عام 2019. أما التضخم، فقد وصل إلى 9,72% منتصف عام 2024، ويظهر مؤشره مسارا تصاعديا منذ 2021، إذ كانت نسبته حينها 5,5%، ثم ارتفع إلى 7,7% في 2022 و9,5% في 2023.

وفي 2023 كسر الدين الخارجي لبنغلاديش عتبة الـ100 مليار دولار لأول مرة في تاريخه، مقابل 95,52 مليار في 2022 و90,79 في 2021، ويظهر مؤشر الدين أنه ظل في مسار تصاعدي طيلة العقد الماضي.

دخول العصر الرقمي

ويذكر الخبير الاقتصادي كاوشيك باسو في دراسته لمجموعة بوسطن الاستشارية : «لقد اتخذت بنغلاديش خطوات مهمة باتجاه تعليم الفتيات، ومنح النساء فرصة أكبر للتعبير، سواء على مستوى الأسرة أو في المجال العام وساعد ازدهار اقتصاد بنغلاديش في توفير فرص عمل لملايين الأشخاص، خصوصاً النساء اللاتي يدأن في تقاضي رواتب للمرة الأولى، كذلك نجحت برامج التنمية في قطاع الاستزراع المائي في المناطق الريفية في جعل ربات المنزل، اللاتي كنّ مواطنات من الدرجة الثانية، من أصحاب الدخول، مما حسّن مستوى الأسر ووضعها الاجتماعي».

وتشير الدراسة الى «أن التعليم يمثل قصة نجاح أخرى، حيث حفزت البلاد خطى تطوير التعليم من خلال تبني الوسائل التكنولوجية ودخول العصر الرقمي وبلغ عدد حاملي الهواتف المحمولة في البلاد، التي يبلغ تعدادها السكاني 163 مليون نسمة، أكثر من 145 مليوناً، ويمثل ذلك زيادة قدرها 59 مليوناً خلال 6 سنوات فقط، وقد أدى تبني التكنولوجيا الحديثة إلى تغيرات اجتماعية، وسرعة في التواصل، وزيادة للرغبة في تحقيق الديمقراطية. وقد عمل البرنامج الحكومي «بنغلاديش الرقمية» على توصيل خدمة الإنترنت والخدمات الحكومية بشكل أكبر إلى أقاصي البلاد».

وترصد بيانات البنك المركزي«أن احتياطي النقد الأجنبي في بنغلاديش شهد نمواً باكثر من 450 % على مدى الأعوام الـ 10 الماضية، وقال سراج الإسلام، المتحدث باسم بنك بنغلاديش المركزي: «يأتي النقد الأجنبي من الصادرات والحوالات المالية والمساعدات الخارجية والمنح، وكذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كان أداء بنغلاديش في تلك الجوانب جيداً إجمالاً» وأن بنجلاديش نجحت في جذب استثمار أجنبي مباشر يقدّر بـ مليارات الدولارات سنوياً ».

حجم الاقتصاد

وأوضح تقرير لمؤسسة الأبحاث العالمية لمصرف «إتش إس بي سي»، يحمل عنوان «العالم في عام 2030: توقعات طويلة الأمد لـ75 دولة»، أن اقتصاد بنغلاديش سوف يقفز 16 نقطة بين عامي 2018 و2030، وهو المعدل الأعلى بين الدول وسيقدّر حجم اقتصاد بنغلاديش عام 2030 بـ700 مليار دولار، بحسب ما جاء في التقرير.

وتصدرت بنغلاديش قائمة الدول التي شهدت أسرع زيادة في عدد الأثرياء بين عامي 2012 و2017، بحسب تقرير جديد صادر عن شركة أبحاث «ويلث إكس»، التي توجد في نيويورك، وقد ارتفع عدد الأفراد الأكثر ثراء في بنغلاديش بنسبة 17,3% خلال تلك الفترة، بحسب تقرير الثراء العالمي لعام 2018 ويتم تعريف الأفراد الأكثر ثراءً بأنهم الأشخاص الذين يمتلكون أصولاً قابلة للاستثمار، تقدّر بنحو 30 مليون دولار على الأقل، مع استبعاد الأصول والعقارات الشخصية، مثل المنازل الأساسية، والمقتنيات، والسلع الاستهلاكية ومن المتوقع أن تتخطى بنغلاديش الهند وتتفوق عليها خلال الأعوام القليلة المقبلة، بحسب بنك التنمية الآسيوي ويشهد متوسط دخل الفرد في البلاد نمواً بمعدل أكبر من نمو متوسط دخل الفرد في الهند بمقدار 3 أمثال وإذا استمرت البلاد في الحفاظ على معدل نمو إجمالي الدخل المحلي، وإجمالي الناتج المحلي، خلال العامين المقبلين، فسوف يكون متوسط دخل الفرد بها أكبر من متوسط دخل الفرد في الهند بحلول عام 2020، بحسب موقع مستقبلات الأمة.

متوسط النمو السنوي

ووفق تقرير مؤسسة الأبحاث العالمية لمصرف «إتش إس بي سي» يصل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 6,4% بين عامي 2016 و2021، حيث تفوقت بنغلاديش على أقرانها الآسيويين، مثل الهند وإندونيسيا والفلبين، وكان أداؤها أفضل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 2,9%. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد حوالي 2800 دولار في عام 2022 - وهو أعلى بالفعل من نصيب الفرد في الهند. وبمعدل نموها الحالي، تسير بنغلاديش على الطريق الصحيح لتصبح دولة من الشريحة العليا من الدخل المتوسط (على الأقل 4000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي للفرد) بحلول عام 2031».

وأثبتت بنغلاديش قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية العالمية. ففي عام 2020، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لبنجلاديش بنسبة 3,4%، مما يجعلها واحدة من الاقتصادات الآسيوية القليلة التي نمت خلال الجائحة.

وإن أكبر داعم لآفاق بنغلاديش هو سوقها الاستهلاكية المحلية النشطة للغاية، والتي تمثل ما يقرب من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، والربط بين مختلف مناطق بنغلاديش، والمشروعات الحضرية، والبنية التحتية للنقل، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للتكيف مع تغير المناخ والتأهب للكوارث، وهي تمضي قدماً نحو تحقيق نمو مستدام.

القصة الرائعة

وتحت عنوان القصة الرائعة لرحلة بنغلاديش نحو التنمية تكشف دراسة للبنك الدولي عن «أن بنجلاديش المستقلة عندما ظهرت حديثاً في 16 ديسمبر 1971، كانت ثاني أفقر بلدان العالم - مما جعل التحول الذي شهدته على مدار الخمسين عاماً التي تلت ذلك التاريخ واحداً من قصص التنمية العظيمة.

فمنذ ذلك الحين، تمكنت البلاد بسرعة قياسية من تقليص معدل الفقر إلى النصف. وأصبح الالتحاق بالتعليم الابتدائي اليوم متاحاً للجميع تقريباً. وتمكنت مئات الآلاف من النساء من أن تصبح جزءاً من القوى العاملة في البلاد. وشهدت صحة الأمهات والأطفال تقدماً مطرداً. بالإضافة إلى كل هذا، لقيت البلاد دعماً أفضل ضد تهديدات القوى المدمرة التي ينطوي عليها تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

ويشمل نجاح بنغلاديش العديد من المكونات المؤثرة - من الاستثمار في رأس المال البشري إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. بناءً على هذا النجاح، تمهد البلاد اليوم الطريق لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل من خلال تكثيف الاستثمارات في مجال الطاقة، والربط بين مختلف مناطق بنغلاديش، والمشروعات الحضرية، والبنية التحتية للنقل، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للتكيف مع تغير المناخ والتأهب للكوارث، وهي تمضي قدماً نحو تحقيق نمو مستدام.

العلاقات مع قطر

وعلى صعيد التعاون مع دولة قطر رحب لقمان حسين ميه، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية الاستثمار في بنغلاديش، بالاستثمارات القطرية في بلاده، ودعا رجال الأعمال والمستثمرين القطريين إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات المختلفة، التي تصل قيمتها إلى أكثر من 100 مليار دولار.

وقال لقمان ميه، في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية قنا: إن اقتصاد بنغلاديش أصبح مهما وقويا، حيث أظهرت البلاد أداء مذهلا للنمو ليس فقط في الاقتصاد، لكن أيضا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مثل إنتاج الغذاء، وتوليد الكهرباء بنسبة 100%، وانتشار الهاتف المحمول بنسبة 100% أيضا، وغير ذلك».

ويقول السيد يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال:«تتمتع بنغلاديش وقطر بعلاقة اقتصادية متينة على مدار أربعة عقود، وقد نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويتجلى ذلك في نمو حجم التجارة بين البلدين والذي ارتفع من 948 مليون ريال قطري في عام 2017، إلى أكثر من 10 مليارات ريال قطري عام 2022».

وأضاف الجيدة: «بالإضافة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعي الطاقة ورأس المال البشري، هناك العديد من المجالات التي يمكننا من خلالها توسيع الاستثمارات والشراكات ذات المنفعة المشتركة، مثل الزراعة والتعليم التكنولوجي والسياحة والثقافة والرياضة والتمويل».

حسينة واجد

ووفق بيانات بنغالية رسمية، حسينة واجد رئيسة وزراء بنجلاديش لـ5 فترات سياسية بنغالية وزعيمة حزب رابطة عوامي السياسي. ولدت عام 1947، تخرجت بشهادة في الأدب البنغالي، شغلت منصب رئيسة وزراء بنجلاديش خمس فترات؛ فترة ولاية واحدة من عام 1996 إلى عام 2001، و4 فترات متتالية منذ عام 2009 إلى عام 2024.

ولدت حسينة واجد في 28 سبتمبر 1947 في قرية «تونغي بارا» جنوب غرب العاصمة البنغالية دكا، وهي أكبر البنات الخمس للشيخ مجيب الرحمن، مؤسس وأول رئيس لجمهورية بنجلاديش الشعبية. تزوجت من العالم الفيزيائي واجد ميا سنة 1968.

تعلمت السياسة منذ نعومة أظفارها، في مدرسة أبيها، وأنهت دراستها الابتدائية في القرية التي ولدت فيها، ثم التحقت بجامعة داكا التي تخرجت فيها عام 1973م وحصلت على شهادة في الأدب البنغالي.

قادت جهود حكومتها للتخفيف من حدة الفقر في بلادها من 31,5% إلى 20,5%، وتمكنت تلك الجهود من رفع متوسط نمو الناتج المحلي السنوي الإجمالي بنسبة 7% وأصبحت بلادها من بين أسرع 5 اقتصادات نموا في العالم، واحتلت المرتبة 41 من حيث الناتج المحلي الإجمالي. حسب تصريح لها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة 76 المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2021.

بيد أن شودري معين الدين أحد قادة العمل الإسلامي في بنجلاديش، يقول، ان بنجلاديش في عهد الشيخة حسين واجد تحولت إلى سجن كبير بسبب ديكتاتورية حسينة واجد، وترتب على ذلك المزيد من الاضطرابات السياسية والمظاهرات والإضرابات وأحكام الإعدام والمؤبد ضد آلاف المعارضين في بلاده.

لقمان حسين ميه

450 %

الارتفاع باحتياطي النقد الأجنبي خلال الـ 10 أعوام الماضية

700

مليار دولار إجمالي الاقتصاد 2030

الجماهير تحتفل بسقوط نظام حسينة واجد

يوسف محمد الجيدة

10 مليارات ريال قطري التبادل التجاري القطري البنغالي

446

مليار دولار الناتج المحلي الإجمالي عام 2023

اختار المتظاهرون محمد يونس «مصرفي الفقراء» الحاصل على جائزة نوبل رئيسا للوزراء

نظرة مستقبلية:

الاقتصاد الأمريكي بين هاريس و ترامب

قلب قرار الرئيس جو بايدن بالانسحاب من الحملة الرئاسية للانتخابات الأمريكية لعام 2024، وتأييد نائبته هاريس المنافسة وغير سياستها وديناميكياتها الإستراتيجية؛ فهو يضع ديمقراطيًا أصغر سنًا في مواجهة جمهوري أكبر سنًا، ومدعي عام سابقًا من كاليفورنيا في مواجهة مليادير من نيويورك. من هنا يبرز التباين الواضح بين المرشحة المحتملة هاريس والرئيس ترامب المعاد انتخابه في مجال السياسات الاقتصادية الرئيسية. وفي ذات السياق، وتحت عنوان الاقتصاد الأمريكي بين ترامب وهاريس ذكر الدكتور عاطف عبد الله في دراسة له: «من الواضح أن هناك فجوة هائلة في كيفية تعامل كل زعيم مع هذه المسائل الملحة، وما قد يفعله لتشكيل مستقبل أكبر اقتصاد في العالم خلال فترة رئاسته التي تمتد لأربع سنوات».

خاص – لوسيل

الضرائب والاحتكار

وأشارت الدراسة إلى أنه «بينما تفضل «وول ستريت» ومجتمع المال والأعمال ترامب رئيسًا لأمريكا، تعهدت هاريس أثناء خطابها بولاية ويسكونسن بإعادة بناء الطبقة الوسطى، معتبرة أنها مستقبل أمريكا، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عصب الاقتصاد الأمريكي. وفي مجال الضرائب على الشركات، أشار ترامب إلى أنه يريد تمديد تخفيضات الضرائب التي أقرها وقت أن كان رئيسًا في عام 2017 عندما تنتهي العام المقبل، وخفض ضرائب الدخل والشركات بشكل أكبر، ورغم أن قدرًا كبيرًا من تخفيضاته الضريبية السابقة ذهب إلى أفراد أثرياء وكبريات الشركات، فمن المرجح أن تستمر خطته لخفض الضرائب على الشركات إلى 15 %. ومن المتوقع أن تواصل هاريس سياسة بايدن في تجنب زيادة ضريبة الدخل على أولئك الذين يقل دخلهم عن 400 ألف دولار، ولكن مثل الرئيس بايدن، تريد زيادة الضرائب على الأثرياء؛ على أساس أنهم بحاجة إلى دفع حصتهم العادلة، ومن شأن هذه الزيادات الضريبية أن تساعد على دفع تكاليف الخدمات اللازمة للأشخاص الأقل دخلًا».

وكشفت الدراسة عن أنه «من المرجح أن تواصل هاريس تطبيق سياسة بايدن الصارمة لمكافحة الاحتكار، وتحسين الفرص الاقتصادية لجميع الأمريكيين، ولقد لاحقت الإدارة الأمريكية الشركات الكبيرة، التي تشعر بأنها أساءت استخدام مواقعها القوية في السوق وانخرطت في سلوكيات استغلالية أضرت بالمستهلكين، وجعلت من الصعب على الناس شراء السلع الأساسية. ربما لن يكون ترامب قويًا في إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار، كما كان بايدن وتواصل هاريس. قد يواصل قضايا إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار الحالية، لكنه سيعطي الضوء الأخضر لعمليات الاندماج والاستحواذ. خلفيته التجارية تجعله أكثر تعاطفًا مع مجتمع الأعمال بشكل عام، ومن غير المرجح أن يعين منفذين أقوياء في وزارة العدل أو لجنة التجارة الفيدرالية أو لجنة الاتصالات الفيدرالية، كانت هذه هي الحال في ولايته الأولى كرئيس، ومن المرجح أن تستمر إذا فاز بولاية أخرى».

العملات المشفرة والغاز

ويرى الدكتور عاطف عبد الله « أن المرشحين يختلفان، ترامب وهاريس، بشكل كبير فيما يتعلق بتنظيم العملات المشفرة. ولم تخف سوق العملات المشفرة فرحتها عندما قرر بايدن عدم خوض الانتخابات، مع ازدياد فرص ترامب بالفوز. على الرغم من أن ترامب كان يؤيد سابقًا التنظيم الصارم للعملات المشفرة، إلا أنه خفف مؤخرًا من موقفه، ودعا إلى نهج أكثر اعتدالًا. وجهة نظره أن العملات المشفرة هي ابتكار يتطلب بعض الوقت حتى يتم العمل عليه ولا يتطلب إشرافًا صارمًا في هذه المرحلة. وعلى عكس منافسته، تتبنى هاريس موقفًا أكثر صرامة بشأن تنظيم العملات المشفرة. فهي تعتقد أن المستهلكين يحتاجون إلى حماية كافية، ويجب أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية في سوق العملات المشفرة. ودعت إلى فرض هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية عقوبات أكثر صرامة على شركات العملات المشفرة.

وأوضح أنه «عندما شغلت هاريس منصب المدعي العام لولاية كاليفورنيا، أقامت دعاوى قضائية ضد شركات الوقود الأحفوري، وأحالت للمحاكمة شركة خطوط أنابيب بسبب تسرب النفط، وأجرت تحقيقات مع «إكسون موبيل» بتهمة تضليل الرأي العام بشأن تغير المناخ. وبالتالي يثير سجلها اهتمامًا عميقًا لدى صناعة الطاقة الأمريكية والنشطاء في مجال المناخ على حدٍ سواء. بشكل عام، يُنظر إلى هاريس، حال فوزها برئاسة الولايات المتحدة، على أن موقفها أشد صرامة من بايدن نفسه في مواجهة شركات النفط الأمريكية بسبب التلوث وتحقيق العدالة البيئية».

ويضيف: «على النقيض من ذلك، يشدد الرئيس السابق ترامب على أهمية تعزيز التنقيب عن النفط والغاز في الولايات المتحدة لخفض أسعار الطاقة، ويرى ترامب أن «الولايات المتحدة تمتلك وفرة من الذهب السائل» النفط.

وفي هذا المجال لا ننسى التصريح الشهير لترامب عندما كان رئيسًا لأمريكا بأنه «لا يؤمن بالتقارير التي تتضمن المخاطر المناخية الخطيرة التي تواجه الولايات المتحدة؛ حيث يرى أن الاحتباس الحراري خدعة مؤكدًا مساعيه لتحقيق نمو اقتصادي لا يأخذ في الاعتبار سياسات المناخ التي تؤدي إلى الإغلاق».

نتائج فوز ترامب

وتوقع بنك قطر الوطني QNB أن يدخل فوز ترامب بـ «رئاسة ثانية» تغيرات كبيرة في الأجندة الاقتصادية الأمريكية، وخاصة في مجالات المالية والتجارة والهجرة.

وأوضح التقرير الأسبوعي لـ «بنك قطر الوطني QNB» أنه في المجمل، ينبغي أن تكون لأجندته المقترحة تأثيرات متباينة على النمو، حيث يتعين أن تعزز السياسات المالية النشاط الاقتصادي، في حين أن تدابير الحمائية التجارية والإجراءات الأكثر صرامة في التعامل مع المهاجرين من شأنها أن تؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت التقرير إلى أهمية الانتخابات الأمريكية لا فقط على المستوى الداخلي الأمريكي فحسب، بل يتردد صداها في جميع أنحاء العالم نظرا لقوة الولايات المتحدة الأمريكية وثروتها ونفوذها. فبناتج محلي إجمالي اسمي يبلغ 28.8 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يفوق بكثير أي اقتصاد رئيسي آخر، وصافي ثروات أسر يزيد على 150 تريليون دولار أمريكي، تعتبر الولايات المتحدة في صميم التحركات العالمية للمعلومات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات. ولا توجد أي دولة أخرى تلعب دورا مماثلا في تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي.

وأكد التقرير ضرورة فهم تداعيات الانتخابات الأمريكية على الاقتصاد العالمي، خاصة لأن كلا المرشحين الرئيسيين «دونالد ترامب وكمالا هاريس» يتبنى أجندات اقتصادية مختلفة.

وتناول التقرير بالدرس ثلاث نقاط رئيسية فيما يتعلق بأجندة ترامب الاقتصادية. أولاها أنه، في حال انتخابه، فإن ترامب يميل إلى أن يكون جريئا فيما يتعلق بالتحفيز المالي. في الواقع، خلال فترة رئاسته، أدت التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق إلى ارتفاع العجز الحكومي من مستوى دون المتوسط يبلغ 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الممكن إلى 6 % في عام 2019، قبل أن تفرض الجائحة عجزا أوسع نطاقا.

ويقترح ترامب حاليا خفض الضرائب على الشركات من 21 % إلى 15 %. كما تجدر الإشارة إلى أنه في حال فوز ترامب بالرئاسة، فإنه من المرجح أن يتم تمديد تخفيضات ضريبة الدخل الفردي التي كان قد وافق عليها في عام 2017، والتي من المقرر أن تنتهي في نهاية عام 2025. ومن المتوقع أن تكلف هذه الإجراءات المالية مجتمعة ما بين 3 تريليونات إلى 4 تريليونات دولار أمريكي من الإيرادات، مما يزيد من اتساع العجز الحالي الكبير.

لكن هذا الأمر من شأنه أن يوفر دفعة للاقتصاد، ويحفز الاستثمارات والاستهلاك. ومن المفترض أن يدعم أيضا عوائد سندات الخزانة الأمريكية طويلة الأجل وتطبيع منحنى العائد، حيث يمكن للعجز الأوسع والمستويات الأعلى من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أن تخيف بعض المستثمرين في أدوات الدخل الثابت وتتطلب علاوات أعلى للمدة.

وذكرت وزارة الخزانة الأمريكية أن إجمالي الدين العام للحكومة الفيدرالية الأمريكية وصل إلى أكثر من 34 تريليون دولار للمرة الأولى، حيث يستعد أعضاء الكونغرس لسلسلة أخرى من معارك إقرار التمويل الفيدرالي.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض، مايكل كيكواوا، إن الزيادات في الديون كانت «ديونًا متدفقة» مدفوعة بالتخفيضات الضريبية التي أقرها الجمهوريون في عام 2017 والتي استفادت منها الشركات والأمريكيين الأثرياء.

إطلاق الأجندة الحمائية

النقطة الثانية التي حللها تقرير QNB تعلقت بإمكانية إعادة ترامب إطلاق أجندته الحمائية، فهو يدافع عن فرض رسوم جمركية أعلى لا تقل عن 10 % على الواردات من بقية دول العالم و60 % على الصين على وجه الخصوص.

وقال التقرير إذا تم تنفيذ مثل هذه التدابير بالكامل من قبل إدارة ترامب في حال انتخابه، ولم يتم استخدامها فقط كوسيلة ضغط في مفاوضات التجارة والاستثمار، من المرجح أن تؤدي إلى صدمة كبيرة في التدفقات التجارية والاستثمارية، حيث يتوقع أن تقوم بلدان أخرى بفرض تدابير انتقامية، وهو ما قد يؤدي إلى دوامة من التخفيضات التنافسية لقيمة العملات وزيادة التعريفات الجمركية وفقا لسياسة «إفقار الجار».

ولفت التقرير إلى أن الأهم من ذلك أن الرسوم الجمركية الأعلى لن تولد إيرادات كافية لتغطية تكلفة التخفيضات الضريبية، إذ يقدر أن تولد زيادة الرسوم الجمركية إيرادات إضافية بنحو 1.5 تريليون دولار، أي أقل من نصف التكلفة المقدرة للتخفيضات الضريبية المقترحة. ومن حيث التأثيرات عالية المستوى، فإن زيادة الرسوم الجمركية ستؤثر سلبا على إجمالي الدخل الحقيقي في بقية العالم وفي الولايات المتحدة، لأنها ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع النهائية والخدمات. لكنها من المحتمل أن تدعم الاستثمارات والتصنيع المحلي، حيث سيتعين إعادة تخصيص سلاسل التوريد، واستحداث شروط مراجحة جديدة لصالح المنتجين المحليين.

ولدى تناوله النقطة الثالثة أشار التقرير إلى موقف ترامب تجاه الهجرة أيضا فيما يؤدي إلى تداعيات كبيرة على التركيبة السكانية وأسواق العمل في البلاد، في حال عودته إلى البيت الأبيض، فهو يقترح الترحيل الجماعي لنحو 15 إلى 20 مليون مهاجر غير شرعي، فضلا عن تقييد تدفق المهاجرين الشرعيين الذين يحملون تأشيرات دخول.

وبين التقرير خطورة هذا الأمر، حتى بالنسبة لبلد يفوق تعداد سكانه 335 مليون نسمة ويبلغ فيه عدد القوة العاملة 162 مليون عامل. ومن غير المتوقع أن يتم سن هذا القانون بهذا النطاق إذا تم انتخاب ترامب، فإن تطبيق برنامج ترحيل أصغر حجما من شأنه أن يساهم أيضا في تضييق سوق العمل، وخاصة في فئة العمالة منخفضة الأجر التي تعمل بنظام الساعة. وعلى المدى المتوسط، قد يؤدي ذلك إلى زيادة متوسط نمو الأجور، مما يخلق ضغوطا تضخمية إضافية. ومن شأن التركيبة الديموغرافية غير المواتية أن تؤثر سلبا على النمو.

حظوظ كامالا هاريس

وعقب عامين من شن معركة شرسة ضد التضخم وعام واحد من ترك سعر الفائدة القياسي عند أعلى مستوى له منذ ربع قرن تقريبا، من المتوقع أن يشير الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إلى أنه من المرجح أن يخفض تكاليف الاقتراض في سبتمبر.

ومن المتوقع أن يرقى خفض أسعار الفائدة هذا الخريف - وهو الأول منذ الوباء - إلى تحول كبير وتعزيز محتمل للاقتصاد. وعادة ما تعمل تخفيضات أسعار الفائدة الفيدرالية بمرور الوقت على خفض تكاليف الاقتراض لأشياء مثل الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان. ولن يحدث خفض واحد في سعر الفائدة الرئيس لبنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي يبلغ الآن نحو 5.3%، فرقا كبيرا في حد ذاته للاقتصاد.

وتتوقع الأسواق المالية ذلك على نطاق واسع. وقد انخفضت بعض تكاليف الاقتراض بالفعل قليلا تحسبا لهذه الخطوة. ونتيجة لذلك، فإن السؤال الرئيس للبنك المركزي سيكون: ما مدى السرعة والمدى الذي سيخفض به صناع السياسات أسعار الفائدة في نهاية المطاف؟ إنها مسألة ذات أهمية كبيرة لكل من المرشحين الرئاسيين الرئيسيين أيضا أي إشارة إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة بسرعة قد يعزز الاقتصاد وربما يرفع احتمالات انتخاب نائبة الرئيس كامالا هاريس.

وقد زعم الرئيس السابق دونالد ترمب بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا ينبغي أن يخفض أسعار الفائدة حتى اجتماعه المقبل في نوفمبر، الذي سيأتي بعد يومين من الانتخابات.

من جانبها، ذكرت وكالة بلومبيرغ الاخبارية الاقتصادية أن أغلبية كبيرة من خبراء الاقتصاد قامت باستطلاع آرائهم، أشاروا إلى انخفاض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية فقط في سبتمبر، وهي النتيجة التي تتعارض مع دعوات بعض البنوك الكبرى في «وول ستريت» لخفض كبير في الاجتماع المقبل.

ومضت الوكالة تقول إن ما يقرب من أربعة أخماس الخبراء الاقتصاديين توقعوا أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة إلى نطاق يتراوح بين 5 % و5.25 % في اجتماعه يومي 17 و18 سبتمبر المقبلين، مع توقع معظم الباقين خفضا أكبر

حزمة وعود انتخابية

وأطلقت المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة كامالا هاريس حزمة وعود انتخابية خلال جولتها الانتخابية وفي حالة نادرة من التداخل بين المرشحين المتنافسين، وعدت هاريس بالعمل على إلغاء الضرائب على الإكراميات المدفوعة لموظفي المطاعم وغيرها من صناعة الخدمات، مرددة تعهدا قطعه خصمها ترامب. جاء هذا الوعد في خطابها أمام تجمع حاشد في حرم جامعة نيفادا بولاية لاس فيغاس، حيث يعتمد الاقتصاد هناك بشكل كبير على صناعات الفنادق والمطاعم والترفيه.

وقد سبقها إلى هذا الوعد منافسها ترامب الذي تعهد بالشيء نفسه في تجمعه الجماهيري في المدينة في يونيو الماضي، رغم أنه من غير المرجح أن يتمكن هو أو هاريس من القيام بذلك بالكامل دون إجراءات من الكونغرس.

وبعد فترة وجيزة من خطابها، رد ترامب على موقعه بوسائل التواصل الاجتماعي قائلا «هاريس نسخت -حالا- سياستي الخاصة بعدم فرض ضرائب على الإكراميات»، مضيفا «الفرق هو أنها لن تفعل ذلك، إنها تريد ذلك لأغراض سياسية فقط.. كانت هذه فكرة ترامب فليس لديها أفكار، ولا يمكنها إلا أن تسرق مني».

أما حملة هاريس، فقالت بعد ذلك إنها ستعمل كرئيسة مع الكونغرس لصياغة اقتراح يتضمن حدا للدخل وأحكاما أخرى لمنع مديري صناديق التحوط والمحامين من هيكلة تعويضاتهم لمحاولة الاستفادة من السياسة. كما ستدفع باتجاه الاقتراح إلى جانب اقتراح آخر لزيادة الحد الأدنى للأجور الفدرالية.

وأعلن «اتحاد العاملين في مجال الطهي» الذي يبلغ عدد أعضائه 60 ألفا تأييده لهاريس. وحوالي 54 % من أعضاء النقابة من أصل لاتيني، و55 % من النساء و60 % من المهاجرين. كما أصدر الاتحاد بيانا يدعم دعوة هاريس لزيادة الحد الأدنى للأجور و«ضمان عدم فرض ضرائب على الإكراميات للعاملين في مجال الخدمة والضيافة».

كما وعدت نائبة الرئيس بمعالجة قضية الهجرة، وقالت هاريس «نعلم أن نظام الهجرة لدينا معطل، ونعرف ما يلزم لإصلاحه».

وأيدت «مسارا مكتسبا للحصول على الجنسية» لبعض الأشخاص الموجودين في البلاد بشكل غير قانوني وانتقدت ترامب، الذي قالت إنه «يتحدث كثيرا عن أمن الحدود لكنه لا يطبق ما يقوله».

نظرة عامة

ووفق البنك الدولي « بلغ حجم الناتج الاقتصادي العالمي 94 تريليون دولار، وشكلت أربع دول فقط؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، أكثر من نصف اقتصاد العالم، وكان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لـ 170 دولة. وتتم مقارنة الاقتصادات المختلفة في العالم، من خلال حساب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكل دولة، وذلك اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي. والناتج المحلي الإجمالي يقيس إجمالي القيمة السوقية للخدمات والسلع النهائية المنتجة في دولة ما خلال إطار زمني محدد، وبشكل عام عندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي فهذا مؤشر على نشاط اقتصادي أكبر في هذه الدولة، وهو أمر مفيد للعمال والشركات».

وفي التفاصيل، شكل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (22.9 تريليون دولار) نحو 25% من الناتج الاقتصادي العالمي في 2021، وهي الحصة التي تغيرت بشكل كبير على مدار الـ 60 عاماً الماضية.

وتساهم صناعات التمويل والتأمين والعقارات (4.7 تريليون دولار) بنسبة كبيرة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وتلي تلك الصناعات، الخدمات المهنية والتجارية (2.7 تريليون دولار)، ثم الخدمات الحكومية (2.6 تريليون دولار).

وجاءت الصين في المركز الثاني من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي بلغ نحو 17 تريليون دولار في 2021، ولا تزال الصين أكبر دولة مصنعة في العالم.

تعتبر ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا، وتصدر الدولة نحو 20 % من إجمالي السيارات المصدرة في العالم. في عام 2019 بلغ إجمالي حجم التجارة نحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.

28.8
تريليون دولار الناتج المحلي الإجمالي

150
تريليون دولار صافي ثروات الأسر

34
تريليون دولار حجم الديون

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ ـ 1سبتمبر 2024

طوفان الأقصى يعصف بالاقتصاد الإسرائيلي.. دراسة:

60 مليار دولار إجمالي تكلفة الحرب على غزة

خاص – لوسيل

تحت عنوان كيف عصف طوفان الأقصى بالاقتصاد الإسرائيلي كشفت دراسة لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي تكلفة الحرب على غزة وصلت إلى ما يزيد على 60 مليار دولار حتى الآن، وتسببت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بآثار اقتصادية واسعة النطاق، فقد كشفت دراسة حديثة عن العديد من التداعيات المالية والاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي. وهذه التكلفة تشمل النفقات العسكرية والمدنية التي تتضمن عمليات التجهيز العسكري والنفقات اللوجستية وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة داخل إسرائيل.

وذكر مؤلف الدراسة الدكتور عبد الله الغزاوي أن الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل قد انخفض بنسبة 1,4% في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، إذ تراجع من 420 مليار دولار إلى 414 مليار دولار.كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1%، من 36 ألف دولار إلى 34,9 ألف دولار، وذلك يعكس حجم التأثير السلبي للحرب على الاقتصاد.

وأثر العدوان أيضًا على التصنيف الائتماني لإسرائيل، و توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن يتسع العجز الحكومي العام إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بـ5,5% في عام 2023.

ضربة اقتصادية موجعة

وفي ذات السياق، تلقت إسرائيل ضربة موجعة عندما خفضت وكالة فيتش في الآونة الأخيرة التصنيف الائتماني لإسرائيل من «A+» إلى «A» وأرجعت هذا إلى تفاقم المخاطر الجيوسياسية مع استمرار الحرب في غزة.

وقال رئيس الوزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه يتوقع ارتفاع التصنيف الائتماني مجددا بعد أن تنتصر إسرائيل في الحرب. وأضاف في بيان «الاقتصاد الإسرائيلي قوي ويعمل على نحو جيد للغاية. وخفض التصنيف هو نتيجة لتعامل إسرائيل مع حرب متعددة الجبهات فُرضت عليها».

بيد أن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش كتب على موقع التواصل الاجتماعي إكس قائلا «خفض التصنيف في أعقاب اندلاع الحرب والمخاطر الجيوسياسية الناتجة عنها أمر طبيعي، وهبط الشيقل بما يصل إلى 1,7 % مقابل الدولار فور حدوث التخفيض».

ومن جانبها قالت فيتش إن التوترات المتزايدة بين إسرائيل وإيران وحلفائها قد تعني إنفاقا عسكريا إضافيا كبيرا وتدمير البنية التحتية وإلحاق الضرر بالنشاط الاقتصادي والاستثمار. وذكرت فيتش أن «المالية العامة تضررت ونتوقع عجزا في الميزانية بنسبة 7,8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 وأن يظل الدين أعلى من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في الأمد المتوسط» وبلغ عجز الميزانية في إسرائيل 8,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في يوليو، لكن سموتريتش عبر عن ثقته في عودته إلى المستهدف في 2024 عند 6,6 % بحلول نهاية العام وبدأت مناقشات مبدئية حول موازنة العام المقبل. وقال سموتريتش إنه ستجري الموافقة على موازنة تتسم بالمسؤولية من شأنها دعم الحرب مع الحفاظ على الأطر المالية. وأضاف «سترتفع التصنيفات مجددا بسرعة كبيرة».

مستقبل قاتم للاقتصاد

ورسم الخبير الاقتصادي الأردني الدكتور عامر الشوبكي لوحة قاتمة لواقع ومستقبل الاقتصاد الإسرائيلي في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، وقال لموسوعة الجزيرة:» إن الخسائر الإجمالية الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاحتلال في حربه -التي يشنها على غزة منذ السابع من أكتوبر وصلت إلى 165 مليار دولار.

وأضاف الشوبكي أن ما يتم الإعلان عنه إسرائيلياً جزء بسيط من الخسائر العسكرية الحقيقية، فالكلفة التشغيلية لهذه الحرب وصلت إلى 280 مليون دولار يومياً، أي ما يعادل 28 مليار دولار في 100 يوم الأولى من المعركة، فضلاً عن تكلفة الآليات العسكرية التي أعلنت المقاومة عن تدميرها، والتي تزيد على ألف مدرعة ودبابة، وهذه خسائر عسكرية لم يعلن الاحتلال عنها حتى الآن.

د. عامر الشوبكي

وسرد الشوبكي جانب من خسائر الاحتلال في حربه على غزة في ما يلي:

إفراغ قطاعات عديدة من العمالة الإسرائيلية، ليصبحوا جنوداً احتياط في الجيش الإسرائيلي، وعددهم يزيد على 300 ألف من الموظفين العاملين في مختلف القطاعات الحيوية، أهمها قطاع التكنولوجيا الذي يزود إسرائيل بنصف صادراته، وهذا القطاع لحقت به خسائر تفوق 20 مليار دولار.

الاستثمارات الخارجية أصبحت معطلة نتيجة الحرب على غزة، مما تسبب بخسائر كبيرة، وصلت 15 مليار دولار، وهو ما يحتاج لوقت طويل للتعافي، فضلاً عن توقف عجلة القطاع السياحي الذي تضرر -بحسب ما هو معلن- بنسبة 75%، وهذا القطاع كان يدر قرابة 20 مليار دولار على الخزينة الإسرائيلية سنوياً.

الانكماش الاقتصادي

وكان كبير اقتصاديي وزارة المالية بإسرائيل شموئيل أبرامسون توقع أن ينكمش الاقتصاد 1,5% إذا استمرت الحرب على غزة إلى نهاية السنة الحالية، وذلك بعد أن كان يتوقع نموا بنسبة 2,7% لسنة 2024 قبل بدء الحرب، وفق تقرير نقلته صحيفة «غلوبز» الإسرائيلية الاقتصادية.

أظهرت بيانات رسمية أن عجز الميزانية من المتوقع أن يرتفع من 2,25% إلى 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري.

ووفق هذه البيانات يقدر الأثر المالي للحرب بنحو 150 مليار شيكل (40,25 مليار دولار) الفترة 2023-2024 بافتراض انتهاء الحرب في الربع الأول من العام الجاري.

وفي ظل هذا الوضع، يخشى إسرائيليون من تأثير الحرب على النمو الاقتصادي في البلاد على المدى الطويل.

وقبل هجوم السابع من أكتوبر، توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة 3,1 % في عام 2023، و3 % في عام 2024، وكان من المتوقع أن يبلغ العجز لعام 2023 0,9 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن يبدو أن الحرب ستؤدي إلى تباطؤ النمو وزيادة العجز، وفق إيكونوميست. وتوقع بنك إسرائيل أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 % هذا العام. وهناك آخرون أكثر تشاؤما، إذ تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموا قدره 1,5 %، في حين تتوقع وكالة التصنيف «ستاندرد آند بورز» 0,5 % فقط.

وفي الوقت ذاته، ارتفع العجز إلى 4,2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى في إسرائيل منذ عام 2012 (باستثناء عام 2020 أثناء الوباء).

وحدث هذا العجز جراء الإنفاق الحربي البالغ 17 مليار شيكل (4,5 مليار دولار، أو 1 % من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى انخفاض عائدات الضرائب بنسبة 8 % في عام 2023.

ومن المتوقع أن تضيف الميزانية المعدلة للعام الجاري 55 مليار شيكل إلى الإنفاق الدفاعي (3 % من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المتوقع أن يحدث عجز في الميزانية بنسبة 6,6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وانخفضت قيمة الشيكل إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار في السنوات الثماني الأخيرة، حيث بلغت قيمة الدولار 3,85 شيكل في بداية 2024، ولكنها ارتفعت إلى 4,20 شياكل في نهاية يوليو 2024، مما زاد من تكلفة الاستيراد وأثر سلبًا في الأسعار المحلية. هذه التغيرات أدت إلى ارتفاع تكلفة الديون السيادية بمقدار 1,2 مليار دولار سنويا.

انهيار الشركات والمشاريع

وتضررت الشركات الإسرائيلية بشكل كبير من الحرب حسب ما ذكرت دراسة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حيث أغلقت العديد من الشركات أبوابها، وسجلت التجارة والاستثمار تباطؤًا حادا. وأظهرت بيانات شبه رسمية أن 726 ألف شركة إسرائيلية أغلقت منذ بدء الحرب، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 800 ألف بحلول نهاية العام.

وهذا الرقم يعادل نحو 10% من إجمالي الشركات المسجلة في إسرائيل، كما أن العديد من الشركات العالمية مثل «نستله» و»زارا» انسحبت جزئيا أو كليا من السوق الإسرائيلية، لتتأثر بدورها التجارة الداخلية والخارجية.

وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40%، من 25 مليار دولار في عام 2023 إلى 15 مليار دولار في النصف الأول من عام 2024، وذلك يعكس تراجع ثقة المستثمرين الأجانب في السوق الإسرائيلية.

كما انخفض حجم الصادرات بنسبة 15% في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، فأثر ذلك سلبًا على العائدات.

وذكرت الدراسة أن الظروف المعيشية للإسرائيليين تأثرت كثيرا، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وانخفض إنفاق المستهلك بنسبة 0,7%، وارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك بنحو 12%، وأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسر الإسرائيلية.

انكماش سوق العمل

تسببت الحرب في انكماش سوق العمل، وفقا للدراسة التي أظهرت ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها منذ أبريل 2021. وتضررت قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والطاقة والبنوك والسياحة بشكل كبير، فارتفع معدل البطالة من 4,5% في يناير 2024 إلى 6,2% في يوليو 2024، وهذا يعني فقدان مئات الآلاف من الوظائف.

وتحديدًا، فقدت صناعة التكنولوجيا الفائقة نحو 30 ألف وظيفة، بينما تراجع عدد العاملين في قطاع السياحة بنسبة 25%. كما أن سحب القوى العاملة في هذا القطاع لفترة طويلة سيؤثر على جاذبية المستثمرين الأجانب، حيث انخفضت الاستثمارات الجديدة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق.

وأظهر تقرير حديث أن معدل البطالة بين الشباب (18-25 عامًا) ارتفع إلى 15,8%، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الفئة العمرية في العثور على وظائف.

ويعاني قطاع البناء من شلل شبه تام، فقد توقفت ورش البناء وتدهورت مبيعات العقارات. وأدى استدعاء أكثر من 300 ألف جندي احتياط إلى زيادة التحديات التي تواجه هذا القطاع، حيث توقفت 14 ألف ورشة بناء عن العمل بالكامل.

وانخفضت مبيعات العقارات بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق، وتراجعت قيمة العقارات بنسبة 10%. وبلغت قيمة الاستثمارات في قطاع البناء 15 مليار دولار في عام 2023، لكنها انخفضت إلى 9 مليارات دولار في النصف الأول من عام 2024، مما يعكس حجم الأزمة التي يواجهها هذا القطاع.

وتشير الدراسة إلى أن قطاع الزراعة تضرر بشكل كبير، فقد بلغت خسائره نحو مليارى شيكل شهريا (520 مليون دولار). وأدى إخلاء المزارع إلى تقليص إنتاج الحليب والبيض بنسبة 80%.

تراجع الغاز والتكنولوجيا

وتسبب العدوان -وفقا للدراسة- في تراجع إنتاج الغاز، فقد علقت شركة «شيفرون» صادراتها من الغاز عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط إلى مصر. وتكبدت إسرائيل خسائر بمئات ملايين الدولارات أسبوعيا، إذ انخفض إنتاج الغاز بنسبة 30%.

وأثر هذا التراجع في إمدادات الطاقة المحلية وزاد من تكلفة الإنتاج الصناعي. وبلغت خسائر قطاع الغاز 2,5 مليار دولار منذ بدء الحرب، مما يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع الحيوي. كما أن انخفاض إنتاج الغاز أدى إلى زيادة تكلفة الكهرباء بنسبة 10%، وأثر ذلك سلبًا على الصناعات المعتمدة اعتمادا كبيرا على الطاقة.

وانخفضت صادرات التكنولوجيا بنسبة 20% في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام السابق، مما أثر على العائدات الوطنية وزاد من التحديات الاقتصادية.

توقف الشحن البحري

وواجه الاقتصاد الإسرائيلي أزمة جديدة بسبب تهديدات الحوثيين في اليمن باستهداف السفن الإسرائيلية. وتسببت الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بإسرائيل في ارتفاع تكاليف تأمين النقل، ومن ثم زيادة أسعار المنتجات في السوق الإسرائيلية.

وارتفعت تكاليف التأمين بنسبة 25%، وزادت أسعار الشحن بنسبة 15%، بينما بلغت خسائر قطاع الشحن البحري 500 مليون دولار في النصف الأول من عام 2024، مع توقعات بزيادة التكاليف إذا استمرت التهديدات.

هذا الوضع أثر سلبًا في الصادرات والواردات، فانخفضت حركة البضائع بنسبة 20% في الموانئ الرئيسة.

وتضرر قطاع السياحة بشكل كبير أيضا وفقا للدراسة، حيث انخفض عدد السياح بنسبة 50% في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام السابق.

وتوقفت العديد من الرحلات الجوية، وألغيت الحجوزات الفندقية، فتأثرت عائدات القطاع السياحي، وتراجعت إيرادات السياحة من 8 مليارات دولار في النصف الأول من عام 2023 إلى 4 مليارات دولار في الفترة نفسها من عام 2024.

وبلغت خسائر قطاع السياحة 1,5 مليار دولار شهريا، مما يعكس حجم التأثير السلبي للحرب على هذا القطاع الحيوي. وأغلقت فنادق ومطاعم كثيرة أبوابها نتيجة لتراجع الطلب، ليفضي ذلك إلى فقدان مزيد من الوظائف وزيادة البطالة.

العدد 2806 – الأحد 28 صفر 1446 هـ - 1سبتمبر 2024

خسائر فادحة تتكبدها إسرائيل

60
مليار دولار
إجمالي تكلفة العدوان حتى الآن

800
ألف شركة
يتوقع إغلاقها منذ بدء الحرب لنهاية 2024

165
مليار دولار
الخسائر الإجمالية الحقيقية

280
مليون دولار يومياً
التكلفة التشغيلية للعدوان

%1.5
زيادة دائمة في الإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي

%7.8
عجزا في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي 2024

%70
ارتفاع الدين عن الناتج المحلي الإجمالي في الأمد المتوسط

%40
قيمة التراجع في الاستثمارات الأجنبية بالربع الأول 2024

Fitch Ratings

خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني من «A+» إلى «A» مع نظرة مستقبلية سلبية

1.2
مليار دولار سنويا ارتفاعا في تكلفة الديون السيادية

1.5
مليار دولار شهريا الخسائر بقطاع السياحة

%81.8
من الأسر تعاني ديونا متراكمة

%25
تراجع عدد العمال بقطاع السياحة

%30
انخفاضا بإنتاج الغاز

%20
انخفاضا بحركة البضائع في الموانئ الرئيسية

By : Hatem Elqady

www.lusailnews.net

المصدر: لوسيل

صحيفة القيـادة والريـادة
لوسيل
LUSAIL
العدد 2806 - الأحد 28 صفر 1446 هـ. 1 سبتمبر 2024
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

12.6 مليار ريال ارتفاع قيمة الرهن العقاري في قطر

حافظ سوق العقارات السكنية في قطر على قيمته الرأسمالية مستقرة في الربع الثاني، على الرغم من انخفاض معدلات الإيجار، وارتفعت قيمة الرهن العقاري 10% بقيمة إجمالية قدرها 12.6 مليار ريال قطري، وذلك حسب أحدث تقرير لمراجعة سوق العقارات في قطر للربع الثاني من عام 2024، والذي أصدرته شركة فاليوسترات (ValuStrat).

ووفق التقرير، واجه سوق الإيجارات ضغوطاً هبوطية، حيث انخفضت إيجارات الشقق المتوسطة بنسبة 6% على أساس سنوي و2% على أساس ربع سنوي. وشهدت الفيلات انخفاضاً سنوياً بنسبة 1% في الإيجارات، رغم أن الربع ظل مستقراً. إلى جانب ذلك شهد سوق المكاتب استقراراً في الإيجارات بشكل عام، لكن المناطق الرئيسية مثل الخليج الغربي شهدت انخفاضاً بنسبة 1%. وقُدِّر إجمالي مخزون المكاتب بأكثر من 7,2 مليون متر مربع، حيث ساهمت مدينة لوسيل بشكل كبير في زيادة المعروض.

27 مفاعلا نوويا جديدا قيد الإنشاء في الصين

تمتلك الصين 27 مفاعلًا نوويًا قيد الإنشاء -حاليًا- بمتوسط زمني للبناء يبلغ نحو 7 سنوات، وفق معلومات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.
ويُتوقع أن تشرع الصين في تشغيل 23 مفاعلًا قيد الإنشاء حاليًا، وهو ما يعني إضافة نحو 24 غيغاواط إلى قدرة توليد الكهرباء من الطاقة النووية.
ويتجاوز عدد المفاعلات قيد الإنشاء في الصين مرتين ونصف المرة نظيره في أي دولة أخرى من دول العالم، وفق تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
وبنهاية أبريل (2024)، لامس عدد المفاعلات النووية قيد التشغيل في الصين 55، بصافي سعة بلغ 53,2 غيغاواط، نظير 19 غيغاواط فقط في عام 2014، بارتفاع 180% خلال 10 سنوات.

58777 دولاراً انخفاض عملة بتكوين

انخفضت عملة بتكوين المشفرة 6,4% إلى 58777 دولاراً.
وبذلك تكون أكبر وأشهر العملات المشفرة في العالم قد انخفضت 20,3% عن أعلى مستوى لها هذا العام البالغ 73794 دولاراً والذي سجلته في 14 مارس وكانت وصلت قيمة عملة بتكوين إلى 65 ألف دولار لأول مرة منذ ثلاثة أسابيع تقريباً مدفوعةً بانتعاش الطلب على صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة الأمريكية ووسط مؤشرات على أن الفدرالي الأمريكي سيتجه نحو تخفيف السياسة النقدية.

290 مليون يورو غرامة هولندية بحق شركة أوبر

أعلنت الهيئة الهولندية لحماية البيانات الشخصية الاثنين أنها فرضت غرامة قدرها 290 مليون يورو بحق شركة أوبر الرائدة في خدمات سيارات الأجرة، بسبب نقلها بيانات لا تحظى بحماية كافية عن سائقيها الأوروبيين إلى الولايات المتحدة.
ودانت الهيئة الناظمة الهولندية شركة أوبر، التي يقع مقرها الأوروبي في هولندا، بارتكاب «انتهاك خطير للنظام الأوروبي العام لحماية البيانات» (GDPR) المعمول به في الاتحاد الأوروبي.
وقال رئيس الهيئة الناظمة الهولندية أليد ولفسن في بيان إن «أوبر لم تضمن لسائقيها مستوى الحماية المنصوص عليه في النظام العام لحماية البيانات على صعيد نقل البيانات إلى الولايات المتحدة».
ولفتت الهيئة الهولندية إلى أن أوبر جمعت معلومات حساسة عن السائقين الأوروبيين، بما يشمل تراخيص سيارات الأجرة وبيانات الموقع الجغرافي والصور وتفاصيل الدفع ووثائق الهوية، «وفي بعض الحالات حتى البيانات الجنائية والطبية للسائقين».
ووضع الاتحاد الأوروبي سلسلة قواعد لشركات التكنولوجيا الكبرى، وفرض في السنوات الأخيرة غرامات كبيرة عليها.

ارتفاع حصة مبيعات السيارات الكهربائية

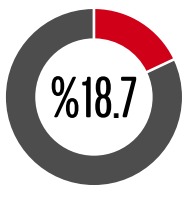

ارتفعت حصة مبيعات السيارات الكهربائية والهجينة في أمريكا، خلال الربع الثاني 2024، بعد تراجع طفيف في الربع الأول من العام نفسه. حسب تقرير عن ادارة معلومات الطاقة الأمريكية. وفي المدة من أبريل 2024 إلى يونيو 2024، شكلت السيارات الكهربائية والهجينة القابلة للشحن والأخرى التي تعمل بالبطاريات مجتمعة نسبة 18,7% من إجمالي مبيعات المركبات الخفيفة الجديدة. وهذه الزيادة الطفيفة تأتي مدفوعة بالمقام الأول بمبيعات المركبات الكهربائية الهجينة التي شهدت نموًا بنسبة 30,7% في الربع الثاني من 2024.

ارتفاعا بأسعار النفط حال توقف الاستثمارات

حذرت شركة إكسون موبيل الأمريكية من قفزة أسعار النفط بما يقرب من 5 أضعاف بحلول عام 2030، حال تراجع إمدادات الخام العالمية 15% سنويًا، مع عدم وجود استثمارات جديدة. من المتوقع انخفاض المعروض العالمي من النفط إلى أقل من 30 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2030، من المستويات الحالية التي تتجاوز 100 مليون برميل يوميًا. ودول العالم ستشهد نقصًا حادًا بالطاقة واضطرابات للحياة اليومية، إذا توقف الاستثمار في قطاع النفط والغاز حتى لمدة عام واحد فقط.

1.1 مليار دولار حجم السوق الخليجي في الزراعة العمودية 2029

توقعت دراسة لوكالة ترويج الاستثمار القطرية أن يصل حجم سوق التكنولوجيا الزراعية في العالم إلى 54,2 مليار دولار في 2030، وأوضحت الدراسة كيف أدى تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية إلى تحفيز هذا القطاع في المنطقة. وذكرت على سبيل المثال أنه من المتوقع أن تشهد الزراعة العمودية نموًا سريعًا من 1,1 مليار دولار، هي حجم السوق الإقليمي في 2021، إلى 5 مليار دولار بحلول 2029.
وأشارت الى أن هناك أكثر من 50 شركة رائدة في مجال التكنولوجيا ومراكز البحوث والتطوير وجدت بالفعل موطئ قدم لها في قطر من خلال الشراكة مع واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.
وتوقعت نمو هائل في قطاع التكنولوجيا الزراعية في منطقة الشرق الأوسط، تصل قيمته إلى 170 مليار دولار بحلول 2025، وإن التزام قطر بالإدارة البيئية، جنبًا إلى جنب مع موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية التكنولوجية ذات المستوى العالمي، يجعلها وجهة جاذبة للاستثمار. في ظل تمتعها بمعدل نمو سنوي يبلغ 15,2 % في إنتاج الغذاء محليًا، حيث تفوقت قطر على مثيلتها من دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي المركب بنسبة 4,3 % لاسيما بين عامي 2014 و2019. وسجلت ارتفاعًا مذهلاً بنسبة 400 % في إنتاج الغذاء المحلي.

2.17 مليون طن غاز جزائري استوردتها تركيا خلال النصف الأول 2024

احتلت تركيا المركز الأول ضمن أكبر الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري خلال النصف الأول من العام الجاري 2024.
وبلغت صادرات الغاز المسال الجزائرية إلى أنقرة خلال هذه المدة 2,17 مليون طن، وفق بيانات أوردها تقرير وحدة أبحاث منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، الصادر بعنوان «مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية في النصف الأول من 2024». من جانب آخر، تسعى أنقرة للتعاون مع الجزائر في إنتاج الهيدروجين الأخضر، بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين شركتي سوناطراك الحكومية، وتوسيالي هولدينغ (Tosyali Holding) التركية المعنية بإنتاج الصلب الأخضر.
واتفقت الشركتان -نهاية يوليو الماضي- على إعداد دراسات جدوى حول إنتاج الهيدروجين اعتمادًا على مصادر الطاقة المتجددة، في منشأة تابعة للشركة التركية في مدينة بطيوة الجزائرية، وفق ما نقله موقع إنتربرايز.